دراسات كردية

هيئة التحرير :

سلطان تمو

بسام خلو

مديرة التحرير :

منال حج علي

المحررون :

قيرين ولات

عدنان مصطفى

القسم الفني والتصميم :

عبد الله سعدون

آزاد محمد

تتم كافة المراسلات باسم رئاسة التحرير على البريد الالكتروني التالي :

kovar.lekolin@gmail.com

لزيارة الموقع الالكتروني :

www.nrlsonline.com

العدد التاسع – شتاء 2016

المحتوى

استراتيجية التدريب 6

حسين شاويش

المعارضة السورية والقضية الكردية 13

د . سربست نبي

التغريبة الكردية و عنصرية السلطات 17

طـه خليل

الحرب في سوريا والتشكيلات العسكرية 25

اعداد : عبدالله سعدون

الإدارة الذاتية الديمقراطية ونظام الكانتونات 40

اعداد : مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

المرأة في السياسة والديمقراطية.....50

تشكي تاف

جمعية (خويبون).....58

دلاور زنكي

دراسة عن نينوى ولاية الموصل تاريخياً وسياسياً 64

اعداد : بسام خلو - منال حج علي

الكرد في سوريا من خلال وثائق عثمانية 76

شتيفان فينتر

الأسس التاريخية والأبعاد القانونية للقضية الكردية في سوريا 88

شهناز شيخة

كلمة العدد

أعزاءنا القراء.....

تطل عليكم مجلتكم، مجلة دراسات كردية بعددها التاسع (الخاص)، الذي أردنا نحن أسرة المجلة من خلاله تلبية الطلبات والاقتراحات الكثيرة من قبل القراء الذين تواصلوا مع هيئة تحرير المجلة، حيث قمنا باختيار أهم الدراسات التي أدرجت في الأعداد الأربعة الأولى من المجلة، بهدف أن تصل إلى شريحة أوسع من قراءنا الأعزاء الذين لم تصلهم الأعداد الأولى من مجلة "دراسات كردية"، بالإضافة إلى أهمية التذكير وضرورة نشر بعض الدراسات الاستراتيجية الهامة للمرة الثانية، بما يتوافق مع مجريات الأحداث والأوضاع الراهنة، لتكون خير دليل للقارئ في تفهم بعض التوازنات السياسية، وعلى هذا الأساس سيكون لنا وقفة بالبداية في هذا العدد الخاص مع "استراتيجية التدريب" التي تعتبر إحدى أهم الأساسيات التي يحتاجها مجتمعنا، للتخلص من المفاهيم الكلاسيكية القديمة والعادات السيئة والتوجه نحو ذهنية جديدة ومجتمع أكثر وعياً وتنظيماً يواكب ركب الحضارة والتطور التقني والإنساني... كما أن الأوضاع الراهنة فرضت علينا إعادة النشر والتذكير بالدراسات التي أرادت تحليل الأزمة السورية وموقف المعارضة السورية من القضية الكردية، إلى جانب التطرق إلى السياسات المعادية التي هدفت إلى صهر الثقافة الكردية بفرض سياسات التعريب والتتريك والتفريس من خلال دراستنا " التغريبة الكردية وعنصرية السلطات"... كما أنه لنا وقفة أخرى ودراسة تحليلية للواقع العسكري في

بقلم :

هيئة التحرير

هدوار للعلوم والثقافة

سوريا من خلال دراستنا "الحرب في سوريا والتشكيلات العسكرية" المقاتلة على الأرض السورية، في محاولة منا لمساعدة القارئ على تفهم الأوضاع السياسية منها والعسكرية بشكل أوسع.... هذه الدراسات وغيرها من الدراسات الهامة الأخرى، تمت اختيارها لتكون مواد العدد الخاص من مجلتكم "دراسات كردية"، آملين لكم متعة القراءة والاستفادة كما يسرنا أن تتواصلوا مع مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية وهيئة تحرير المجلة، بهدف التعرف أكثر على نتاجات المركز وتقديم آرائكم واقتراحاتكم.

استراتيجية التدريب

حسين شاويش

هەوالنامەی کتێب

التدريب عبر العصور :

بعدأن فقد المجتمع طبيعته وميزته تحت سيطرة وخضوع سلطة الدولة، تحول الفرد إلى أداة لتنفيذ ماتريده السلطة أوالدولة. حيث تآلب المجتمع على بعضه بعضا بعد انقسامه إلى طبقات وفئات ظالمة ومظلومة، حاكمة ومحكومة،غنية وفقيرة...الخ.من الانقسامات. كما ظهر تناقض حاد فيما بين الفرد والمجتمع بعد الانهيار الحاصل نتيجة التخريب الموجه من قبل مؤسسة الدولة ضد المجتمع الطبيعي.

حكاية تحويل المجتمع إلى جموع من العبيد يمتد إلى خمسة ألاف سنة فقد تمكن الرهبان السومريون من تطوير استراتجيه تدريبية تناسب عملية تجذير العبودية من الناحية الذهنية والعاطفية. لان العبودية تبدأ من الذهن والعواطف والأحاسيس قبل كل شيء. بمعنى آخر العبودية تبدأ من الناحية المعنوية في البدايةفالأساطير السومرية امتلكت طاقة تدريبية لمصلحة مؤسسة الدولة بحيث تمكنت من ترسيخ ذهنية الدولة وحولت الدولة إلى مؤسسة إلهية مقدسة في ذهن المجتمع عبر ترسيخ عبودية المرأة للرجل بعد الاستيلاء على ثقافة المجتمع الطبيعي المتمثلة في الإلهة الأم وتحويلها إلى مادة خامة للثقافة الذكورية المتمثلة في مؤسسة الدولة.

وإذا تفحصنا الاساطير التي كتبها الرهبان السومريون فسوف نرى فيها استراتجية تدريبية تهدف الى مايلي:

أولاً: تصوير المرأة ككائن ناقص وضعيف ونابع من أضعف جزء من جسم الرجل.

ثانياً: تصوير الملكية الخاصة المتراكمة عبر كدح الانسان كهبة إلهية مقدسة نابعة من السماء.

ثالثاً:تصوير مؤسسة الدولة مثل مركز لكل شيء وكقدرة إلهية قادرة على حل كل المشاكل وكعقل كوني مطلق لا يجوز النقاش فيه وإثارة الشكوك في صحة وجوده.

رابعاً: اعتبار الانقسام والتجزئة المصطنعة في المجتمع أمراً طبيعياً وناتجاً من طبيعة خلق الكون كعمل إلهي مقدس. بمعنى أن سيطرة الذكر وسيطرة النخبة الغنية على مقدرات الفقراء وتحكم المستبدين بالمضطهدين أمراً شرعياً وطبيعياً.

هذه المفاهيم ترسخت في ذهن المجتمع الانساني رويداً رويداً حتى وصل الى يومنا هذا وتحولت الى ايديولوجية مستندة الى القوانين العلموية الدوغمائية على يد الحداثة الرأسمالية في يومنا الراهن متمثلة في النظام العالمي الحاكم.

أن وطننا كردستان مستعمر من قبل هذه الذهنية التي لا تقبل بوجود الكرد وكردستان كشعب وكجغرافيا.النظام التدريبي المفروض على المجتمع الكردستاني منذ تقسيم كردستان الى اربعة أجزاء وحتى يومنا هذا يستند الى الأساطير السومرية التي تعتبر الدولة والاستغلال والابادة والقتل أمراً شرعياً وقانوناً إلهياً تفرضه الطبيعة.الانظمة الحاكمة في كردستان تستند الى العلموية الدوغمائية الجافة للحداثة الرأسماليةهذه الثقافة الاستعلائية خطيرة أكثر من ذهنية الرهبان السومريين وذهنية محاكم التفتيش وفتاوى رجال الدين المرتبطين بسلطة السلاطين وذهنيتهم.

تم كانت هذه الذهنية بآلياتها التدريبية من تحويل المجتمع الكردستاني الى جموع من الغرباء في وطنهم الأم وتجريدهم من هويتهم وجذورهم وجعلهم نادمين على انتمائهم الاصيل وتحول الفرد في المجتمع الكردستاني الى كائن يفكر في غرائزه مثل أي حيوان على وجه الارض. تحول الانسان الكردستاني الى عاشق لأعدائه ومغتصبي وطنه. أكبر مثل على ذلك هو انكار الكرد لأنفسهم أكثر مما تريده هذه الأنظمة. فاللغة الكردية كأقدم لغة في الشرق الاوسط، دخلت في مرحلة الاستهزاء

بها من قبل الكرد انفسهم. ويمكن القول وبكل بساطة بإن استراتجية التدريب المتبعة من قبل نظام البعث في سوريا والعراق والطورانية التركية والشوفينية الفارسية في إيران، هي استراتجية الحرب الخاصة الهادفة إلى تصفية وجود الكرد وهويتهم عبر عملية الابادة الثقافية والصهر القومي.

على أرضية هذا التقييم يمكن القول بان التدريب هو عملية بناء الفرد والمجتمع شكلاً ومضموناً.

ب - المؤسسات التدريبية التابعة للدولة

الجامعات: كما هو معروف بأن الجامعة هي المؤسسة التي تنتج الموظفين والوزراء لآلية الدولة القمعية بالاضافة الى انتاجها للذهنية الفكرية الحاكمة والمفروضة على الشعب. تحت اسم العلم والفكر ويتم تطوير العلمويةالجامدة والقوالب الفكرية المنسجمة مع ثقافة الاستغلال والاحتيال وبالتالي شرعنة الدولة عبر عملية غسل الدماغ وتعبئته بما هو منسجم مع مصلحة الطبقة الحاكمة والنخبة الحاكمة وبالتالي اضفاء الشرعية على وجود هذه المؤسسة كقوة إلهية مقدسة وتصويرها بشكل غير منحاز إلى أي فئة معينة من خلال السفسطة الفكرية و شهادات "البروزة" التي يتم تقديمها للذين يتخرجون منها. كل من يتخرج من الجامعة ويحاول الخروج من الدائرة الفكرية الدوغمائية للجامعة فإن مصيره إما السجن أو القتل أو التهجير.

الجيش: هي المؤسسة الأكثر تنظيماً وصرامةً من بين مؤسسات الدولة. يمكن تعريف هذه المؤسسة بالجملة المشهورة المستخدمة في جميع جيوش العالم تقريباً(في الجيش ينتهي المنطق). بمعنى آخر تملك هذه المؤسسة كل المقومات والامكانات اللازمة لتربية أفراد المجتمع أثناء الخدمة الإلزامية والطوعية على عداوة المجتمع والحقد على كل ماهوإجتماعي وإنساني. فالانقطاع من الروابط الإجتماعية والعواطف والاحاسيس المجتمعية هي الصفة المميزة لقوات وأفراد الجيش. كما أن الجيش يفرض في ذاكرة افراده الانصياع لكل الأوامر والتعليمات دون التفكير في ماهيتها ولذا يتحول منتسبي هذه المؤسسة إلى أفراد يتحدثون عن ذكرياتهم في الجيش ويصورونها كبطولات ويكررون حكاياتهم التافهة وكأنها أساطير الزمن الغابر. هناك مثل شعبي في المجتمع مفادها (اللذي لم ينه الخدمة العسكرية لم يصبح رجلاً). وهذا المثل يعكس حقيقة هذه المؤسسة الذكورية المناهضة لطبيعة المجتمع بكل تفاصيلها. فهي الوجه الذكوري الأكثر فظاظة للدولة.

المدارس:قسمت الدولة المؤسسة التعليمية إلى ثلاثة مراحل: الابتدائية، الإعدادية، الثانوية. الهدف من هذا التقسيم هو تربية الاطفال والاشبال والشبيبة حسب مقتضيات سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية. وفي الآونة الأخيرة تم افتتاح مراكز للحضانة بهدف السيطرة على العقول وألسنة الصغار في سنٍ مبكر قبل ان تفتحُ عيونهم في البيت أو الشارع أو القرية أو الحي. بمعنى تربية الجيل الجديد لضمان عدم ظهور أية معارضة ضد سياسة الدولة في المستقبل. أما بالنسبة إلى المدرسين اللذين يتحملون مسؤولية تربية الأجيال حسب ما تريده الدولة، فإنهم كموظفين لدى الدولة تجردوا من جميع روابطهم الاجتماعية والاخلاقية مقابل حياة رخيصة بعد أن تخرجوا من مؤسساتها التعليمية الفاسدة والمعادية للمجتمع من الاساس.

أماكن العبادة: كما هو معروف بأن هذه الأماكن تخص الحياة الروحية والمعنوية للمجتمع. وهي موجودة قبل ظهور الدولة بآلاف السنين وبمختلف أشكالها. ولأن الدولة منذ البداية اكتشفت مدى تأثير هذه الأماكن على نمط حياة وتفكير ونفسية المجتمع، فإنها حاولت في كل المراحل تحويل هذه الأماكن إلى أدوات سحرية من أجل شرعنتها. ففي يومنا الراهن نشاهد ونسمع أحاديث وخطابات التمجيد والمدح للدولة والحكام في المساجد والكنائس أكثر من تمجيد الآلهة والرسل. بهذا تحولت

هذه الأماكن إلى مؤسسات إصدار الفتاوى من أجل اعطاء الشرعية لرموز الدولة ولصق تهمة الكفر بمن يعارض سياسة الدولة. هكذا خرجت هذه المؤسسات من كونها أماكن للطقوس والعبادة إلى أدوات سياسية رخيصة بيد الدين المسيس من قبل الدولة.

وسائل الإعلام: بعد التطور الحاصل نتيجة تقدم التكنولوجية والثورة العلمية تحول الاعلام الى ما يسمى بالطابور الخامس للدولة بعد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ظهر الاعلام كسلطة رابعة على يد النظام العالمي الحاكم. وأحدى أهداف الاعلام المنسجم مع سياسة الدولة هو فرض التعتيم على الحقائق وتطوير الديماغوجية حسب قاعدة(أكذب أكذب حتى يصدقك الناس). الاعلام الموجه من قبل الدولة يحاول دوماً تغطية الأكذوبة بأكذوبة أخرى أكبر منها.كما أن وسائل الاعلام تحولت الى أدات لتفريغ الفنون الشعبية والثقافات الاجتماعية العريقة من محتواها بغية تحريف الذاكرة الشعبية والوعي التاريخي للمجتمع كهدف من أهداف سياسة الدولة وصولاً إلى مجتمع فقد جذوره وأصالته وأخلاقياته وبالتالي وحدته وجماعيته. إن الدولة تسعى جاهدة من خلال وسائل الاعلام الى خلق نموذج من الانسان يرضى بالخنوع والخضوع وبالتالي الاستسلام ويسمى مثل هذا الانسان الذي فقد انسانيته بـ"المواطن الشريف".

مؤسسةالعائلة: إن العائلة هي دولة مصغرة بكل معنى الكلمة. فالأب هو الحاكم المستبد في هذه الدولة المصغرة، والأم هي المجتمع المتحول الى قطيع من العبيد، أما الاولاد فهم ضحية الصراع فيما بين المعارضة المتمثلة في الأم (إذا تمكنت من المعارضة) والأب المتحول الى فرعون. العائلة تؤمن الذهنية التي ترضى وتقبل بنظام الدولة المقدسة والشرعية والتي لا تقبل الشكوك حول صحتها وصلاحيتها وقدرتها على حل كل شيء. فالعائلة هي الأداة الأولى لتربية الاولاد حسب سياسة الدولة. لأنها تقضي على الإرادة الحرة للفرد وهو في مرحلة التبرعم.كما أن الدولة دائماً توجه المجتمع نحو المصالح العائلية الضيقة بغية تفكيك الوحدة الاجتماعية وخلق جو من الصراع على المصالح الضيقة على قاعدة فرق تسد. بهذا الشكل تقوم العائلة بتأمين اليد العاملة الرخيصة وبالمقابل تؤمن الدولة استمرارية العائلة في ظروف تعيسة وأجواء من العبودية وكل هذه المؤسسات خلقت شكلاً من التدريب القائم على الحفظ وعدم استقلالية منهج التفكير لدى الفرد والمجتمع.

استراتجية التدريب البديل

1- التدريب الاجتماعي:

من الناحية التاريخية يعتبر التدريب الاجتماعي ظاهرة طبيعية نمت على قاعدة تراكم التجارب التي مر بهما المجتمع والفرد في خضم النضال من أجل تأمين حاجاته الضرورية وسعى نحو التغلب على مصاعب الحياة وتسهيل عملية حل المشاكل والصعوبات التي ظهرت في الحياة العملية.

في مواجهة القوالب الميثولوجيةالدوغمائية للنظام العبودي شق الانسان طريقه نحو تفكير جديد يتجاوز الحكايات السحرية والخارقة للآلهة الأسطوريين. تطور تدريب الانسان على قاعدة عملية البحث عن الحقيقة متماشياً مع تقدم ورقي الفكر وانتقاله من الاسطورة نحو الوحدانية الإلهية. في هذه المرحلة وبالضبط مع ظهور سيدنا إبراهيم قبل الآن بثلاثة آلاف وسبعة مئة وخمسون سنة تقريباً تطور التدريب التجريدي عن طريق تجربة التأمل الشخصي كبديل عن التدريب المتبع في المعابد السومرية والأكادية والبابلية، اذ تمكن سيدنا الابراهيم من الظهور بتجربة شخصية مستندة على الطرق العقائدية للجماعات غير منتمية الى مجتمع الدولة وبالأخص الجماعات التي كانت تنتمي الى الاقوام الحرة في اعماق الصحارى والجبال والتي رفضت العبودية وقاومتها بكل

الوسائل المتاحة والمشروعة. على الرغم من التأثيرات الثقافية لمجتمع الدولة على هذه الاقوام وبالتالي على شخصية سيدنا ابراهيم، إلا أن تقاليد المجتمع الطبيعي وطرازه العملي في التدريب كانت مستمرة كثقافة مجتمعية في حياة هذه الاقوام والشخصيات التي مثلت تقاليد الإلهة الأم وحاولت اعطاء شكل لها حسب مقتضيات ومتطلبات المرحلة الجديدة والتي هي مرحلة ظهور مؤسسة الدولة العبودية كمرض سرطاني خبيث في جسد المجتمع.

استخدم الانبياء والرسل وممثلي التقاليد المجتمعية للأقوام الحرة، الكهوف وأعماق الغابات وقمم الجبال كأماكن مناسبة للتأمل وتكثيف الفكر في مواجهة الفراعنة والنماردة الذين حاولوا تصوير أنفسهم كآلهة أو ممثلين عن الآلهة على سطح الكرة الأرضية من خلال هذه الأساليب تطور فكرة المقاومة ضد عبودية الإنسان للإنسان. لقد وضح سيدنا إبراهيم: بإن الإنسان يعيش حراً عندما يرفض العبودية لرموز الدولة المتمثلة في شخصية الفراعنة والنماردة، لإن هؤلاء أيضاً هم أناس. وقد أشار الى شرعية عبودية الانسان للفكرة الإلهية المطلقة التجريدية المتمثلة في التوحيد كبديل عن عبودية الانسان للإنسان أو عبودية المجتمع بأثره لنخبة متنفذة أو عبودية قوم لقوم آخر.

2- ميراث التدريب الاجتماعي في الشرق الأوسط:

إن جغرافية الشرق الأوسط هي مهد أول ثورة اجتماعية في تاريخ الانسانية والمتمثلة في ثورة اكتشاف الزراعة وتربية الحيوان وبناء القرى. لقد احتضنت بلاد الرافدين ثقافة المجتمع الانساني في جانبها المادي والمعنوي معاً. وخصوصاً من الناحية المعنوية مثلت القيم والأخلاقيات التي تؤلف النسيج الجوهري للمجتمع والمتمثلة في الجيرة والصداقة الحميمة والتعاون والتشارك في الحياة. من هذا المنطلق ساهم الرسل والأنبياء وممثلي الأقوام الحرة في إحياء هذا الميراث والأخلاقيات لمواجهة التفسخ الأخلاقي والثقافي الحاصل بعد ظهور مؤسسة الدولة العبودية. من هنا يأتي أهمية عملية التدريب والتأمل الذاتي التي سلكها سيدنا موسى في جبال تور سيناء وأيضاً عملية التدريب والتأمل الفكري للنبي زردشت في جبال زاغروس. لقد قال زردشتمايلي: (فكر صحيحاً وتحدث صحيحاً واعمل صحيحاً) يتبين من هذا القول بان التفكير الصحيح هو البداية الصحيحة لكل عمل مهما كان ماهيته. بمعنى آخر كان هدف التفكير والتأمل في الديانة والفلسفة الزردشتية هو الوصول إلى ماهو صحيح وعادل ومفيد. آمنت الزردشتية بالإرادة الحرة للإنسان كونه يستيطعالأختيار ما بين ماهو خير وماهو شر. لذا تحولت زندأفستا إلى مادة أساسية للتدريب في المعابد الزردشتية المسماة بـ(آدركاه). تكونت حلقات التدريب الجماعية على أقوال النبي زردشت حول مواقد النار المقدسة. وهدفت عملية التدريب هذه إلى تكوين شخصية مجتمعية منسجمة مع الطبيعة والبيئة الحيوانية المحيطة. وخلق روح الجماعة في نفوس الناس وتربيتهم على مبادئ التعايش السلمي والعيش المشترك والصداقة والمحبة البعيدة عن المصالح المادية والأنانية وهذا صلب التركيز التدريبي للعبادة الزردشتية.

أما بالنسبة الى الديانة المسيحية فقد تحولت الكهوف والمغارات في ميزوبوتاميا العليا وبلاد الشام الى أماكن سرية للتدريب على تعاليم المسيح طيلة ثلاثة مئة سنة ونيف. تحولت أساليب التدريب المسيحي الى ثقافة شعبية للمقاومة ضد طغيان أباطرة روما. تربية النفس كجهاد أكبر ضد الانانية والفردية في نفس البشرية من إحدى مميزات التدريب لدى القديسين في الدين المسيحي. عندما قال سيدنا المسيح (إذا ضربك أحدهم على وجهك من الجهة اليمنى فأدر له الجهة اليسرى) فإنه كان يقصد تصفية كل العواطف والأحاسيس التي تصب في الدفاع عن الأنا الذاتية بدلاً من التفكير في النتائج المترتبة النابعة من ردة الفعل على السلم الاجتماعي والروح الجماعية.

بالنسبة إلى تعاليم ماني فأن الجانب التدريبي يكاد يشكل زبدة هذه التعاليم. فقد أسس ماني أكاديمية فلسفية ودينية على شواطئ نهر دجلة وسماها بحدائق النور وقد كانت شكل الحياة فيها جماعيا بعيداً عن الفردية والملكية الخاصة. إذا ساهم ماني في تطوير المفاهيم الفلسفية الانسانية على صعيد الشرق الأوسط بأكمله. ونشر ثقافة الثورة الذهنية في المنطقة. وصلت هذه الثورة الى مستوى بناء أرضية خصبة لأول نهضة فكرية أصلاحية في الذهنية الشرقية بعد سيدنا إبراهيم. كل هذا الميراث الفكري والتدريبي كان له أثر على الثقافة الدينية الإسلامية التي ظهرت وتطورت مع الثورة التي قادها الرسول الكريم محمد.

أدرك التيار التصوفي الداعي إلى الحرية في ظل هيمنة السلطة الإقطاعية المركزية الاسلامية بإن تربية الانسان من الناحية الفكرية والنفسية والروحية هو السبيل إلى كسب الانسان لهويته الاجتماعية والتخلص من الطاعة العمياء والعبودية المفروضة من قبل السلطات الاقطاعية في العصور الوسطى. وقد كان شعارهم من اجل ذلك هو(الانسان إله ناقص والإله إنسان كامل) وكما أن جملة (فنى في الله) ترددت على لسان أبو حلاج المنصور شهاب الدين السهروردي ومحي الدين العربي. وقد كان تربية الروح والوصول إلى الحقيقة من خلال ذلك من أهم مقومات منهجم في التدريب.

أما في كردستان فقد تطورت أساليب التدريب من الناحية الذهنية والروحية والقدرة على الانتاج الأدبي في المدارس الدينية التابعة للإمارات الكردية في ذلك الوقت. هكذا ترعرع بابا طاهر همداني وفقي تيران وملاي جزيري وعلي حريري وأحمدي خاني في ظل هذه المدارس كأعمدة للأدب والثقافة والفلسفة في كردستان.

3-عملية التدريب في ظل نضال حركة الحرية في كردستان:

بدأت الحركة من خلال عملية البحث والدراسة عن الحقائق التاريخية والراهنة في كردستان والشرق الأوسط. من خلال هذه العملية ظهرت منهجية التدريب لدى الحركة في شخصية قائد الشعب الكردي السيد عبدالله أوجلان والراعي الأول في الحركة. ولكن منهج التدريب هذا كان بسيطاَ من حيث الأدوات وكان عميقاً ومتجذراً من ناحية الوصول إلى نظرية ثورية منسجمة مع الواقع العملي في كردستان. لهذا السبب تطورت عملية التدريب مع الممارسة العملية للكوادر على أرض الواقع من خلال عملية النقد والنقد الذاتي المكثفة بغية تخليص الشخصية والمجتمع من الأمراض والسيكولوجية التي فرضها الإستعمار في كردستان. تم تقييم حقيقة المجتمع الذي تحول إلى أنقاض تحت نير العبوديةوعمليةالتتريك والتعريب والتفريس الهادفة إلى الإبادة الثقافية، في نضال الحرية تم تثبيت المقولة التالية من جانب السيد عبدالله أوجلان في المؤتمر الثالث: (ما يتم تحليله ليست هي اللحظة الآنية إنما التاريخ بذاته وما يتم تقييمه الآن ليست الشخصية وإنما المجتمع بأكمله). لقد أطلق قائد الشعب الكردي هذه المقولة: في المؤتمر الثالث سنة 1986 بعد مرور عشرات الكوادر تحت عملية النقد والنقد الذاتي المكثفة. وقد تحولت كل هذه التقييمات والتحليلات إلى مواد للتدريب في الدورات التي سبقت المؤتمر ضمن إطار أكاديمية معصوم قورقماز وتحولت عملية بناء الإكاديميات إلى هدف للحركة من أجل تدريب كافة فئات المجتمع عبر مراحل من النضال الشاق والطويل.و المجلدات التي تحولت إلى مواد للتدريب في تلك المرحلة هي: المسألة الشخصية ومجلد دور المرأة والعائلة في كردستان ومرافعات المقاومة البطولية لكمال بير ومظلوم دوغان ومحمد خيري دورمش وغيرهم من المناضلين في سجن آمد. وقد تمكنت الحركة من الوصول إلى نظام فكري مترابط عبر عملية النقد والتقييم لمجمل النظام العالمي الحاكم وللإشتراكية المشيدة السوفيتيةوالانتفاضات الكردية الكلاسيكية، وفي يومنا الراهن وصلت عدد الإكاديميات التي أسستها حركة الحرية إلى العشرات بالإضافة إلى أن كل المؤسسات الإجتماعية

الديمقراطية هي بمثابة مراكز تدريبية يتم فيها تدريب الشعب من النواحي الفكرية والثقافية والعملية.

الشعب الكردستاني يحتاج إلى التدريب أكثر من أي شعبٍ آخر على وجه الأرض، هذا الشعب يحتاج إلى الوعي السياسي لكي يمييز عدوه عن صديقه ولكي يستوعب حقيقة المؤامرات الجارية لإنهاء وجوده في هذه المرحلة أكثر من أي مرحلة أخرى.

المجتمع الواعي المسييس هو الذي يكشف الوجه القبيح للمنافق الذي ينزل إلى الأرض بلباس الملائكة وما أكثر المنافقين والدجالين في يومنا هذا. هناك العشرات من المراكز والدوائر الاستخباراتية والإعلامية التي تقلب الحقائق وتشوه حقيقة الوضع في كردستان، والسبيل الوحيد لسد الطريق أمام هذه الثورة المضادة والحرب الخاصة ضد شعبنا هو التدريب.

ان السبب الأساسي في انهيار الثورات السابقة والانتفاضات الكردية الكلاسيكية هو عدم وجود منهج تدريبي يهيئ المجتمع ذهنياً ومعنوياً للمقاومة والتصدي وبناء النظام السياسي الجديد. الوعي والتنظيم ظاهرتين متلازمتين في كل الصراعات المخاضة من أجل الحرية والمساواة والعدالة. ولكن الأمر المهم هنا هو كيفية الوصول الى تحقيق هاتين الظاهرتين. لاشك بأن المدارس والأكاديميات والبرامج التدريبية هي السبيل الأمثل والمناسب لتهيئة المجتمع وتحقيق نقلته النوعية من الناحية الذهنية حتى يستطيع تمثيل الحياة الحرة الجديدة. مثلاً هناك من يحاول بناء نظام ديمقراطي جديد في سوريا بذهنية البعث الاستبدادية والشوفينية!. كما هناك من يدعي بتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الكردي بالاعتماد على القوى اللاديمقراطية في المنطقة والعالم. ما هو بديهي في الأمر بإنه لا يمكن تحقيق ثورة ديمقراطية حقيقية بدون تمثيل وتجسيد ذهنية ديمقراطية حقيقية. إذاً في النتيجة هناك حاجة ماسة إلى الأكاديميات السياسية كإحدى ركائز الاساسية للإدارة الذاتية الديمقراطية .

هەڵاڵەی کتێب

المعارضة السورية والقضية الكردية

د . سربست نبي

الثورات العربية جميعها حتى الآن هي مجرد(بروفات) للثورات التاريخية الحقيقية, ربما تؤول إلى تعلّم الشعوب العربية كي تثور ضد الطغيان, وكيف تكون حرّة وتؤمن بحرية الآخرين وتتخلص من عبوديتها, إلا الثورة السورية. فهذه الأخيرة يحار المرء في أمرها إلامَ ستؤول, برغم من أكلافها الباهظة بشرياً؟ وهذا يعني أن شرعية الثورات تاريخياً لاتقاس بحجم التضحيات, إنما بقدر حجم انجازاتها.

الثورة السورية بدأت كثورة عظيمة وانتهت كسيرك عملاق للقتل والخراب, انتهت كجحيم مفتوح يلهو فيه جميع شياطين الأرض وأقزامه. الآن صار بوسع كل لص وقاطع طريق وبهلوان ومخادع أن ينتحل صفة القديس ويقحم نفسه فيها.

وبالمقابل الساسة الكرد لم يتعظوا من دروس التاريخ والسياسية, وبرهنوا مرة أخرى على فشلهم الذريع في تمثيل قضية الشعب الكردي القومية. إن غياب الخطاب السياسي المشترك, والفشل في تأسيس القرار القومي المستقل, عدم وجود نخبة سياسية قادرة على الاستقطاب والقيادة, كلها ملامح أصيلة للأزمة الخطيرة التي تواجها القضية الكردية في سوريا. مما جعلها عرضة للاختراق الخارجي, وللاستباحة من جهة القوى المعادية للقومية الكردية. نصف قرن من العجز السياسي, وثلاث سنوات تاريخية حاسمة, أثبتت فشلها وعجزها.

المشكلة الكردية هي بالدرجة الأولى, مشكلة كردية- كردية, وهي في ذات الوقت تفتقر إلى قرار وإرادة مركزيتين, إنما تعبث بها إرادات عديدة وأيدٍ خفية كثيرة تستحكم بأيادي ضعيفة ظاهرة هنا وهناك.

لمَ لا نعتاد على الاعتراف والنقد الذاتي؟ المشروع السياسي الكردي في سوريا افتقد طوال تاريخه إلى حامل سياسي نخبوي يؤمن به وينافح عنه. الحامل السياسي الراهن كان على استعداد دائم, ومازال, للمساومات التاريخية والسياسية, على استعداد لاختلاق التبريرات لأزمته المزمنه, هو في نهاية المطاف لايؤمن إيماناً حقيقياً وراسخاً بالمشروع الذي يدعي تمثيله. بموازاة ذلك المجتمع الكردي يفتقد إلى قدوة اجتماعية رائدة وطليعية, نحن نعيش في مجتمع ممتد أفقياً ودون هرمية اجتماعية وثقافية, لهذا هو مجتمع منبسط قابل للتفكك بيسر والانزياح, مجتمع بعيد عن التمركز حول نواة مادية أو رمزية, هو أشبه بأرخبيل من الجزر المفككة التي تتلاطمها الأمواج. مثل هذا المجتمع يعبره التاريخ دون أن يعترف به أو يكترث له. ويبدو أننا سنظلّ عاجزين عن التأثير في التاريخ بهذا الشكل.

من جانب آخر فأن أكبر دليل على أن العقل السياسي للمعارضة السورية لا يختلف عن ذهنية النظام, وأن المعارضة لاتطمح إلى التغيير الديمقراطي الجاد في سوريا, إنما فقط تريد الإطاحة برأس النظام لأسباب طائفية وتبقي على مادونه, هو أنها لم تقم لحدّ الآن بأي نقد لأيديولوجية البعث, وتلتزم الصمت إزاء ممارسات البعث, وصمتها هذا برهان على أنها تريد أن تنزه البعث من جرائم رأس النظام ولا تعتبر حزب البعث شريكاً له في كل ماحصل.

أما على الصعيد الكردي, فحتى هذه البرهة من تطور الحدث السوري لم نسمع من رموز المعارضة مايبعث على الأمل والطمأنينة. الكل يتسابق على نحو أهوج إلى إثارة الأكراد عبر مواقفهم العدائية وتصريحاتهم التي تكشف عن ذهنية كريهة وضيق أفق عنصري. الكلّ يهذي ويصرخ حينما يتعلّق الأمر بحقوق الأكراد وقضيتهم. الارتياب والحقد والتعصب هو حقيقة وجوهر وعي هؤلاء بالوجود الكردي. ومن الصعب عليهم إقناعنا بكلامهم المنمق عن المساواة

والديمقراطية والمواطنة. الأقنعة الصدئة على وجوهم من السهل إزالتها, مثلما تجلّت في الأيام الأخيرة. كيفما كان تفسير هذا الأمر فهو يعبر عن حقيقة المعارضة السورية وواقع حالها اليوم.

واقعة أخرى تكشف عن حقيقة موقف هذه المعارضة, تجلّى في ردّات فعلها إزاء مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية. وبصرف النظر عن موقفنا من النزوع إلى إعلان إدارة ذاتية في المناطق الكردية من جانب أطراف كردية, وهو من أبسط الحقوق التي يمكن لجماعة ممتدة وذات هوية مشتركة أن تحظى به ويعترف الآخرون. يلاحظ ردّة فعل فاشية, مذعورة تطفوا على مشاعر جميع المعارضين السوريين, من رعاعهم وحتى نخبهم, دون أية محاولة ظاهرة لتفهم حقوق الآخرين أو التسامح. القيح العنصري المقنع بعبارات الوطن للجميع والدولة المدنية أخذ يعربد من خلال مواقفهم ودون خجل أو حياء, كل اللاعقلانية والغطرسة السياسية وغرور الوصاية صارت توحدهم في كتلة متراصة من المشاعر العدائية. النبلاء منهم صاروا يستعيرون من معجم عوامهم بذاءاتهم كي يصفوا الموقف الكردي ويفرّغوا دفعة واحدة وبابتذال شديد عن انفعالاتهم السياسية المتراكمة, راحوا يزعقون مثلهم, يحدثون جلبة وصراخاً لم نعهده إلا في(أسواق الجمعة) بعد أن تخلوا بيسر عن هالة الوقار والرصانة التي ادعوها طوال الحقبة السابقة. الحق هذا يثير الذعر ويعمق من شكوكنا أكثر بنواياهم, بخاصة أن أيّاً من هؤلاء لم يبد أي انفعال ظاهر, غاضب, ولو جزء يسير منه, إزاء الإمارات الإرهابية التي انبثقت كالفطر في أصقاع سوريا طوال الفترة السابقة. الشيء الوحيد الذي يتفق عليه النظام و المعارضة في سوريا هو معاداة الأكراد واضطهادهم.

البيان الأخير الذي صدر عن الإئتلاف المعارض بصدد إعلان حزب(ب ي د) حكومة الإدراة الذاتية الديمقراطية, يؤكد على حقد ودجل الإئتلاف الوطني. ليس دفاعاً عن(ب ي د). ولكن لو صدر مثل هذا البيان بهذه الذرائع ضد جبهة النصرة والداعش والكتائب الإرهابية الأخرى من قبل. لقبلنا أن نأخذ هذا البيان على محمل الجد.

بيان الإئتلاف سيدفع بجميع الكرد للوقوف إلى جانب ب ي د, لأن مثل هذا البيان لا يمكن أن يصدر إلا عن ذهنية سياسية, أشدّ تطرفاً وعنصرية وطائفية من النظام نفسه. بيان الإئتلاف لغو فارغ, لكنه مأجور, يراد به خلق فتنة كردية كردية بالدرجة الأولى. بيان الإئتلاف يضع الأحزاب الكردية المؤتلفة فيه أمام مسؤولية تاريخية ويدعوها إلى اتخاذ موقف حاسم وواضح إزاءه, وإلا سيعتبر شريكاً معه في الموقف, وفي هذه الحالة هم يمنحون بأنفسهم كل المبررات والشرعية للطرف الآخر (ب ي د) للدفاع عن وجوده واللجوء إلى ممارسات ربما تكون مبررة من وجهة نظر مصالحه, للحفاظ على وجوده, طالما وأن الأحزاب المؤتلفة تشارك في اعتباره طرفاً خائناً وبالتالي عدوّاً. بيان الإئتلاف يكشف عن مدى الحقد والضغينة والروح الفاشية التي تسود أوساطه إزاء قضية الشعب الكردي, ومدى الدجل والنفاق الذي يخفيه لدى ثرثراتهم عن الحياة المشتركة وحقوق الكرد.

كان الحفاظ على استقلال القرار القومي في غرب كردستان أهم من أيّ إنجاز سياسي حتى هذا الوقت. ولهذا يعدّ انضمام أحزاب المجلس الوطني للائتلاف دليلاً على فشله في تمثيل القضية الكردية في غرب كردستان. إن هذا الانضمام المتسرع ليس الغرض منه ضمان الحقوق القومية, على العكس من ذلك ماتم الاتفاق عليه هو هدر للحقوق. إنما الغرض منه هو تحقيق بعض الانتصارات الحزبية الضيقة على حساب مصالح الشعب الكردي وحقوقه. هذا الانضمام كان على الضد من إرادة الشارع الكردي السياسية. ومقامرة بوجوده في ظل التحديات الإقليمية المستجدة. دليل قراءة خاطئة للموقف السياسي الراهن. مع تأكيدي على أن بقاء بعضها الآخرى في هيئة التنسيق لا يختلف في معناه وفي جدواه عما سبق. بقاء الكرد كقوة سياسية مستقلة, ذي إرادة

سياسية وقرار مستقلين هو أنفع بما لايقاس من هذا التهافت اللامجدي. ولكن كيف السبيل إلى ذلك؟ إن المجلس الوطني الكردي بانضمامه إلى الائتلاف على النحو المتفق عليه كان خيانة أولاً لجميع المبادئ السياسية, التي أعلنها المجلس بالذات قبل أي اعتبار آخر.

لقد قيل من قبل أن القضية الكردية مثل(العملة الفكّة على طاولة مقامرين كبار) وبالفعل أصبحت كذلك اليوم بعد أن تهافت عدد من الساسة الكرد على موائد من يتنكر لكل وجود كردي في غرب كوردستان. مصادرة القرار القومي الكردي في سوريا وتسليمه لحفنة من العنصريين والمتطرفين الإسلاميين لم يكن مجاناً ولم يكن فعلاً صادراً عن حسن نية, بل جرت تسويات خفية ومقصودة, ستكون أقل نتائجها ضرراً هي أن تدفع بالقضية الكردية إلى خلف المشهد و وراء الاهتمامات الراهنة, وسيحكم عليها ربما بالنسيان, أو تلحق بأجندات صغيرة غير ذي أهمية وقيمة. ثمة مقامرة بخسة أيضاً بالقرار القومي وبإرادة الشعب الكردي من جانب سياسيين صغار, ربما لايدركون نتائج فعلتهم. وهذا ما سيبرز بصورة أوضح حين يتحدث أشدّ العنصريين تطرفاً باسم القضية الكردية في مؤتمر جنيف2.

إن أحد أهم أهداف الداعين إلى تمثيل كردي في سياق الهيئات المعارضة الأخرى, دون الاعتراف بالتمثيل المستقل, هو تمييع الطابع السياسي المستقل للقضية الكردية, والنظر إليها على أنها عتبة أو هامش على القضايا الأخرى, وفي نهاية المطاف حرمانها من أن تكتسب بعداً أو وزناً دولياً. وهذا ما تسعى إليه أطراف إقليمية عبر تعاون وتهاون وتواطئ بعض المحسوبين على السياسة الكردية السورية. فالسؤال الرئيس الذي ينبغي الإجابة عنه هو, هل القضية الكردية متعلقة بوجود هذا النظام حتى نطمئن أن زواله سيفضي حتماً إلى حلها حلاً عادلاً, أم أنها تتعلق بالجذر السياسي والتاريخي المشوّه لتأسيس الدولة السورية؟ وهل ستنتهي مأساة الكرد في غرب كوردستان بنهاية هذا النظام؟ أشك في ذلك بعمق.

لا يمكن لهذه المعارضة أن تقنع الكرد بأنها مع التغيير الحقيقي في سوريا وبأنها ثائرة ضد الاستبداد ومع الحرية والمساواة, دون أن تكون نصيراً حقيقياً للحل الجذري للمسألة الكردية في سوريا. وبالمثل الكرد اليوم ليسوا بتلك السذاجة حتى يسعوا ويضحوا لأجل استبدال طاغية بآخر مآفون أشدّ إجراماً.

.

التغريبة الكردية و عنصرية السلطات

طـه خليل

يشبّه القوميون العرب الكرد ودولتهم كردستان الحلم المنتظر بإسرائيل ، فهي ان تحققت ستكون "خنجرا مسموما في ظهر العرب والعروبة"، بعد ان كانت اسرائيل خنجرا في خاصرتهم ، اما الكرد القوميون فيتمنون لو كان العرب يعاملونهم كما تعامل اسرائيل الفلسطينيين .

كان الأطفال العرب يسخرون منا ـ الاطفال الكردـ عندما كنا في المدارس مرددين: "كردي كردي ذيل الجرذي" وكنا نرد عليهم : "عرب عرب مال الجرب" ، كانت تلك حروبنا الصغيرة، والتي كانت فيما بدا انها من شرارات حرب أخرى كبيرة كانت تدور في الجبال بين الجيش العراقي العربي والمقاتلين الكرد في جنوب كردستان.

على وقع تلك الهتافات كبرنا، وكبرت مخاوفنا، أحلامنا وانكساراتنا، لسنا عرب، لكنهم يقولون لنا: "بل انتم عرب، ما دمتم تعيشون في بلاد عربية، وتتحدثون اللغة العربية، وتكرهون اسرائيل"، لكنهم لم يعاملونا يوما كما يعاملون المواطنين العرب, اللهم الا من خلال خدمة الجيش والقيام بالواجبات "الوطنية". فالكثير من المواقع الوظيفية لا يحق لنا ان نشغلها، وعرفنا اننا لسنا عربا، ولا هم ينظرون الينا كعرب، بل فقط كأناس من الدرجات المتدنية، فكان علينا ان نعد أنفسنا، ونتحصن نحن ايضا خلف نزعاتنا القومية، ونرمي بكل شعاراتهم الانسانية المعلنة وراء ظهورنا .

في إيران لا يعترفون بالكرد كقوم مختلف عن الفرس، وفي تركيا يسمونهم أتراك الجبال، ويقولون ان لفظة الكرد جاءت من صوت وقع الاقدام على الثلج "كرد كرد" وعلى مدخل كل مدينة كردية في شمال كردستان يكتب الاتراك بدلا من المدينة الفلانية ترحب بكم: "يا لسعادة من يقول: أنا تركي" وفي العراق (ما قبل سقوط صدام) وسوريا يقول حزباهما الحاكمان، حزب البعث: "الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدول العربية التي تكفل الانسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة امة واحدة, وتكافح جميع العصبيات المذهبية والطائفية والقبلية و العرقية و الاقليمية " . والرابطة تلك هي بالطبع رابطة القومية العربية، والامة العربية الواحدة وذات الرسالة الخالدة، كما يرى ميشيل عفلق وزكي الارسوزي وساطع الحصري وغيرهم من الذين أوجدوا هذه الشعارات، وهم لم ينتموا اليها قوميا في الواقع، ولعلهمن المفارقات الملفتة ان عتاة القومية العربية وأهم منظريها الايديولوجيين ليسوا ممن ينتمون اليها عرقيا.

بعد قيام الملا مصطفى البرزاني بثورته ضد الحكومات العراقية، اتسعت الفجوة وازدادت الهوة بين القوميتين العربية والكردية، وراحت الآلة الدعائية لحزب البعث تدور على مدار الساعة تصف الكرد بالخونة و"عملاء اسرائيل". مما خلق لدى المواطن العربي موقفا سلبيا من الكرد، وكما لو كان الكرد عربا يتعاملون مع العدو اللدود للأمة العربية، رغم ان القتل والمجازر التي ارتكبها البعث العراقي بحق الكرد تجاوز ما فعله الاسرائيليون بالفلسطينيين بعشرات المرات، فرغم ان السلوك الاسرائيلي الوحشي تجاه الفلسطينين كان قديما وثابتا لكنه لم يصل مثلا إلى حد استخدام الاسلحة الكيمياوية ليس فقط ضد المدنيين الاسرائيليين بل حتى في حروبها ضد المجموعات الفلسطينية المقاتلة، ورغم انني لست هنا في وارد المقارنة الا انني سقت المثال للتذكير فحسب، ورغم كل الوسائل الفتاكة التي استخدمتها الانظمة العربية الحاكمة بحق الكرد من مجازر وابادات منظمة، كان على الكردي ان يرضى بالقتل ولا يتوجع او يتأوه وهو تحت السياط، لان تأففه وتبرمه يعد خيانة لمبادئ الامة العربية التي فصّلها منظرو حزب البعث من الارسوزي وعفلق وحتى خال صدام حسين المدعو خيرالله طلفاح، البدوي العنصري والجاهل الذي أصدر كتيبا بهذا الخصوص.

وفي سوريا لم تتعامل السلطات الحاكمة على مدى تاريخها الا بطشا مع الكرد فمنذ تعاقب حكومات الانقلاب في الخمسينات مرورا بالوحدة التي فرضتها بلاغة الرئيس المصري جمال

عبدالناصر القومية وصولا إلى عهد حزب البعث العربي الاشتراكي المستمر إلى يومنا هذا، عانى الكرد من ويلات وممارسات عنصرية لا مثيل لها، فمن سياسات التعريب ومنع اللغة واتخاذ قوانين استثنائية عنصرية بحق الكرد وسلبهم شخصيتهم وأراضيهم وممتلكاتهم وصولا إلى ارتكاب القتل وتغيير ديموغرافية المنطقة الكردية كانت تلك سياسة ثابتة في ممارسات البعث السوري.

البقعة الجغرافية التي تسمى كردستان والتي تقسمت بين اربع دول، صارت لعنة على الكرد وصارت في الوقت نفسه سببا لتتشاور الدول الاربع معا وتضع خلافاتها جانبا مهما كبرت حين يتعلق الامر بالمسألة الكردية ، فصدام حسين الذي لم يكن يرى في الفرس الا مجوسا وكفرة وعبدة نار كان مستعدا ليفعل كل شيء لهم ان هم ساندوه في ضرب الكرد الذين هم جزء من الشعب العراقي الذي يحكمه، والخمينيون الذين لم يكونوا ينظرون إلى الدولة التركية الا كجزء من خدم " الاستكبار العالمي وشرطته " كان وزير خارجيتهم ينبطح على ابواب أنقرة، ليساعدوه في ضرب الحركة الكردية واغتيال رموزها (كقاسملو و قبل ذلك إعدام قاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد الكردية، وحتى سوريا ، سوريا " الصامدة " سوريا " التي لا تفرط بالحقوق وبالارض وتتحدث عم حقوق الشعوب في التحرر وتدعو الامم الامم المتحدة لعقد "مؤتمرات دولية للتفريق بين الإرهاب والمقاومة " لم تنظر للكرد الا خونة يحاولون اقتطاع " جزء من البلاد والحاقها بدولة اجنبية" حسب التعبير الشائع في محاكمات المتهمين من السياسيين الكرد، و وصل الامر بها ان تخلت نهائيا عن لواء اسكندرون من أجل ارضاء تركيا شريكتها في العداء للكرد، والمسائل تطول ، وتركيا مستعدة لفعل أي شيء وكل شيء من أجل ان لا تقوم قائمة للكرد و رئيس وزرائها الاسلامي أردوغان يقول في احدى لقاءاته: " لن نسمح بإقامة دولة كردية حتى لو كانت في الارجنتين " !

المثقفون العرب وساستهم لم ينصفوا الكرد يوما، والاحزاب الشيوعية العربية كانت معادية لطموحات الكرد أكثر من بعثيي صدام، في الكثير من الدول العربية، والحزب الشيوعي السوري بشكل خاص ومثقفوه وامينه العام المتحدر من أصل كردي حاول كثيرا ان يدعم موقف العراق لدى الاتحاد السوفياتي ايام عز الشيوعية وعندما كان يعمل لدى موسكو كعميل صغير، وكثيرا ما عملت موسكو بآرائه ودعمت حروب البعثيين ضد الشعب الكردي، بل وصل بهم الامر ان يدعموهم في قتل الشيوعيين العراقيين المتحالفين مع الكرد في ذلك الوقت .

امام هذا الافق المسدود، والحروب المعلنة وغير المعلنة، ماذا كان للكردي ان يفعل ؟ سوى ان يردد مع شاعره :

" كسرة خبز وبندقية..

علبة تبغ ومشط طلقات ...

وصخرة ...

ثم ... ليأت العالم كله "!

هكذا شعر الاكراد ان جبالهم هي الوحيدة التي ستسند ظهورهم، وكان من قبل قد أغرتهم مقولة أحد الباحثين بقوله : " لا صديق للكرد غير الجبال ".

لقد جربوا الكل، وحاولوا التحاور مع كل الأطراف: ودوما كانوا هم الحلقة الأضعف، كانوا يعلنون ثوراتهم مضطرين لمساندة طرف معاد للكرد ضد طرف آخر، (تحالف البرزاني القاتل في السبعينات مع شاه إيران مثلا), وحين يجد الجد.. كان طرفا العداء يتصالحان ويتصافحان

ويعقدان بعض الصفقات لتنهار الأحلام الكردية من جديد.. حيث وكمثال: انهارت ثورة البرزاني عام 1975 بعد تحالف الشاه وصدام حسين وتنازل الاخير عن شط العرب وجزر الامارات

لإيران، فشلت الثورة وقد كانت قاب قوسين او أدنى من الانتصار الكامل، وتشتت شمل المقاتلين وانتحر الكثيرون منهم حزنا وغضبا على حلمهم الذي انهار بسرعة وبشكل دراماتيكي مؤلم تاركة بقع دم الثوار تجف على صخور همرين وسفين حزينة بائسة حتى أمد غير معلن.

بعد ذلك اشتعلت ثورة أخرى، وهذه المرة في شمال كردستان (حيث الجزء الذي يحتله الأتراك) عندما تأسس حزب العمال الكردستاني، وكانت حركة pkk مرغمة جيوسياسيا و موضوعيا ان تجد طرفا يساندها، فلجأت إلى السوريين بعد الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال التركي كنعان ايفرين وراح يقتل الثوريين ويغتال النشطاء السياسيين والديمقراطيين، وكان التاريخ يعيد نفسه، فسوريا لها قضاياها العالقة مع تركيا كما حدث من قبل مع القضايا العالقة بين العراق و إيران الشاه، فسوريا كانت تحاول هي الاخرى مفاوضة الاتراك بشأن بعض قضاياها كماء الفرات ولواء إسكندرون، ولكن لم تنجح السياسة السورية، لا مع الأتراك ولا مع حزب العمال الكردستاني، فهي لم تحصل على تنازلات واضحة من تركيا، ولا استطاعت ان تنهي حركة حرية الشعب الكردي التي يقودها حزب العمال الكردستاني، فقادة هذا الحزب ومناصروه ومقاتليه لم يكونوا كطراز رجال البرزاني المستند لمجرد عقلية إقطاعية وبعض المشاعر القومية البدائية التي انهارت امام أول تحد حقيقي للثورة، وقد قام البرزاني نفسه باعلان فشل الثورة طالبا من مقاتليه خيارين اما ان يستسلموا للحكومة العراقية او يتجهوا نحو إيران كلاجئين، رغم ان قادة بعض السرايا والفيالق من البيشمركة أكدوا له انهم يمتلكون ذخيرة وأمكانيات عسكرية وبشرية تكفي لاستمرار الثورة لستة أشهر حتى لو لم يصلهم لوجستيا طلقة واحدة او رغيفا من الخبز، الا ان قائد الثورة الملا مصطفى البرزاني كان قد انتهى من أمره مع الشاه وقرر الرجلان أنهاء الثورة والرضى بواقع جديد بعد الاتفاقية التي وقعها الشاه مع صدام حسين على هامش مؤتمر القادة العرب في الجزائر بهندسة وتخطيط من "الثوري : هواري بومدين" وزير الخارجية الجزائري آنذاك.

فبعد ان شعر الاتراك ان مقاتلي حزب العمال صاروا قوة خطرة وراحوا يشكلون تهديدا حقيقيا لدولة اتاتورك، تحرك الاتراك باتجاه سوريا عسكريا، ان لم تتخل عن دعمها لحزب العمال ، فكان لها ما أرادت بعد ان أدركت سوريا ان حساباتها لن تتحقق مع الاتراك، ناقشت الامر مع اصحاب الشأن ومن خلال جولات مكوكية قام بها الرئيس المصري وقتذاك حسني مبارك وفهم زعيم الحزب عبدالله اوجلان الرسالة : ان الحمل سيكون ثقيلا على سوريا وبدلا من ان تطلب منه سوريا الخروج محرجة من شعاراتها المقاومة اختار السيد أوجلان مغادرة سوريا، لتبدأ صفحة جديدة بين الحكم في سوريا وبين الاتراك، اذ لاحق النظام السوري العناصر النشطة لحزب العمال فاعتقلت بعضهم وسجنت بعض المؤيدين لهم من كرد سوريا كما وقامت بتسليم الكثيرين منهم للأتراك بعد ان القت القبض عليهم، وتنازلت عن لواء اسكندرونة للاتراك، وبعد ذلك تم اعتقال السيد عبدالله اوجلان ، في مطاردة دولية اشتركت بها أكثر من خمسة دول منها مصر واليونان واسرائيل والولايات المتحدة وغينيا، ومرة أخرى تراجع الكرد قليلا، وكاد التاريخ ان يعيد نفسه لولا حنكة قائد حزب العمال وتماسك قياداته بعد اعتقال قائدهم، فأظهروا للعالم ان التاريخ وان أعاد نفسه فليس بالضرورة ان تكون النتائج متشابهة، حيث استطاع الحزب ان ينهي مرحلة الازمة رغم المخاطر والمؤامرات العديدة وينتقل إلى مراحل أكثر قوة عسكريا وسياسيا.

المطالب الكردية السياسية لم تكن واضحة حتى يومنا هذا لاسيما في كل من العراق وسوريا ، فقد تأرجحت بين حق تقرير المصير (واقامة دولة كردية) وبين حقوق مواطنة واعتراف بهويتهم

القومية وما إلى ذلك من المطالب التي تتغير وتتبدل حسب الظروف السياسية لهذه الدولة او تلك، فثورة البرزاني بعد ان طرحت ذات يوم شعار تحرير كردستان الكبرى (أي في الاجزاء الاربعة) تراجعت في مفاوضاتها ايام الحكم الذاتي في اوائل السبعينات واكتفت بالحكم الذاتي، والذي جاء منقوصا ومبتورا وحسب الكرم البعثي، لتتشابك الامور وتتداخل الخطوط والمشاكل وتسقط الهدنه وتشتعل الثورة في منتصف السبعينات، ثم تنهار ـ كما أسلفنا ـ بعد تراجع شاه إيران عن مساندته لقوات البرزاني: اذا بقي هذا التشتت وشبه الاندثار سنين طويلة حتى اشتعال الحرب العراقية الايرانية ومن ثم احتلال الكويت، فسقوط صدام حسين لتتبدل الخرائط السياسية ويتفق الساسة العراقيون على مفهوم الفيدرالية للعراق (وعلى مضض) والذي يحقق للكرد بعضا من شخصيتهم و وجودهم.

في سوريا لم يطرح الكرد في برامجهم السياسية أكثر من بعض المطالب الاصلاحية والحياتية، كحقوق المواطنة، والاعتراف بوجودهم وبثقافتهم ولغتهم، وما إلى ذلك من المطالب التي هي الاخرى تبدو ضبابية، الا ان السلطات السورية المتعاقبة وسلطات البعث لم تتعامل يوما مع المطالب الكردية بجدية، ورغم انه في السنوات الاخيرة وقبل اشتعال الثورة السورية بدأ الحديث على لسان أكثر من مسؤول سوري بتحقيق بعضا من مطالبهم، الا انها وكما بدت لم تكن الا فقاعات بعثية تسويفية لاسكات بعض الاصوات الكردية السورية التي بدأت تعلو، بعد الازمات السياسية التي عاناها النظام السوري، لاسيما بعد انتفاضة أذار عام 2004 والتي قام بها الكرد ردا على استفزازت النظام وعملاء البعث العراقي من خلال أحداث مباراة كرة القدم بين فريقي الفتوة من دير الزور والجهاد من قامشلي، حيث قام النظام بقمع احداث الملعب ليستشهد أكثر من ثلاثين كرديا خلال يومين، وليقوم الكرد برمي أول حجر على مياه النظام الراكدة منذ ما يقرب من نصف قرن من القمع والصمت والمطبق.

اما في إيران، فالدولة الاسلامية لا تعترف أصلا بأي وجود قومي او أثني لا للأكراد ولا لغيرهم من القوميات الموجودة في الكيان الايراني، بل انها واجهت المطالب الكردية بالإرهاب والقتل والاغتيالات، فاغتالت الدكتور عبدالرحمن قاسملو الزعيم الكردي بعد ان استدرجته إلى فيينا بحجة اجراء مفاوضات معه، ومن بعده أغتالت السيد شرفكندي الذي تسلم القيادة من بعده ، وهكذا خفت الصوت الكردي في إيران إلى حين .

هذه بشكل عام الخارطة السياسية للقوى الكردية، ومطالبها وبرامجها في كل من الدول التي تتقاسم كردستان، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو لماذا لم يستطع الكرد إلى هذا اليوم تشكيل كيان خاص ومستقل بهم ، رغم انهم قوة بشرية لا يستهان بها، فعدد الاكراد يقارب الاربعين مليونا ؟

وهنا لابد من القاء نظرة جيوسياسية على الوضع الكردي وموقع كردستان، لعلنا نتوصل إلى بعض مفاتيح اللغز الكردي المؤلم.

تشغل كردستان مساحة من الارض تقع بين سوريا العراق تركيا وإيران ،وتقع بين خطي طول 30ـ 40 شرقا و 37ـ48 غربا ،وتبلغ مساحتها التقريبية حوالى 409650 كم مربعا، وهذه البقعة الجغرافية هي مخزون كبير للنفط ، أراضي الكرد تمتلك 8% من احتياطي النفط في العالم، وهذه النعمة ليست الا نقمة للكرد الذين لن يستطيعوا انتزاع هذا الكنز بسهولة من بين ايدي دول وحكومات تتحكم بهم وبنفطهم ويتشارك معها الكثير من الدول والقوى الاقتصادية في العالم، انطلاقا من الدول المالكة وصولا إلى الولايات المتحدة الامريكية .

واذا وضعنا النفط جانبا، نجد ان هناك سلاحا آخر وكنزا على قدر اكبر من الاهمية وهو ما يتعلق بالمخزون المائي، فكردستان تتصف بأنها ارض تطفو على الينابيع والانهار، وأهم هذه الانهار دجلة والفرات ،ونهري هيزل و مراد ... وبحيرة وان وغيرها من المصادر المائية التي يتوقع العلماء بأنها ستكون البديل للنفط والطاقة في يوم ما.

هذا ما هو في باطن الارض، اما ما يتعلق بالحكومات المتحكمة بكردستان فوق ظهر الارض فهي بشكل عام انظمة شمولية تأخذ بالعصبية القومية، وتتسم بعصبيات عنصرية وشوفينية لا مثيل لها .

لم تتعامل تلك الانظمة والحكومات(رغم بعض الوعود) من تنفيذ أي التزام جدي حيال القضية الكردية، وهنا نجد دائما ان للتبرم الكردي وتشكيهم ما يبرره، (أساسا هل يعول على الانظمة الغاصبة في منح الحقوق طواعية.؟) واحتجاجاتهم سلمية كانت ام مسلحة فهي مشروعة، بغض النظر عن الايديولوجيات الكردية والقوى الكردية التي تسير هذه الاحتجاجات وتقوم بها، سواء كانت يسارية راديكالية ام عشائرية واقطاعية، فوجود قضية كردية والاعتراف بها حق لا يمكن انكاره تحت ذرائع من مثل: "ان القيادات الكردية رجعية او متخلفة. فالمجتمعات الكردستانية لا تزال حتى يومنا هذا تتسم بطابع عشائري اقطاعي، ما عدا بعض الحالات التي تشذ عن العموم، كالتطورات البسيطة التي لحقت بالمجتمع الكردي في بعض المدن والقصبات، والطبيعة الجغرافية الجبلية للسكان الكرد وتوزعهم على تلك المناطق جعلتهم بعيدين نوعا ما عن التطور المديني والاقتصادي وظلت العلاقات الكردية بشكل عام علاقات زراعية، مما جعل المناطق الكردية في كل كردستان تعاني من الكثير من آفات التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبالطبع ليس هذا هو السبب الوحيد بل هناك السبب المباشر والذي يتعلق بذهنية السلطات المتحكمة بكردستان والتي تمنع عنها بشتى الوسائل اسباب التطور والتحديث وتتعامل مع المناطق الكردية بعقلية استعمارية قديمة صرفة، وهنا نسوق مثالا من خلال المناطق الكردية في سوريا، فمنطقة الجزيرة الكردية في سوريا، هي الرافد الاساسي للاقتصاد السوري من خلال الاراضي الزراعية و وجود آبار النفط وبعض الثروات الباطنية الاخرى، الا ان الحكومات السورية المتعاقبة من حكومات الانقلاب في الخمسينات وحتى سلطة البعث لم تقم بإنشاء أي مرفق حيوي او مصنع او شركات انتاج للقطن او للصناعات الزراعية والنفطية، فكل الثروات تنقل من الجزيرة كمواد خام وتتصنع في الداخل السوري كحمص وحلب ودمشق وغيرها من المدن السورية، وهذا مما حرم مئات الآلاف من العمالة الكردية ان تتشتت هنا وهناك او تجلس عاطلة عن العمل لا سيما بعد بناء مستوطنات في المناطق الكردية واستجلاب فلاحين عرب من الرقة لتسكينهم فيها وبالتالي تجريد الكثير من الفلاحين الكرد من اراضيهم الزراعية وتقديمها للمستوطنين الجدد, مما زاد في المجتمع الكردي حالات الفقر والعوز والتخلف الاقتصادي هذا بالإضافة إلى حرمان عدة مئات من الآلاف الأكراد السوريين وتجريدهم من الجنسية السورية، مما جعلهم يعيشون كغرباء في بلدهم لا يحق لهم العمل او التملك او السفر، وعمدت السلطات الحاكمة على ندب موظفين حكوميين من خارج المناطق الكردية، أكانوا عسكريين ام مدنيين، واتصف جلهم بالفساد والجهل والتعصب الاعمى للعروبة، والنظر بعين الشك والريبة للكردي، صاحب المكان .

يمكن القول ان هذه الممارسات طبقت في عموم كردستان وليس فقط في الجزء السوري، مما جعل الكرد ان يتقوقعوا هم أنفسهم في جماعات عشائرية وتحزبات تسيرها قيم عشائرية وقبلية أكثر مما ترتكز على القيم العلمانية والديمقراطية، فتكون بالتالي صدى غامضا للممارسات السلطوية نفسها، وان كانت هذه المرة بالطريقة الكردية والعقلية الكردية التي لم تتخلص من الهاجس الرعوي والابوي، وهنا يمكن القول: ان معظم الاحزاب والقوى الكردية قد ورثت وعيها

السياسي من وعيها العشائري والقبلي، فهم لا يتوانون في الاستشهاد من أجل أفكارهم وقيمهم حتى ولو كانت افكارا وقيما لا تخدم المصالح الكردية الحقيقية، تماما كرجل العشيرة الذي يموت دفاعا عن قيم ورثها من أجداده، فالدم الكردي الذي سال على الارض الكردية كان بشكل عام من أجل مطالب صغيرة (وان كانت تبدو عكس ذلك وتحت شعارات كردية وقومية و تدعي انها عقلية سياسة وأحزاب)، واذا كان التاريخ يذكر لنا بعض الحالات التي نسي القادة الاقطاعيون مطامحهم الشخصية وانصهروا في البوتقة الكردية القومية الا ان الظروف لم تأت لصالحهم ابدأ، بل تنكر لهم الجميع ولم يسند ظهرهم أحد، كما حدث مع ثورة الملا مصطفى البرزاني ، ومن قبله الشيخ محمود الحفيد ، الذي ابرق رسالة للقيادة السوفيتية يطلب منهم العون والمساعدة قائلا : " ان الشعب الكردي بأجمعه يعتبر الشعب الروسي محرر الشرق، لهذا فنحن مستعدون لأن نربط مصيرنا بمصيركم " الا ان السوفييت مثلهم مثل اية دولة امبريالية لم تكن تبحث الا عن مصالحها الآنية، وتضرب كل تعاليم القادة الشيوعيين من ماركس ولينين عرض الحائط، بل ان ستالين قد شارك في اسقاط جمهورية مهاباد الكردية الديمقراطية ابان الحرب العالمية الثانية، مقابل الغاز الايراني .

اما حزب العمال الكردستاني PKK الذي قاتل وجند الآلاف من الشباب والشابات على مدى ثلاثة عقود ليقوم وعلى خط مواز لنضاله العسكري بنضال سياسي وفكري حديدي لخلق حالة جديدة في الذهنية الكردية وبالتالي بناء مجتمع كردي جديد بعيد عن التلقينات العنصرية التي سلبت الكردي شخصيته حتى صار يرى في ممارسات العدو كما لو انها قدر من السماء فراح يطلب بعض الحقوق من خلال تسول فكري ورؤى ضبابية تتفاوت بين اليمين واليسار وغالبا من خلال بعض الافكار العشائرية التي تلبست بلبوس الحداثة الرأسمالية واختيار بعض الشعارات التي لم تستطع يوما ان يقتنع بها أصحابها، الا ان حزب العمال الكردستاني كان ومنذ بدء نشاطه السياسي والعسكري حارب هذه الميول وهذا التهريج السياسي بكل الوسائل حتى استطاع خلق حالة كردية مجتمعية تؤمن بمفاهيم جديدة ورؤى تتعلق بفكرة " الامة الديمقراطية " لاسيما بعد السنوات الاخيرة وبعد اعتقال القائد الكردي عبدالله اوجلان زعيم الحزب، والذي لم يقتصر تأثيره الفكري فقط على المجتمع الكردي بل وعلى المجتمع التركي نفسه بحيث صار المسمار الأول في نعش الأتاتوركية التي عشعشت في عقول معظم الأتراك وعلى مدى عقود طويلة، ومن هنا كان خطره الأكبر حسب اعتقاد الساسة الأتراك وغلاة القوميين والعنصريين، ومن هنا كان تأسيس حزب كردي سياسي (حاليا باسم ب د ب) استطاع الوصول إلى البرلمان التركي.. ورغم الممارسات الدموية للسلطات التركية فان ذلك كله لم يلن من عزيمة حركة التحرر الكردية في شمال كردستان حتى استطاعت ان تقنع الكثير من القوى السياسية التركية وشرائح واسعة من المجتمع التركي بضرورة تغيير موقفهم المتعنت تجاه الكرد، فصارت قضية السلام وحل القضية الكردية من برامج الساسة الأتراك اثناء انتخاباتهم.

عطفا على ما سبق من دروس التاريخ، تبدو لنا الصورة الكردية قاتمة في جوانبها المتشعبة سياسيا واقتصاديا، فمعظم الحركات والاحزاب الكردية لم تعتمد حتى هذا اليوم إلى برنامج سياسي واضح ، فهي تغير برامجها وتطلعاتها تمشيا مع الظروف الدولية، وظروف المنطقة ، فمن كردستان الكبرى االى الحكم الذاتي ثم مؤخرا إلى المطالبة بالفيدرالية في العراق، و حدث ابان سقوط نظام صدام حسين ان قام بعض المثقفين الكرد باستفتاء في المناطق الكردية في جنوب كردستان (كردستان العراق) كانت نتيجة الاستفتاء تظهر أن أكثر من 95% من الكرد هناك يطالبون بالانفصال واقامة الدولة الكردية المستقلة، في حين وجدنا ان القيادات الكردية في كردستان العراق، لا تزال تتفاوض هنا وهناك من أجل المصادقة على مسألة الفيدرالية والتي هي

نفسها لم تعد واضحة في الدستور العراقي الحديث، بمعنى ان القوى الكردية في جنوب كردستان هي في واد غير الوادي الذي يسكنه الشعب الكردي، قد يقول قائل ان الجميع في العراق الآن متساوون في الحقوق والواجبات، لابأس ولكن من يضمن للأكراد ان حزبا او أحزابا شوفينية عراقية لا تفوز في الانتخابات يوما وتبدأ بتعطيل الدستور وكتابته من جديد ، وتهميش الكرد مرة أخرى، بل حتى وشن الحرب عليهم لاسيما وان هناك قوى عراقية عديدة مرتبطة بدول عربية شوفينية وقمعية تناضل ليلا ونهارا من اجل اسقاط الدستور وحذف الحقوق الكردية، او تصويرهم كانفصاليين وخونة، ولنا من التاريخ عبر ودروس، فعندما قامت ثورة عبدالكريم قاسم ، غنى الجميع " هه ر بزي كرد وعرب رمز النضال " أي : ليحيا الكرد والعرب ، انهم رمز النضال، ولم تمر فترة حتى جر قاسم جيوشه إلى اقليم كردستان ليعيث فيه قتلا وتدميرا.

ان الخطأ القاتل للكرد والعرب معا هو التعامل مع القضية الكردية كقضية داخلية، ومسألة مطالب حياتية، اذ لا أحد يضمن متى تندلع الشرارة ويعود الاصدقاء للخصام والحروب ، المسألة الكردية هي مسألة شعب وقومية، تتصف بصفات وخصائص قائمة بذاتها ولذاتها لا تشبه اية خصائص ومقومات للشعوب التي تتعايش معها، وما دامت الاصوات العربية لحد الآن تهتف لأمثال صدام حسين وغيره من الطغاة العرب فان الكرد سيعيشون متوجسين وفي قلق دائم على مصيرهم الذي كان على الدوام ورقة بيد هذه الجهة او تلك ، وان لم يوضح الكرد والقوى الكردية أهدافهم (دون وجل او خجل) فان الآخرين سيظلون ينظرون اليهم بعين الريبة والشك .

والسؤال الأخير هنا: هل يرضى العروبي ان يتبدل اسم العراق (على طريقة القذافي حين كان يقول أسراطين عن اسرائيل وفلسطين) ليكون مثلا "كرداق" بدلا من العراق ما دام يعيش فيه شعبان، ولماذا كل تلك الضجة التي اثيرت عندما حاولوا تغيير ألوان العلم العراقي، ولماذا يستنكر العروبيون حين يرفع السيد مسعود البرزاني علما كرديا فوق المؤسسات الكردية .؟

لسان حال الكردي يقول: لست متفائلا بالمستقبل، حتى يعترف العربي وهو في أوج قوته ويقول: ان الشعب الكردي هو شعب له خصوصياته وله حقه في تقرير مصيره، واعتراف بعض الاحزاب والقوى العربية العراقية مثلا بالحق الكردي الآن ليس نتيجة ايمان بعدالة القضية الكردية، بل هو صدى للضعف العربي هناك، وتمشيا مع اللعبة السياسية التي لن يضمنها أحد.

اما في غرب كردستان فبعد ثورة الشعب السوري واختيار الكرد خطا غير ما خطط له دهاقنة السياسة والحروب من دول الحداثة الرأسمالية ودول اقليمية وقوى معارضة سورية والنظام نفسه، فان الإدارة الذاتية الديمقراطية (او نظام الكانتونات) التي اعلنها الكرد وبمشاركة العرب والسريان والأشوريين تبدو حتى هذه اللحظة هي الحل الأنجع لانهاء دوامة القتل والعنف في سوريا كلها ويمكن لهذه التجربة ان تكون حلا لعموم سوريا وليس لغرب كردستان أي (روج آفايي كردستان) فقط وبالتالي انتهاء للتغريبة الكردية التي عانت كثيرا امام بشاعة العنصريين واحقادهم.

الحرب في سوريا والتشكيلات العسكرية

اعداد : عبدالله سعدون

السياسة الأمريكية التي أتبعتها بعد انتهاء حقبة الحروب الكلاسيكية التي أرّقت أمريكا وزهقت أرواح الآلاف من جنودها الأمر الذي أثار امتعاض شعوبها، وعدم رغبتها في التطوع في الخدمة العسكرية غير الإلزامية مما حذا بالولايات المتحدة وخاصة بعد حرب فيتنام والصومال انتهاء بلبنان والعراق .إلى إتباع أسلوب "الحرب الناعمة" والانقلاب الفكري عن طريق التقدم في "عالم التكنولوجيا" وتراجع الإيديولوجيات، والثورة في عالم الاتصالات، ثم التغير الذي طرأ على البنى الاجتماعية نتيجة هذه الانقلابات..والاستعانة بتنظيمات تعتبر إرهابية وفي قوائمها السوداء, وتشكيلها لشركات أمنية خاصة من المرتزقة "بلاك ووتر للخدمات الأمنية" الأميركية " التي غيرت اسمها ليصبح Xe Services LLC و شركة SCG International Risk الأميركية للخدمات الأمنية، وهي الشركة النظيرة لشركة "بلاك ووتر" وتعد هذه الحرب التي نشأت في أحضان التكنولوجيا وأذرعها "مواقع التواصل الاجتماعي" هي أداة من أدوات الحرب الناعمة التي أسقطت الانتفاضة الفلسطينية الثالثة على صفحة المواقع الاجتماعية قبل أن تنزل على الأرض بعد إغلاق الصفحة الرسمية لهذه الانتفاضة.

وبذلك تم إبقاء الحالة السورية معلقة في الفضاء الإلكتروني ولم تستطع النزول إلى الواقع. ولأن الحالة السورية بشقيها المعارضة والنظام ليس لديهما أي نموذج سياسي وكلاهما يحاربان بالحديد والنار، فلابد أن نركز على الشق العسكري الذي يحدد مسار الحالة السورية

وما يجري في سوريا حالياً هو هذا النوع من الحروب التي أعلنها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش " دومينو سقوط الأنظمة العربية" بعد سقوط النظام العراقي بواسطة التدخل العسكري المباشر، إلى إسقاط الأنظمة التي تسميها"محور الشر" عن طريق الحرب الناعمة غير المباشرة، وفي حرب العراق كانت سوريا قد غذت القاعدة والجماعات السلفية في العراق، ودربتهم في معسكرات خاصة في جبال اللاذقية، ولعبت الدور الذي حالياً تقوم به تركيا التي أغلقت حدودها في وجه قوات التحالف في عملية غزو العراق وهي الأخرى تنتظر دورها وشكل السيناريو الذي سيتم به تقسيم الدولة التركية وجرها إلى مستنقع الحروب الداخلية والإقليمية

ومن خلال القراءة الدقيقة لكيفية صنع الثورات والأزمات والحروب ،بات واضحاً أنه في أي دولة تشهد حالة من الحراك الشعبي أو انتفاضة وثورة يتم التسلق عليها.من خلال الثورة المضادة ومن خلال الشركات المتعددة الجنسيات الخاصة "الشركات والمؤسسات الأمنية والإنسانية" التي أينما تنشط وتعمل، يتمركز ويتواجد في تلك الدولة جميع التشكيلات والفصائل الجهادية العالمية متمثلة "بالقاعدة وأخواتها" بدءاً من أفغانستان مروراً بالعراق ودول الثورات العربية انتهاء بسوريا.

السلاح الأقوى في الحرب السورية

القاسم المشترك الوحيد والهدف الوحيد المشترك للمعارضة المسلحة السورية هو إسقاط النظام وإقامة الدولة الإسلامية (حسب غالبية المعارضين المسلحين) وكل حسب إيديولوجيته وفكره والتبعية وهذا يعد السبب الأساسي للاختلاف الذي تطور إلى الانشقاق والاقتتال فيما بينها .

ولتصنيف هذه المعارضة رغم عددها الهائل، وتتالي عمليات الانشقاق والاندماج بفصائل أخرى فيما بعد، تبين أنه لا يوجد على الأراضي السورية شيء أسمه جيش أو كتائب أو أي تسمية تطلق على مجموعات مسلحة بحسب التسميات العسكرية العصرية، فهي عبارة عن جماعات إسلامية مسلحة منقسمة أيديولوجيا إن كانت قد توحدت في مراحل سابقة لتخفي أجنداتها الخاصة بها إلى أن تسنح الفرصة لإظهارها، والتي هي تكمن بإسقاط النظام كما تدعي. وتتأثر بهذه الانقسامات العمليات القتالية على الأرض، حيث تتعاون الفصائل المختلفة عند الضرورة، ولكنها

عدا ذلك لا تمت بصلة إلى بعضها بعضا. ونقلت صحيفة الديلي تلغراف عن أبو بكري الذي يقود كتيبة إسلامية على الخطوط الأمامية لجبهة حلب، تسمي نفسها "كتيبة أبو عمارة" أنه يشعر بالاهانة إذا حُسب على الجيش السوري الحر.

ولكن مع غياب الحل العسكري وإصرار الروس على الحل الدبلوماسي والقبول الأمريكي لهذا الحل بعد صفقة الأسلحة الكيماوية أدى إلى إبراز كل فصيل مسلح لرؤيته وخلفيته وهويته التي كانت مخفية تحت عباءة الجيش الحر بمباركة المعارضة السورية الخارجية ومباركة دولية عربية، إقليمية و غربية، لكي تجد لها ولداعميها من الدول التي لها دور في الحرب السورية موطئ قدم في مؤتمرات المعارضة المختلفة. فالجماعات الإسلامية المسلحة الأكثر فاعلية وقوة في سوريا هي :

جماعات إسلامية تابعة لتركيا: ذو توجه إسلامي معتدل أو ما يسمى بالإسلام السياسي متمثلة بالجيش الحر تطالب بدولة إسلامية سنية وإعادة أمجاد "الإمبراطورية العثمانية" .

جماعات إسلامية تابعة لدول الغرب بشكل عام وأي دولة إقليمية أجنبية وعربية بشكل واضح ذو توجه إسلامي يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية،ويضم في صفوفها جميع السلفيات الإسلامية ، وهي على علاقة وثيقة بالمخابرات الأميركية والألمانية تقوم بتدريب عصابات ومرتزقة منضوية تحت لواء"الجيش الحر"كـ " لواء عاصفة الشمال " تتم تدريبها في"لواء اسكندرونة "في تركيا من خلال شركة "بلاك ووتر والموساد الإسرائيلي" وقسم آخر في الإمارات العربية المتحدة "أبو ظبي". و"كتائب غرباء الشام- لواء الأمة في رأس العين " التي هي صنيعة المخابرات السورية فهذه الكتائب منذ نشأتها لم تحارب النظام في مراكزه الرئيسية وإنما حاربت الكرد وقوات الحماية الشعبية ي ب غ فقط و نجحت إلى حد بعيد في جر الكتائب التي كانت تقاتل النظام فعلياً إلى القتال ضد وحدات الحماية والكرد من خلال مناشدة الكتائب والألوية الإسلامية إلى التوجه إلى محاربة الكرد من خلال فتاوي تكفير الكرد الذين هم بالأصل مسلمين.

جماعات إسلامية تابعة للملكة العربية السعودية : ذو توجه سلفي وهابي متمثلة "بجيش الإسلام" تحت قيادة الشيخ زهران علوش. "تطالب بخلافة إسلامية أموية".

جماعات إسلامية تابعة لدولة قطر: ذو توجه سلفي معتدل أصلاحي "إخوان مسلمين" متمثلة ب "جيش محمد" لواء التوحيد وكتائب الفاروق و غرفة عمليات دمشق التي هي مدعومة من مجلس الداعمين الكويتيين وهذا المجلس ذو خلفية أخوانية يطالب بقيام دولة سورية حديثة وحضارية، تتبناها وتدعو إليها، وهي دولة ذات مرجعية تنبثق من هوية الأمة العربية الإسلامية وثوابتها.

وجماعات إسلامية تابعة للقاعدة: ذو توجه سلفي تكفيري جهادي متطرف، تتبنى فكر "تنظيم القاعدة" و كل فصيل يسمى نفسه بـ " المجاهدين" والدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وجبهة النصرة والكتائب المتشددة. التي تطالب بالجهاد الدولي .وإقامة دولة الخلافة الإسلامية "دولة الله" المنشودة على الأرض، وتتلقى دعما هائلا من مصادر تعتبر غير معروفة ولكن تنشر بعض الصحف أن الذي يديرها "أمير الجهاد في الهلال الخصيب" بندر بن سلطان، رئيس جهاز المخابرات السعودية والسفير السابق لدى واشنطن، كما تدعم القاعدة دول أخرى مثل قطر كونها دولة عربية وإسلامية وتركيا السند والجسر "المعبر" وكل من الأردن المنفذ للدور السعودي على الأرض، ولبنان بطرفيه السني والشيعي وإيران التي تتخلص من السنة في محافظاتها بإرسالهم للجهاد في سوريا والنظام السوري لتأكيده على الإدعاء الذي أطلقه منذ بداية "الثورة" في سوريا أي أنها تحارب الإرهاب، والمثلث الغربي بريطانيا، الولايات المتحدة ، وفرنسا لحماية حليفتها

اسرائيل ويعتبر الدور الألماني شبيها إلى حد بعيد بالدور التركي "الجسر"بالنسبة للمثلث الغربي، وروسيا التي تريد التخلص من الجهاديين في القوقاز "الشيشان" باستنزافهم في سوريا .

وفي تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي "التويتر" والذي ينشر تقارير إستخباراتية من داخل العائلة المالكة، وتثبت صحتها فيما بعد، يقول المغرد بخصوص الدور السعودي في سوريا :

البند الأول: دعم الفصائل المعتدلة ماليا وعسكريا مقابل حصارها للفصائل التي تسمى متطرفة وإبعادها عن ساحة الجهاد في سوريا.

البند الثاني: السماح للنظام السوري بالسيطرة على حمص والساحل بدعم روسي "إيراني وإقناع القوى المعتدلة بالتفاهم مع النظام المتحصن بحجة حقن الدماء.

البند الثالث: موافقة الفصائل "المعتدلة" على مراقبة دولية بعد إيقاف القتال والقبول بالتفاهمات الإقليمية والعالمية التي تمليها السعودية وأميركا

ونبه المغرد إلى أنه رغم المواقف النظرية في سحب السفير وبعض التصريحات المنتقدة للنظام السوري كان موقف الحكومة السعودية الحقيقي ضد نجاح الثورة لسببين:

الأول أن نجاح الثورة سيكون استنهاضا للشعب السعودي للثورة فكان لابد من إفشالها أو إطالتها وبيان الدمار منها حتى يتخوف الناس من الثورات.

أما السبب الثاني تنفيذ مراد أميركا التي لا تريد نظاما يمثل الشعب السوري بمحاذاة إسرائيل لأن وجوده يعني السعي عاجلا أو آجلا لتحرير فلسطين جهاديا. واعتبر أنه "لهذا فرغم أن الحكومة السعودية تعرف الدور الإيراني في سوريا فقد كان موقفها صارما ضد أي دعم للثورة السورية حتى لو أحرجها ذلك شعبيا وإسلاميا". ونبه إلى أنه "في موازاة هذا الحصار للدعم كان هناك جهد حثيث تبذله المخابرات السعودية مع الأردنية والأمريكية في إنشاء صحوات سورية على غرار الصحوات العراقية، وهناك مؤتمر خاص انعقد في الإمارات العربية المتحدة حضره عدد من الفصائل التي تسمى معتدلة بإشراف سعودي ومشاركة أميركية، وأنه جرى في المؤتمر إقناع هذه الفصائل بأن النظام يستحيل سقوطه وينبغي الاكتفاء بحصره في المثلث العلوي الشيعي والقبول بوقف إطلاق النار، ويتعهد الأميركيون والسعوديون بدعم هذه الفصائل بالأسلحة والذخائر لمحاصرة النظام في المثلث العلوي الشيعي بشرط الموافقة على مراقبين دوليين. وأضاف "خلافا لما يدعي البعض فلن يكون هناك أي تدخل عسكري مباشر ولا حظر جوي ولا مشاركة سعودية أو أردنية رسمية أو غير رسمية في القتال"، مشيراً إلى أنه "وافقت روسيا على هذا الترتيب ولا تزال إيران متحفظة لكنها لم ترفض، وأما الفصائل فقد وافق بعضها وبدأت "باستلام سلاح نوعي وتنفيذ المطلوب منها، ونبه إلى أنه "استفادت السعودية وأميركا من الخلاف الذي دب في جبهة النصرة لكنهم يلاقون صعوبة بالغة في التأثير على الجبهة التي شكلها " كتائب أحرار الشام"، مشيراً إلى أن "هذه التخطيطات خاضعة للنجاح في تغليب هذه الفصائل التي تسمى معتدلة وهي مهمة فيها درجة عالية من المجازفة كما ذكر له مصدر مخابراتي سعودي رفيع".و "أكد لي نفس المصدر أن اختراق المجاهدين السوريين أصعب من المجاهدين العراقيين وأن المجاهدين السوريين يستخدمون بجدارة العمل المخابراتي المضاد.

وبالرغم من أن الحرب ساعدت على انتشار واسع للفكر السلفي إلا أن انتشاره الطارئ أقرب ما يكون إلى أداة حرب؛ إذ لم يأخذ من الوقت ما يكفي ليتحول اعتقادًا راسخًا، ولهذا فإن خارطة الانتشار الجديدة للفكر السلفي معرضة للتغير بشكل كبير بعد أن تضع الحرب أوزارها. غير أنه من الجدير بالملاحظة أن النزوع السلفي الجديد كان عمومًا بين مقاتلي الكتائب الثورية وليس

انتشارًا في أوساط المدنيين، لكن مع التأكيد على أن تأثيره سيمتد فيما بعد إلى حاضنته الاجتماعية، وخصوصًا في المنابت التي ينحدر منها هؤلاء المقاتلون.

ومجمل هذه الجماعات تدار بالسياسة المتبعة لإدارة هذه المرحلة "ربيع الشعوب" من خلال المستشارين الغربيين لدول "المثلث الغربي"في ظاهره ولكن تدار في الخفاء بواسطة اللاعب الرئيسي الجار لسوريا "إسرائيل" وبموافقة سورية غير معلنة.

والأمر اللافت في آلية القتال المعمول بها لدى مجمل هذه الجماعات الإسلامية على الأرض في قتالها هي التمهيد لإعادة دولة الخلافة الإسلامية إبان الفتوحات الإسلامية ونهجها المتمثل بالغزوات والغنائم بعد وفاة النبي محمد

وتبقى مجمل الجماعات الإسلامية المحاربة على الأرض تعمل وفق أجندات دول إقليمية مقابل حصولها على الدعم المادي العسكري واللوجستي والدعم المعنوي بالغطاء الشرعي الإعلامي وهي تخضع بالمطلق لسياسات هذه الدول وأجنداتها وتعمل لحسابها ،ولكن برز في الآونة الأخيرة ظاهرة التبرؤ من الجيش الحر والائتلاف المعارض من قبل أهم الفصائل المسلحة على الأرض ،لأسباب تتعلق بالمناطق الخاضعة لسلطتها وأماكن نفوذها وسيطرتها التي بمنظورها حكومة الائتلاف وحكومتها قادمة لتثبت دعائمها على مناطق "خاضعة لسيطرتها ".

فالجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة تم فقد السيطرة عليها بعد أن أسست هذه الفصائل دعائمها على مواقع إستراتيجية من الأراضي السورية ولأنها من جهة أخرى تعتبر على لوائح الإرهاب الدولي "فلا يمكن أن يكون طرفا في المفاوضات" سواء في جنيف أو أي محفل دولي مما يغلق الأبواب أمام أي حلول مستقبلية للحرب السورية،وبذلك يطول أمد الحرب إلى سنوات عديدة غير معلومة النهاية.

والجماعات المرتبطة بالجيش الحر إما انشقت معظمها عن هذا الجيش أو هرب أفرادها إلى الأراضي التركية أو إلى الأماكن التي هي تحت السيطرة الكردية.

والجماعات المرتبطة بالإخوان المسلمين باتت هي الأخرى معرضة للتقلص إما نتيجة تغير ولاء أفرادها لصالح القاعدة نتيجة تشابه في الفكر، أو لصالح الفصيل الوهابي المتمثل بـ جيش الإسلام نتيجة الإغراءات المادية الهائلة المتمثلة بالداعم السعودي الذي مازال هذا الفصيل يأتمر بأوامره.

وبحسب جريدة «الحياة»، فإن الخطة المتفق عليها بين هذه الفصائل، مدعومة إقليميا استباقاً للحل السياسي، تقوم على ثلاث مراحل: إصدار بيان نزع الشرعية من «الائتلاف» وتنظيمها صفوفها وتوحدها في كتلتين رئيستين. واحدة في الشمال والثانية في الجنوب، إعلان حكومة عسكرية لـ «إعطاء القرار للعسكر في الداخل» والتعبير عن الموقف السياسي لهذه القوى الإسلامية القائم على «إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه» ما يعني «رفض الحوار أو التفاوض» معه.

في شمال سورية قرب حدود تركيا، من المقرر أن يتشكل «جيش محمد» وهذا ما تم بالفعل من جماعات «أحرار الشام» و«لواء التوحيد» المنضوية تحت لواء «الجبهة الإسلامية السورية». ووفق وثيقة اطلعت «الحياة» على نصها، توافرت شروط ضرورة تشكيل «جيش إسلامي تكون نواته الفصائل الإسلامية الأكثر تأثيراً والأكبر حجماً، مع مراعاة الظروف المحيطة بالثورة عبر التدرج في تأسيس هذا الجيش بحيث لا يؤثر في جبهات القتال» ضد قوات النظام. وتضيف الوثيقة، التي تضم 20 صفحة، أن تأسيس الجيش المذكور سيتم على ست مراحل وتنتهي في كانون الأول (ديسمبر) من عام 2014 «يتخللها تحقيق أهداف مرحلية أيضاً تتجسد في توحيد الجيش تحت قيادة موحدة ويكون قوامه مئة ألف مقاتل خلال 18 شهراً وصولاً إلى 250 ألفاً خلال 30 شهراً، مع ضرورة التخلص من فوضى السلاح وتأمينه ذاتياً من طريق التصنيع».

في غوطة دمشق جنوب البلاد قرب حدود الأردن، أُعلن عن تأسيس «جيش الإسلام» من 43 فصيلاً رئيسياً بينها «لواء الإسلام» بزعامة زهران علوش الذي أصبح زعيماً للتكتل الجديد، إضافة إلى رئاسته «جبهة تحرير سورية» التي تعتبر منافسة أو موازية لـ «الجبهة السورية الإسلامية». وشارك في «جيش الإسلام» فصائل بينها «لواء سيف الحق» و«لواء درع الغوطة» و«لواء الفاروق» و «لواء جبهة الساحل».

من خلال تكشف خلفيات كل فصيل مسلح وتبعيته من الملاحظ أن كل فصيل يرغب بالتخلص من التبعية للخارج والحفاظ على الأراضي الواقعة تحت سيطرته وكسب المزيد من الأراضي والموارد بترولية أو غذائية الأمر التي تمكنها من فرض شروطها على الإطراف الفاعلة في الأزمة السورية .

الانتشار العسكري للجماعات المسلحة :

و"أسلوب الكتائب المسلحة امتداد للجيش الإنكشاري في القرن الواحد والعشرين".

فمن خلال خرائط التوزيع الكثافي للسكان تنتشر العمليات العسكرية في المناطق الآهلة بالسكان، حين تغيب عن المناطق غير الآهلة والتي تعتبر من المواقع الأكثر تحصينا من الناحية العسكرية فهي لا تكون هدفا للجماعات المسلحة "معارضة أو النظام"

ورغم الوضع المعقد والمتشابك للحالة السورية التي تعيد للأذهان مرحلة سوريا بعد الاستقلال عن فرنسا، والانقلابات المتتالية التي جعلت من الدولة السورية عبارة عن مسخ ليس لها أي ملامح دولة على الخريطة الجيوسياسية الإقليمية والعالمية نتيجة ولادة هذه الدولة غير الطبيعية على يد دول أجنبية متمثلة باتفاقية سايكس- بيكو وخرائط التقسيم التي ما تنفك تبدأ بالظهور مع وقوع أي دولة من دول الشرق الأوسط تحت دائرة الأضواء العالمية الممهدة لسقوطها والتشرذم الحاصل حاليا في صفوف المعارضة السورية بشقيها العسكري والسياسي ما هو إلا نتيجة للسياسات التي مورست على هذه الدولة منذ نشأتها وحتى بعد استقلالها التي تم تنصيب حكومات ورؤساء على أساس الحفاظ على هذه السياسة المتمثلة باللعب على الخيوط الطائفية والقومية المذهبية العشائرية لهذا الخليط غير المتجانس من التركيبة السكانية

أسباب الفشل الذريع للمعارضة السورية المسلحة والسياسية:

منذ البدء بعسكرة الثورة السورية وانشقاق الضابط في الجيش السوري حسين هرموش والخروج إلى تركيا معلنا تشكيل لواء الضباط الأحرار الذي يعتبر نواة تشكيل الجيش السوري الحر وهذا إبان الحرب الدائرة في ليبيا بين المعارضة الإسلامية وكتائب القذافي وتنامي الشعار والنزعة الإسلامية للحرب الليبية بدعم عربي وغربي، وبعد تمكن الإسلاميين في ليبيا من إسقاط نظام القذافي مستعينا بحلف الناتو والقوى الكبرى واستقدام نموذج الإسلام السياسي المعمول به في تركيا لدول الثورات العربية بعد هيمنة الإسلاميين على هذه الثورات ارتأت المعارضة السورية وحتى العلمانية منها، المهيمنة عليها من الفصيل الأكثر تنظيما والأكثر مناسبة للدول الإقليمية والغربية المتمثل بتنظيم الإخوان المسلمين والتي ارتأت أنه الأنموذج الأمثل لإسقاط النظام السوري يتمثل باستقدام الغرب أي التدخل الخارجي على غرار ما جرى في ليبيا وأول خطوة بدأت بتسليم الضابط هرموش إلى المخابرات السورية الذي كان ذو خطاب علماني يرفض أسلمة الثورة، وضرب الجيش النظامي السوري .

وتنامي الشعار الإسلامي السلفي للمتظاهرين والكتائب المسلحة التي تشكلت فيما بعد من بضع عشرات من العسكريين المنشقين و الآخرين من المدنيين ذي التوجه السلفي "بجميع أشكاله "السلفي الاخواني، السلفي الوهابي ،السلفي الجهادي والسلفي الشيعي".

فالحالة السورية سابقا والتي مرت بمراحل عدة من الثورة إلى الأزمة إلى الصراع على السلطة مرورا بالحرب القذرة المفتوحة الأبواب، كل الأطراف الفاعلة والتي لها دور في مجريات الأحداث على الحالة السورية حاولت بشكل أو بأخر فرض نموذجها وأجندتها خلال إدارتها الأزمة في سورية وفرض نظام الحكم المعمول به في دولها وأبرزها تركيا بعد أن تم تسليم الملف السوري بالكامل إليها من الولايات المتحدة فتم إنشاء الهيئة العامة لقوى الثورة السورية والجيش الحر بدعم من الحكومة التركية ، وما أن طال أمد النزاع في سوريا والتخبط الحاصل داخل أماكن صنع القرار في تركيا متمثلا برئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان" وعدم الوفاء بالتعهدات التي قطعها على نفسه، وللشعب السوري بأن " تركيا لن تسمح بتكرار مجزرة حماه وحمص "والتي لم تحول دون وقوع عشرات المجازر وامتداد الصراع لتشمل الداخل التركي، من تفجيرات داخل المدن التركية الأمر الذي أدى إلى امتعاض الأحزاب القومية التركية "المعارضة" والطائفة العلوية التركية من التدخل في الشأن السوري ،فتم تسليم الملف السوري إلى دولة قطر الأمير حمد بن جاسم آل ثاني والذي بدوره قام بإنشاء المجلس الوطني السوري الذي يشبه كثيرا المجلس المشكل في ليبيا حيث الهيمنة القطرية على معظم دوائر صنع القرار في ليبيا والذي في أساسه يستند إلى السياسة التي أوجدها "بول بريمر" الحاكم العسكري السابق في العراق إبان الغزو الأمريكي متمثلة بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي و بعدها المجلس الوطني العراقي .

وما أن فشل المجلس الوطني السوري نتيجة هيمنة طرف واحد عليه "الإخوان" حتى تم دعوة المعارضة إلى الدوحة مرة أخرى وتشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوري بدعم من السعودية وتحت رعاية إقليمية وغطاء شرعي دولي متمثل بدول أصدقاء الشعب السوري . وبتسليم الملف السوري كاملا إلى السعودية وتنازل أمير قطر لولده عن السلطة .

وبذلك نستطيع القول بأنه على امتداد الأزمة السورية والحرب الدائرة تدار الأزمة بما يلاءم سياسات الدول الراعية للملف والمعارضة السورية من تركيا التي فتحت أبوبها للتيارات الإسلامية بجميع توجهاتها (الإسلام السياسي المعتدل) وإلى قطر التي فرضت التيارات الجهادية المرتبطة بالقاعدة والإخوان المسلمين وبندر بن سلطان "السعودية" التي استقدمت آلاف المقاتلين الأجانب

بأموال النفط وساندت التنظيمات المرتبطة بالقاعدة كجبهة النصرة وداعش وبهذا تم ربط مسار السورة السورية بسياسة الدولة المعنية بالملف السوري .

والصراع في سوريا اخذ منحاً آخر وهو صراع النماذج أو شكل النظام الذي سيدار به البلاد بعد السقوط المزمع لنظام الأسد ولكن عدم توفر البديل الملائم للنظام السوري نتيجة التمسك الروسي الثابت بضرورة حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية ورفض الحل العسكري وتشرذم المعارضة وانقساماتها والفساد المستشري بين أعضاءها وعدم تمكنها من إدارة سياستها في الداخل على الأرض تركت المجال في الساحة السوري مفتوحة الأبواب على تنامي الفصائل المسلحة التي هي أيضا أخذت نفس الدور في مراحل تشكلها بارتباط قياداتها بالدول التي تقوم برعايتها وتوفير المال والسلاح لها .

فالتآكل الحاصل داخل المنظومة الأمنية والعسكرية للنظام السوري نتيجة الانشقاقات المتوالية تارة وسياسة المخابرات السورية التي استفحلت الفراغ الأمني مقصودا لنشر الخوف والذعر بين الموطنين تارة أخرى أسهمت بشكل فعال في تنامي نفوذ الجماعات المسلحة التي لم تر الغطاء السياسي المطلوب لكي تستند عليه في تحركاتها وبقيت مجرد كتائب وألوية غير منظمة ومتناحرة خاضعة لإمرة داعمها ولم تتطور بالشكل المطلوب وتتوحد حتى في الإطار المعلن الجيش السوري الحر والائتلاف همه الوحيد السيطرة على الأراضي وخاصة في المناطق الحدودية بين حلب وتركيا لما لها من أهمية إستراتيجية متمثلة بخطوط الإمداد وتشبيها بالنموذج الليبي "مدينة بنغازي" التي أمنت في وقتها للكتائب الليبية الملاذ الأمن ومنطقة الحظر الجوي التي شكلت عليها البديل للقذافي.

فما أن بقيت الكتائب المسلحة بدون غطاء سياسي أو حتى عسكري يديرها حتى دخلت على الأزمة السورية النموذج الأكثر تنظيما وقوة متمثلا بـ "الكتائب الموالية لتنظيم القاعدة جبهة النصرة وداعش" التي ليست بحاجة إلى أية غطاء سياسي أو عسكري يدير شؤونها فهي تملك السلاح الروحي متمثلة بالعقيدة الإسلامية (الايدولوجيا) والفكر المتطرف المتمثل بالجهاد في سبيل الله وباتت هذه المجموعات العقائدية الأكثر فاعلية على الأرض من الكتائب المنشقة عن النظام والأكثر تنظيما وقدرة على القتال فعليا مما أدى إلى استعانة المعارضة السورية بهذه المجموعات وتقديم الغطاء والدعم المباشر لها تحت مسمى الجيش السوري الحر والتي تبرأت هذه المجاميع فيما بعد من الحر والمعارضة وأعلنت الدولة الإسلامية المراد تشكيلها في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها.

وللنظام السوري دور أيضاً في تمدد القاعدة على الأرض ،كما أن للولايات المتحدة الدور الأبرز في تعاظم دور القاعدة، فبحسب الباحث فردريك هوف- مركز مجلس الأطلسي للأبحاث

"نهج الولايات المتحدة وابتعادها عن تشجيع المعتدلين في المعارضة خلق حالة تحالف بين الأسد والجهاديين للانقضاض بشكل مشترك على أي حكومة مشكلة في داخل سورية، والحقيقة أن الولايات المتحدة لن تلزم نفسها بتشكيل بديل لـ نظام الأسد لأن هذا البديل سيكون بحاجة إلى الدعم المستمر لضمان استمراره".

فإذا مع غياب البديل والغطاء السياسي للمعضلة السورية جعلت من الأطراف الفاعلة والتي لها دور في الأزمة إلى أدلجة النماذج السابقة التي فشلت بالطرق السياسية وما ذكره احمد طعمة رئيس الحكومة الانتقالية للمعارضة في لقائه مع قناة اورينت "ان الطريق الى الديمقراطية هو اقصر طريق يوصلنا إلى الجنة" أي يحاول الائتلاف بناء إيديولوجيته الخاصة به بدمج العلمانية والسياسة بالدين مع المحافظة على الشكل الديمقراطي في الخطاب الرسمي فإذا النظام والكتائب الإسلامية والكتائب المعتدلة والوحدات الكردية باتت تحارب بأيديولوجيتها.

سايكس – بيكو وحصة المحتل القديم:

والأكثر غرابة في الأزمة السوري غياب الحل الدولي، صحيح يقال بان الحل منحصر بمؤتمر جنيف أو جنيف "2" أو جنيف تحت أي رقم كان. ولكن "شكل النظام والبديل المعقول عن النظام" الذي سيتم تطبيقه في سوريا يبقى غائبا والسبب يكمن في غياب اللاعب التقليدي الرئيسي حتى الآن متمثلا بـ "فرنسا" فمن المعروف أنه في العرف الدولي في القدم و الآن "الاستعمار القديم والحديث"عند القيام بأي دور في دولة ما سياسيا أو عسكريا يتم مشاورة أو أخذ الأذن من الدولة المحتلة سابقا على الدولة المراد التدخل في شؤونها، ومن المعروف أن سوريا من الدول التي كانت في السابق تحت الانتداب الفرنسي فالمسألة السورية برمتها تتوقف على هذه الدولة فعند التدخل في العراق تم تشكيل الحلف الانكلو- أمريكي المستعمر السابق للعراق وقيل آن ذاك بأن الولايات المتحدة وعدت فرنسا بالاستعانة بها في حال التدخل في سوريا ولن تتذوق "الكعكة العراقية" وبما أن فرنسا منشغلة في إفريقيا حاليا "مالي" فيبدوا أنه ستبقى الدول الأخرى عاجزة عن القيام بأي خطوة قبل استيفاء حصة المستعمر القديم والأخذ بالمشورة الضرورية المتبعة حسب توصيات لورنس العرب وكتبه وخرائطه، التي تعتبر لحد الآن المرجعية الأساسية للدول الغربية.وأكبر دليل على دوام هذه السياسة الحرب الليبية الأخيرة الحلف الأمريكي- الايطالي لإسقاط القذافي.

تنازل معظم الأنظمة العربية للدول الغربية:

فالنظام العراقي فتح البلاد بمصراعيه للجنة المفتشين الدوليين التي أبقت العراق محاصراً لأكثر من 20 عاما لعدم السماح بدخولها إلى العراق وهذه الخطوة لم تغلق الباب أمام التدخل أو الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق وكذلك الأمر بالنسبة للنظام الليبي الذي سلم ترسانته النووية مقابل الحفاظ على نظامه ولكن محاولته هي الأخرى باءت بالفشل ايضاً والسودان الدولة التى قبلت بالتقسيم أيضا ولم تسلم حتى الآن من شبح التدخل الغربي لإسقاط النظام هناك والتي بات يعيش الحالة التي مرت بها الدول التي تغيرت أنظمتها والكثير من المراقبين يرون أن تفكيك الملف الكيماوي السوري لن يضمن للنظام السوري بقائه في الحكم ولذلك فالنظام يلوح بأنه يملك خيارات إستراتيجية أخرى رادعة بديلة عن السلاح الكيماوي وإذا كان وليد المعلم قد نوه إلى "وجود أوراق أخرى للنظام غير الأسلحة الكيماوية" فيدل أن النظام لديه ورقة تفاوضية أخرى لبقائه في السلطة لفترة أخرى وعلى الأرجح أن هذه الورقة هي السلاح "النووي- أو البيولوجي(الجرثومي)" التي لم يسلط عليه الضوء حتى الآن رغم ثبوت وجود مفاعلات نووية تم تدميرها من قبل طائرات إسرائيلية في موقع الكبر في دير الزور.

والسبب في ضرب هذه الدول رغم تنازلها واستسلامها للغرب يعود إلى أن الدول المتشكلة في الشرق الأوسط جاءت بدون أن تستمد شرعيتها من شعوبها وكذلك الأمر بالنسبة للمعارضات فإنها تستقدم الغرب لإسقاط أنظمتها التى كان الغرب نفسه يدعمها.

ففي دولة عربية واحدة والتي تعتبر مهد الثورات في الدول العربية تونس يوجد بذرة ثورة حقيقية لم يتم إسقاط نظامها بدعم من الغرب مباشرة على خلاف بقية الدول كـ مصر واليمن وليبيا والعراق وسوريا ولكن تم التسلق عليها فيما بعد من قبل الإسلاميين كونهم الحركات الأكثر تنظيما التي بقيت محافظة على قوتها من بطش الأنظمة الحاكمة لأنها تستند إلى إيديولوجيا وعقيدة روحية.

المطلوب هو أبقاء حالة الصراع اكبر قدر ممكن والاستنزاف الحاصل من الموارد والأرواح البشرية والبنى التحتية هو تفكيك الدولة السورية وتقسيمها إلى خمس دويلات أو أكثر متناحرة محاصرة غير قابلة للحياة بغية تفتيت المنطقة إلى دويلات يكون أكبرها"إسرائيل".وتقسيم "الكعكة السورية " .

خرائط جغرافيا الأزمة:

وبحسب دراسة لـ مركز الأبحاث الغربية (ORC) لخريطة التفتت الوشيك حسب القوى المسيطرة على الأرض والتي نوهت إلى أنه سوريا قد تتحول إلى أقاليم شبه مستقلة إذا ما استمرت الأزمة السورية إلى أمد طويل كما بات متوقعاً، ما يعني دخول سوريا مرحلة التفتيت التدريجي ومعها بعض الدول المجاورة، وهذا ما أشار إليه الرئيس الأميركي باراك أوباما، في زيارة إلى المنطقة حين قال: "إن سوريا تدخل في صراع طويل يستحيل معه الحفاظ على وحدتها الداخلية"، وهذا ما هدد به الرئيس السوري بشار الأسد، في مقابلة تلفزيونية ، "إن تفتيت سوريا سيجر المنطقة إلى تفتيت شامل"، وكرره مساعد وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، أنه "لن تكون هناك دولة سورية بعد بشار الأسد".

خريطة تفتيت سوريا وفق ما وزعتها مراكز الأبحاث والدراسات الغربية، مقسمة إلى ثمانية أقاليم، تتصل معظم الأقاليم بدول مجاورة:

- المنطقة (A) في الشمال يسيطر فيها الإخوان المسلمون عبر الكتائب الإسلامية والحكومة المؤقتة قيد التشكيل، تتصل بتركيا بحكم الواقع الجغرافي وبحكم العلاقة السياسية بين الأخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية.

- المنطقة (B) في الشمال الشرقي حيث تسيطر جهات كردية

- المنطقة (C) في الجنوب الغربي حيث تتمركز قوات بشار الأسد في دمشق القديمة وبعض الأجزاء من دمشق الحديثة، ويبذل أقصى جهده لإبقاء ظهره محمياً من جهة الحدود السورية-اللبنانية بالتواصل مع حزب الله. حيث تمتد قوات الأسد عبر شريط "كوريدور" غرب طريق دمشق حمص على امتداد القلمون وتنتشر قوات كبيرة مشتركة للنظام مع ميليشا الدفاع الوطني (قوات علوية تطوعية) وقوات حزب الله عبر الحدود امتداداً إلى بحيرة قطينة جنوب غرب حمص، وتستميت قوات النظام ومقاتلون من حزب الله لإبقاء سيطرتهم عليها.

في الجنوب السوري تتشكل وفق الخريطة ثلاث مناطق نفوذ، حيث يشير التقرير المرفق إلى احتمال تغلغل بعض المجموعات الإسرائيلية في محاولة لتعزيز تواجدها في المنطقة العازلة في الجولان وهذه المنطقة يشار إليها بالمنطقة (C).

كذلك المنطقة (E) الواقعة في الجنوب، وهي منطقة نفوذ مجموعة من شباب السويداء لجأ النظام إلى تسليحهم وتمترسهم فيها.

أما المنطقة (F) في الجنوب أيضاً فتسيطر عليها كتائب عسكرية محلية وجماعات جهادية وإخوانية، وتمتد من حدود الأردن مروراً بمحافظة درعا مع بعض أجزاء ريف دمشق.

وفي وسط سوريا، حيث يتوزع النفوذ بين منطقتين:

المنطقة (G) الوسط الشرقي وتتميز بطبيعتها الجغرافية والديموغرافية التي ترشحها لأن تكون مناطق نزاع مفتوح بين مكوناتها، وهذه المنطقة تمتد من حمص (منطقة الغاب، مثل قلعة الحصن، والعريضة، وتلكلخ، والناصرية) إلى حماه، وهي مناطق ريفية ذات الغالبية السنية، تعتمد على الزراعة.

والمنطقة (H) في الوسط الشرقي والتي تمتد على طول الشريط النهري للفرات من الرقة شمالاً إلى البوكمال جنوباً وتقع تحت سيطرة تيارات إسلامية وعشائر سنية اخوانية، متداخلة والداخل العراقي لناحية الأنبار، ومنطقة الجزيرة السورية شمالاً ومع البادية السورية وصولاً لحواف حماه

وحمص غرباً. ويمكن ربط هذه المنطقة بمنطقة الشمال الغربي ذات الغالبية السنية وفق ما يشير إلى ذلك تقرير مركز الأبحاث.

كيانات غير مستقرة وملحقة:

ويشير التقرير إلى أن "أياً من تلك المناطق لا تملك مقومات الاستقرار ككيانات جديدة إلا إذا تم إلحاقها بالدول المجاورة وبذلك فإن الكيان العلوي ترتسم حدوده بشكل أكثر دقة، ليضم الساحل، ودمشق، والذي يمتد عبوراً إلى لبنان عبر التماهي مع الهرمل والبقاع وصولاً إلى طريق حمص-لبنان، حيث تنتشر قوات حزب الله على طرفي الحدود، وتقوم بإدارة نقاط حدودية وتتماهى الحدود السورية اللبنانية وصولاً إلى بحيرة قطينة في جنوب غرب حمص. ويتطلب استقرار هذه المنطقة عمليات تطهير وتهجير للسنة على طول الشريط الساحلي والمناطق الحدودية".

يعزز التقرير فكرة انتقال حالة التفتيت إذا ما حصلت في سوريا إلى دول أخرى مجاورة، بفعل تلاقي انهيار الدولة السورية مع وجود دولتين مجاورتين فاشلتين "العراق ولبنان" ليفتح إمكانيات فوضى إقليمية واسعة تؤسس لحرب طائفية وجبهات صراع إقليمي بين الدول النافذة "إيران وتركيا وإسرائيل"، بحيث يصعب بشكل كبير بقاء أي منهم خارج الصراع.

الكرد والمعادلة الداخلية والإقليمية :

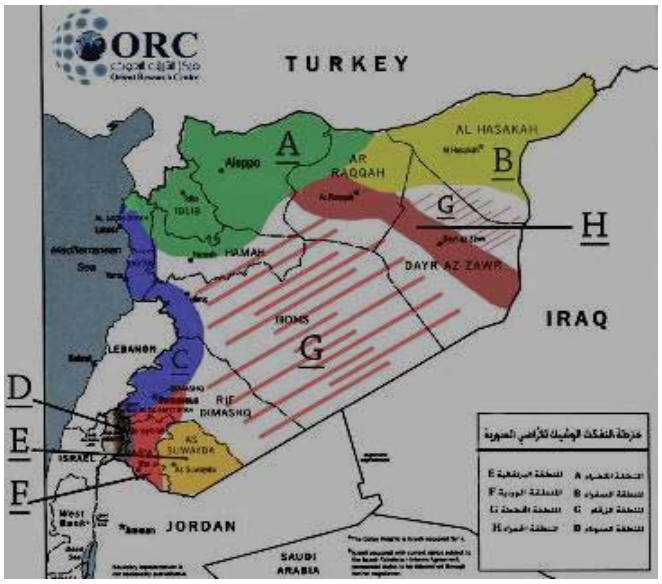

الفصيل الكردي المتمثل بمجلس الشعب لغربي كردستان ينطبق عليها المثل المعكوس "حتى عدو عدوي ليس بصديقي "

المعارضة الكردية المتمثلة بالأحزاب التقليدية الكردية المنضوية تحت المجلس الوطني الكردي الذي هو ورغم تسميته بالكردية ،إلا أنه ومن خلال عمله رديف للمعارضة السورية بصبغة كردية فمن التسمية "المجلس الوطني" وإلى أسلوب العمل على الساحة الكردية بتبعيته لسياسة خارجية يبقى هذا المجلس أيضا يعاني من الانقسام والتشتت وهيمنة حزب مدعوم من حكومة جنوب كردستان الآمر الناهي على معظم القرار السياسي لمعظم هذه الأحزاب .

أما مجلس الشعب لغربي كردستان فهو يقوم بإدارة المناطق الكردية بشكل متوازي سياسياً واقتصادياً والتي تعيش حالياً فراغا أمنيا.

الاقتتال الكردي – الكردي ودور "الطابور الخامس"

والحرب الأهلية التي هي مشتعلة الآن في جميع المناطق السورية ، ولم تصل نيرانها بعد إلى غربي كردستان، باتت هي الورقة الأخيرة التي بقيت بيد كل الأطراف التي تحارب الحركة الوطنية الكردية. بعد فشل جميع المؤامرات والمخططات على مدى سنوات بدءاً من اتفاقية أضنة 1988 بين الحكومتين التركية – السورية .التي كانت أدواتها سياسية وفكرية .والتي تطورت في خضام الثورة السورية ومحاربة الكرد بكل الأدوات والسبل العسكرية والسياسية. والمعركة

المرتقبة التي تتمثل بالاقتتال الكردي – الكردي والتي بدت شرارتها في أحداث عامودا، والتي انطفأت على يد قوات الحماية.

وانتصارات قوات الحماية في المرحلة الراهنة وتقدمها الهائل، أمام داعش والنصرة قابلها المزيد من اللملمة والتوحد بين الكتائب الكردية الجهادية والإسلامية، متمثلة بالمجلس العسكري الثوري الكردي "الكوملة" والجبهة الإسلامية الكردية والكتائب والألوية المتفرقة وتشكيلهم غرف عمليات مشتركة.ويبدو أن الخطة هي إذا ما تمكنت قوات الحماية من السيطرة على مجمل مناطق ومدن غربي كردستان، وقوات الحماية بالنسبة للإسلاميين من العرب والأجانب هي جهة "كردية".فلا بد أن يتم تسليم هذه المناطق إلى جهة كردية هي شريكة للمعارضة السورية، والكتائب الإسلامية والجهادية.بغية اختلاق اقتتال كردي- كردي ،على مناطق تمكنت قوات الحماية من طرد هذه المجاميع منها أصلاً.أي أنه عندما كانت الأرض في يد هذه المجاميع، كان الكرد المتعاونين معهم غير مسموح لهم السيطرة أو المشاركة في هذه الأراضي، ولقلب الحقائق وانتصارات قوات الحماية، من خلال الإدعاء أن هذه المناطق كردية وتمت تسليمها إلى الكرد الذين يحاربون بجانب المعارضة السورية والمجاميع الإسلامية والجهادية، ولأن قوات الحماية ترفض تشكيل قوة عسكرية غيرها على الساحة فسيتم "شرعنة" الاقتتال معها. وظهور أعلام "الجبهة الإسلامية الكردية في تل علو وتل كوجر ماهي إلا دليل على أن هذه القوى تريد الإظهار للرأي العام المحلي والعالمي أنه الحرب الدائرة في المناطق الكردية ،هي صراع على الأراضي بين طرفين كردي- كردي و كردي - عربي .

وهذا الحراك العسكري الكردي المناوئ لقوات الحماية، من عمليات الاندماج وتوحيد الصفوف ،بغية تشكيل كيان عسكري منظم وموحد بنفس الصفات التي يتحلى بها قوات الحماية .محاولة ليكون بديلا عن قوات الحماية الشعبية ال ي ب غ أو إضعافها وخلق توازن بين قوتين تتبعان نهجين وفكرين مختلفين، وتعتبران متضادين، يمكن أن ينشغلاً بحرب استنزاف طويلة الأمد يكون الرابح الأكبر فيها (خاسراً).

ويبدو أن المهمة ألقيت على عاتق الفصيل العسكري الذي بات يشكل جسده من بقايا الكتائب التي كانت في الصف الأول في محاربتها لقوات الحماية، وكانت قد منيت بهزائم كبيرة ،وبات الآن يخرج من الجسد العسكري للكتائب الإسلامية والقاعدية التي كانت قد أعلنت في مرحلة سابقة انضمامه إليه وقتاله بجانبها، وبدأت التوحد والاندماج تحت راية "الكوملة"وهذه الخطوات ليست بأي شكل من الأشكال عملية اعتباطية أو نتيجة صلة قرابة "كردياتية" بل هي تتم وفق خطة وأجندة مدروسة ،وهي خلق كتلة قوية منظمة سلاحها "الاقتتال الكردي – الكردي" ،تكمل المهمة التي لم تستطع أن تنجزها، أخواتها في الكتائب الإسلامية والجهادية بقضائها على قوات الحماية الكردية ي ب غ وثم القضاء على الحركة الوطنية الكردية .

وهذه الفصائل العسكرية والتي انضمت إلى "الكوملة" الآن والتي كانت قد ولدت من رحم جماعات إسلامية وسلفية وجهادية تملك أذرع ومؤسسات إغاثية ومدنية، وبتمويل مادي ضخم لتستغل الظروف والحاجة التي يمر بها المواطن الكردي في غرب كردستان في الداخل نتيجة تردي الوضع الخدمي والمعيشي. وفي الخارج وفي معسكرات اللجوء في جنوب كردستان وتركيا، يقوم بتقديم المساعدة ويد العون إلى هؤلاء اللاجئين بغية كسبهم، وإنشاء نواة عسكرية في معسكرات اللجوء، على غرار ما قامت به المعارضة السورية في معسكرات اللجوء الخاصة بها، التي غذتها بآلاف من المقاتلين.

ظاهرة تشكيل الكتائب والألوية السورية :

معركة تثبيت الأقدام بين الفصائل المسلحة على الأراضي المسيطرة من خلال الحفاظ عليها وإدارتها بما تناسب إيديولوجيتها كإنشاء محاكم شرعية وشبه مؤسسات خدمية ومناهج تربوية " إسلامية" لتدريس الطلاب الفكر الذي يتبناه كل فصيل.

كون داعش أو جبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة تتلقى الدعم الهائل لأنه على المدى البعيد لا يمكن لهذه الفصائل أن تحافظ على الأراضي التي استولت عليها كونها لا تحظى بالشرعية والاعتراف الدوليين ومصنفة كتنظيمات إرهابية محظورة ولا تلقى القبول من كل الأطراف الفاعلة والمؤثرة في الأزمة السورية وهي ستكون المبرر الشرعي للتدخل الخارجي في سوريا وهذا ما تريده معظم الأطراف والقوى الفاعلة والمؤثرة على الملف السوري، أي دعم التنظيمات القاعدية ومساعدتها على السيطرة على الأراضي، وإسقاط النظام أو حتى بقائه لن يحول دون التدخل الخارجي المنشود من قبل هذه الأطراف .

وقد تبين على امتداد الحالة السورية أن المعارضة السورية التي لاقت الشرعية الدولية لا تريد وبل ترفض أي حلول إلا بتفكك الدولة والنظام السوري على غرار ما جرى في العراق، إنتهاءً بـ ليبيا، وبتدخل خارجي.لذا طغى على المشهد العسكري السوري الخلاف الذي أمتد إلى الحرب بين الكتائب التي كانت تدعي أنها تحارب لسقوط النظام.

وذلك بعد تمكن الجماعات الإسلامية المرتبطة بالقاعدة من السيطرة على الأراضي الواقعة تحت سيطرة المعارضة والجيش الحر، وطردها من هذه المناطق خوفا من تحويل هذه الكتائب "الجيش الحر" إلى صحوات على يد الولايات المتحدة وحلفائها، على غرار ما جرى في العراق، وهذا ما تم تأكيده على لسان "أبو محمد العدناني الشامي"المتحدث الرسمي لداعش. ولم تكتف بطرد هذه الكتائب من هذه المناطق ولكن استفاد داعش من دروس العراق وبدأ بإنشاء البديل أو الاحتياط الشرعي التي تنخرط مع الفصائل الأخرى، وتعمل تحت إمرتها دون إعلان ولائها للقاعدة لضمان استمرار حصولها على السلاح والمؤن اللازمة لها من خلال أذرع لها تعمل في الخفاء، في حال أنقلب عليها داعموها الدوليين.

فجبهة النصرة و حركة أحرار الشام وغيرها من التنظيمات التي تبدأ اسمها بمصطلح "حركة" حركة الفجر الإسلامية – الحركة الإسلامية الكوردية - الحركة التركمانية الديمقراطية السورية – تعتبر المحرك الرئيسي لتأمين الدعم اللازم للقاعدة في سوريا. وتعد حركة أحرار الشام (حاشا) المحرك الرئيسي والنواة لمعظم الحركات والكتائب المتشكلة الأخرى، فهي تنتشر في معظم المناطق السورية وتشارك في جميع الأنشطة "العسكرية منها والسياسية" والأنشطة غير العسكرية، مثل تعليم الأطفال، وتوزيع المعونات، وإقامة المحاكم الشرعية في المناطق التي تسيطر عليها. وأكد أبو مصطفى مسؤول العلاقات الإعلامية في الجبهة الإسلامية السورية والعلاقات الخارجية لحركة أحرار الشام لقناة " فرانس 24" أن جميع مقاتلي التشكيل سوريو الجنسية ولكنه لم يرد أن يكشف عن عددهم. وأن هدف "الجبهة الإسلامية" هو تطبيق الشريعة في سوريا. فحركة أحرار الشام بمثابة

حصان طروادة توجد لها أفراد وأذرع في داخل جميع الفصائل المسلحة والسياسة للمعارضة وحتى داخل النظام ، وهي المحرك الرئيسي لكثير الأطراف والكتائب الكردية الموالية للجماعات المسلحة ،فالجماعات التي ترتبط بالقاعدة في الخفاء ،تحاول الإفلات من إدراجها أيضاً على لوائح الإرهاب والتي تمنع عنهم التسليح الغربي والعربي, فهي تعمل على إيجاد مجموعات "ظل" تعمل تحت تسميات جديدة تتحاشى الاحتكاك بأي فصيل عسكري آخر، ويقتصر دورها على تأمين الدعم

للقاعدة،فجبهة النصرة جذورها أتت من تنظيم "جند الشام" الذي شكله أسامة بن لادن ومع الأزمة السورية غير شكله وشكل كتائب أحرار الشام ثم إلى لواء أحرار الشام وإلى حركة أحرار الشام" الذي بدوره شكل جبهة النصرة ومازال يشكل تنظيمات وتشكيلات كل يوم لكي يختلط الحابل بالنابل ويخفي خلفيته القاعدية.

في إستراتيجيات "داعش":

مرّت المعارضة السورية المسلحة بمخاض عسير وصولاً لتشريع عمل تنظيم القاعدة في سوريا تحت أسم "داعش"، بدأت هذه الإستراتيجية بخطة "الإستراتيجية الخشنة للاستيلاء الناعم" على "الثورة السورية" حيث حدّدت يومها "جبهة النصرة" الأخت الشقيقة لـ "داعش" الطريق العسيرة للسيطرة على الجيش السوري الحر وكتائبه وأبادت من هو معارض لها في هذا "الجيش"، حيث نفذ يومها عشرات الانشقاقات من كتائب "الحر" وانضمت لـ "النصرة" وبدأت يومها "النصرة" حربا ضد الجيش الحر وطرده من المناطق وبدء مسار الانقضاض على "المعارضة" لشرعنة القاعدة التي أسّس "الجيش الحر" في الأساس من عناصر إسلاميّة متطرّفة ذات ميول سلفيّة وهابيّة.

أتت المرحلة الثانية وهي مرحلة ضم جبهة النصرة للدولة الإسلامية، لتوحيد عمل القاعدة ضمن إطار تنظيمي واحد، وضمّه إلى قيادة واحدة مركزها العراق، تكون على نهج "دولة الخلافة" ويكون لها أمير، وهذا ما قيل في الإعلام انه رفض من أمير "جبهة النصرة" أبو محمد الجولاني، ولكنه كلام إعلامي فقط. نجحت "داعش" بضم غالبية كتائب "جبهة النصرة" وبالتالي أنجزت الخطة الثانية، والخطة الثالثة ، هي الانتهاء من الجيش الحر بشكل نهائي، اي عسكرياً في الميدان، والسيطرة على المدن التي ذكرت آنفاً وضمها للدولة الاسلامية، وبالتالي إعلان الامارة، وتكون "القاعدة" بذلك قد أنهت خططها الاستراتيجية بإنهاء جميع فصائل المعارضة، وبالتالي "تقعيد" (من قاعدة) المعارضة السورية المسلحة ككل.

أبرز الجماعات التي تصنف بالمتشددة :

• صقور الاسلام• جيش المهاجرين والأنصار • أحفاد الرسول • حركة الفجرالاسلامية • كتائب أحرار الشام(حركة أحرار الشام) • لواء التوحيد (جيش محمد)• أحرار سوريا • لواء حلب الاسلامي •

حركة الفجر الاسلامي • لواء الاسلام(جيش الاسلام لزهران علوش)• داعش • جبهة النصرة .

الجماعات التي كانت معظم القادة الكبار للكتائب كانو يمتلكون خبرات قالية في أفغانستان ، العراق، ليبيا، واليمن "مثل أبي محمد الجولاني وقادة الجبهات في النصرة وبعض قادة لواء الاسلام وقادة أحرار الشام"، أو أفغانستان "مثل قادة الطليعة المقاتلة" التي أعلن عن تشكيلها في آب/أعسطس 2012، أو لبنان "مثل قائد كتائب نور الدين الزنكي" التي تشكلت في ريف حلب الغربي في أكتوبر /تشرين الأول 2012، والعديد من قيادات الصف الثاني وبعض القيادات الصف الأول التي أعتقلت في سجن صيدنايا العسكري بتهم تتعلق بالسلفية والسلفيةالجهادية؛ حيث أعتمدت الكتائب السلفية الصاعدة على خريجي سجن صيدنايا أبرزهم «أصدقاء صيدنايا» زهران علوش"، قائد 'لواء الإسلام' والذي بويع فيما بعد كقائد لـ'جيش الإسلام'؛ ومعه حسّان عبود (الملقب بأبي عبدالله الحموي)، قائد 'حركة أحرار الشام'؛ وعيسى الشيخ، قائد 'لواء صقور الإسلام'. بعد سنوات أمضوها سوية في المعتقل منذ اعتقالهم في حوادث متفرّقة – حوالي 2004– بسبب نشاطاتهم الدينية، خرج الأصدقاء الثلاثة (برفقة أبي محمد الفاتح الجولاني، أمير 'جبهة النصرة') من سجن صيدنايا في منتصف عام 2011 بموجب أول مراسيم العفو الرئاسية (بتاريخ 31-5-2011) بعد

اندلاع الثورة السوريّة، أحد «مكرمات» الرئيس" ضمن مرسوم العفو الرئاسي " التي حرص من خلالها على إظهار اهتمامه بإرواء عطش شعبه للتغيير ومن خلال شبكة علاقات تكونت في السجن وخارجه بدأت التنظيمات العسكرية بتشكيل أذرعاً مدنية لتكوين قاعد إجتماعية لمرحلة ما بعد النظام تساعده في تحقيق قناعاتها الأيديولوجية.ولهذا تحالفت جبهة النصرة مع لواء التوحيد وعدد آخر من الكتائب الهيئة الشرعية من أجل ملء الفراغ التنظيمي، القضائي، الخدماتي، والأمني في المناطق المسيطرة. وفكرة الهيئة الشرعية منتشرة على نطاق واسع.وهي فكرة شبيهة بتلك التي كانت للفصائل الأفغانية أيام الجهاد ضد النظام السوفيتي والحكومة الموالية له.

وتم تشكيل هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من قبل أبرزالكتائب في الريف الشمالي لحلب متأثرة بالنموذج السعودي والطالباني. ولكنها قوبلت بنفور إجتماعي من قبل السوريين لعدم إنسجامها مع "الذهنية" المعاشة طيلة عقود في ظل نظام معروف بعلمانيته.

وفي النهاية فإن العديد من الكتائب التي تظهر ميولاً سلفيةً لأغراض التمويل فقط. ويتجلى ذلك في الشعار والاسم والملبس والخطاب رغم عدم إعتناقها للفكر السلفي أو الإسلامي بشكل عام.

الإدارة الذاتية الديمقراطية ونظام الكانتونات

اعداد : مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

هەواڵنامەی کتێب

لقد كان مرحلة نشوء الممالك الأولى في التاريخ القديم مرحلةً تمارس فيها إلى حدٍ كبير الإدارة الذاتية الديمقراطية رغم ما كان يشوبها من نواقص نتيجة سلطة الكاهن الدينية, كمملكة أور وأوروك ونيبور ولارسا ولجاش وكولاب وكيش وأريدو وغيرها والتي عرفت بعصر فجر السلالات الأولى حوالي العام 2350 سنة قبل الميلاد, إلّا أنه وبعد نشوء نوعٍ من العلاقات التبادلية التجارية فيما بين التجمعات البشرية وفيما بين تلك الممالك كان إيذاناً بأنّ التوافق فيما بين فئة الكهنة ممثلي الآلهة المفترضين ورجال الجيش لم يعد كافياً لبسط السلطة والسيطرة على مقدرات المجتمع البشري, لذلك بدأت مرحلة جديدة تكونت خلالها علاقة ثلاثية بين فئة الكهنة ورجال الجيش وطبقة التجار المستفيدين من تقوية تلك العلاقة والراغبين في زيادة أرباحهم واستغلالهم وذلك للتمكن من زيادة التحكم والسيطرة وإفشال أية رغبة تسعى للعودة إلى مرحلة الديمقراطية المجتمعية السابقة.

و لم يكن الاستغلال والسيطرة في تلك الحقبة من التاريخ تستهدف فئة بعينها دون أخرى من البشر على اساس من العرق أو الجنس أو اللون أو الدين وإنما كانت تستهدف الجميع ولغاية أساسية هي زيادة بسط السيطرة والتسلط على الجميع.

ومع تطور التاريخ وازدياد إمكانات التواصل الاجتماعي البشري والتحكم والسيطرة على مساحات واسعة جغرافياً وبشرياً وازدياد رغبات السيطرة والاستغلال تكونت أولى أنواع الحكم والسيطرة بشكلها الواسع في التاريخ القديم, فكانت الامبراطورية الأكادية أولى تلك الأشكال بحدود العام 1800 ق.م ثم توالت بعدها العديد من الإمبراطوريات كالامبراطورية البابلية والآشورية, والميدية والأخمينية والبارثية والساسانية والأغريقية والرومانية والعثمانية وغيرها والتي تميزت فتراتها بمزيد من الحروب وسفك الدماء والدمار كان وقودها طبقات المجتمع المسحوقة والمستغلة, لكن الذي ميّز هذه المرحلة من التاريخ بالمقارنة بعصر الدولة القومية في العصر الحديث, أن في هذه الإمبراطوريات ونتيجة توسعها وامتداد سلطاتها في مناطق وبلدان شاسعة قد نشأ نوع من أنواع الحكم الذاتي أو حكام الولايات والذي تميز بإقامة إمارات على رأس من يحكمها أناس من سكان تلك المناطق والذي سمي في فترات لاحقة من التاريخ وبصورة خاصة في العهد الإسلامي بملوك الطوائف. لكن القهر والظلم بمختلف أنواعهما قد ازدادا عند مرحلة نشوء الفكر القومي والدولة القومية والتي تميزت بتمركز جميع السلطات في يد فئة حاكمة تقيم في عاصمة الدولة القومية, الظلم والاضطهاد والقهر الذي مورس ولا يزال على أسس سلطوية عرقية فئوية طائفية, زاد من قهر ومعاناة البعض أكثر من البعض الآخر والذي سبّب في نشوء الأحقاد والعداوات والحروب بين الشعوب والأقوام والطوائف التي لم يكن فيه أية مصلحة تجنى من وراء ذلك, سوى مصلحة الطبقات الحاكمة هنا وهناك.

تحولت المجتمعات البشرية إلى طبقات متعددة متنافسة في العصور القديمة, واستمر ذلك عبر التاريخ إلى العصر الحديث, كالصراع بين العبيد والأسياد في مجتمعات الرقيق والدخلاء, والصراع بين العامة وملاك الأراضي, والصراع بين الطبقة الثالثة وطبقة النبلاء عشية الثورة الفرنسية, والصراع بين العمال وأصحاب العمل في المجتمع الرأسمالي الحديث, الصراع بين الرجل والمرأة في المجتمعات البطريركية, وهكذا الصراع بين المستوطنين والسكان الأصليين في المستعمرات, إلى جانب الانقسام بين بلاد الشمال وبلاد الجنوب, ومن ثم التفرقة العنصرية بين المجتمعات الثقافية في المدن.

هيمنت أفكار الحرية والتحرر والوحدة على فكر الحركات السياسية المناهضة للواقع الأليم, والتي اتسم فكرها بنزعة ثورية وقومية مثالية وكانت فكرة الثورة وإقامة الجمهورية فكرة مستحوذة

على عقول الجماهير, وكان هدف إسقاط أنظمة الحكم الملكية له السبق على بقية الأهداف, وهكذا صنفت الأنظمة الملكية باعتبارها عقبة في طريق التحرر والتقدم وأصبح هاجس قلب الأنظمة مسيطراً وسابقاً على هاجس تأسيس الديمقراطية.

ولا شك كثيرة هي أسباب تعثر الفكر السياسي في حل إشكالات المجتمع في مسألة الهوية والانتماء أو في مسألة التحول الديمقراطي أو في مسألة التحديات الخارجية في أي مجتمع من المجتمعات, ولعل أهم هذه الأسباب هو غياب ثقافة الديمقراطية الحقيقية سواء عند الحركات والأحزاب الوطنية والقومية والثورية أو عند الأنظمة أو في الثقافة الشعبية, كما ويمكن إرجاع الأسباب الحقيقية لغياب الديمقراطية عن الفكر السياسي في مجتمعاتنا الشرقية إلى غياب مفكرين ديمقراطيين متنورين في مركز القرار السياسي أو في مركز التأثير على أصحاب القرار, القادرين على بلورة رؤية أو مشروع يربط بين عالمية الفكرة الديمقراطية والخصوصية الاجتماعية الثقافية, فالديمقراطية ليست مؤسسات فقط وإنما هي ثقافة, ونشر ثقافة الفكر الديمقراطي يجب أن تسبق خلق المؤسسات الديمقراطية, ولا يجب النظر إلى الثقافة الديمقراطية بأن لها خصوصية بمجتمع دون آخر واعتبارها من الغزوات الثقافية, إن وجود نموذج معين للثقافة الديمقراطية في أية بقعة من العالم يمكن الرجوع إليها واستلهامها وتكييفها بما يتناسب ويمس الماضي والحاضر لهذا المجتمع أو ذاك, على اعتبار أن قوانين الثقافة الديمقراطية هي ظواهر اجتماعية تظهر نتيجة لتفاعل عناصر مختلفة كالطبيعة والمناخ والأخلاق والظروف الاجتماعية وبذلك يجب أن تكون قوانين الديمقراطية مطابقة لروح العصر والطبيعة التي تنشأ فيه, تطبيقاً لما جاء في كتاب روح القوانين للمفكر الكبير مونتسكيو.

لقد خاض الإنسان تجارب عديدة للوصول إلى الحرية وتطبيق الديمقراطية وفي مناطق متعددة في هذا العالم, لكن أغلبها باءت بالفشل أو أنها لم تعمّر طويلاً أو أن الترويج الإعلاميّ لها كان أكبر من حقيقة بنيتها الديمقراطية المجتمعية المشوهة, كتلك الاشتراكية التي شُيّدت ولم تعمّر أكثر من سبعة عقودٍ في الاتحاد السوفياتي, أو كتلك الديمقراطيات الوليدة الأوربية التي لم تصل إلى الآن إلى مصاف الديمقراطية المجتمعية الحقيقية لأنها لم تتمكن إلى الآن التخلّص من رواسب سلطة الدولة القومية واحتكار شركات الرأسمال العالمية, ولكن وفي ثنايا الديمقراطية الأوربية وفي دولة سويسرا الاتحادية, يمكن العثور على تجربة فريدة وغنية في ممارسة الثقافة الديمقراطية, سويسرا الاتحادية القائمة على أسس نظام الكانتونات والتي يمكن الإشارة إليها وفق التفصيل الآتي:

يقع سويسرا في وسط أوربا الغربية وليس له منافذ بحرية تحدها المانيا من الشمال وفرنسا من الغرب وإيطاليا من الجنوب والنمسا واليختنشتاين من الشرق, ويسود سويسرا أربع لغات رسمية هي الألمانية والفرنسية والرومانشية والإيطالية, ومذهبين الكاثوليك والبروتستانت, عدد سكان سويسرا 7,450,000 نسمة على مساحة تبلغ 41,285 كم مربع, سويسرا دولة فقيرة في مواردها الطبيعية شديد الوعورة في أرضها, وتتكون سويسرا من 26 كانتوناً منها ستة أنصاف كانتون,

تعد سويسرا من الدول المستقرة على مستوى دول العالم , حيث يمثل استقرار سويسرا ونظامها السياسي مثيراً للتساؤل مقارنة بما تعرفه الديمقراطيات في العالم, وتأتي أهمية دراسة تجربة الحكم الديمقراطي السويسري في استخلاص العبر والدروس من مجتمع متنوع لغوياً وقومياً وطائفياً ودينياً, مجتمع جعل من هذا التنوع مصدراً للثراء والإخصاب الحضاري والاستقرار السياسي والتقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي بعد أن كان مصدر شرور وحروب أهلية وإقليمية,

وقد تساءل صموئيل جونسن سنة 1742 م بأي سياسة عجيبة أو بأي توافق سعيد بين المصالح تمكّن السويسريون تجنّب الفتن العنيفة, في دولة تتألف من شتّى المجتمعات ومختلف الأديان رغم ولع أهلها بالحرب وتجييش الجيوش وحشدها.

الديمقراطية السويسرية التي تسمى الديمقراطية المباشرة أو ديمقراطية القاعدة, التي تقوم على أساس حل مشاكلها سلمياً وعبر الحوار والتجريب والتسامح والتي استطاعت إيجاد الحلول للصراع الطائفي والقومي,

سويسرا هذا البلد الذي يشبه في هذا وذاك طبيعة مجتمعنا السوري ليس فقط في المناطق الكردية بل وفي عموم الوطن السوري, حيث التعدد القومي بين الكرد والعرب والآشوريين والسريان والتركمان والتعدد الطائفي والمذهبي من سنّة وعلويين وشيعة وإيزيديين واسماعيليين ودروز وإن اختلفت النسب من منطقة إلى أخرى, بلادنا التي تفوق البلد السويسري في غناه الطبيعي والثقافي والمجتمعي إن توفرت الإرادة في الوصول إلى ما وصلت إليها سويسرا من الحكم الديمقراطي.

إننا حين نتحدث عن سويسرا تعود بنا الذاكرة إلى سنة /1291 م/ التي شهدت إبرام أول ميثاق بين الكانتونات الثلاث/أوري, و شفيتس, و أنترفالد/ أي منذ سبعة قرون من الآن والتي وضعت أسس لاتحاد دويلات تواصل إلى سنة /1798 م/ والتي شهدت أثناءها نهايتها أثناء الثورة الفرنسية واحتلال نابليون لأراضيها, لكنها عادت من جديد إلى نظام الكونفدرالية والتحقت به بقية الكانتونات شيئاً فشيئاً مع احتفاظها باستقلالها الكامل بنهاية سنة /1848 م/.

لقد نص الدستور الفدرالي السويسري على أن سويسرا بلد يتكون من /26/ كانتوناً من بينها ستة أنصاف كانتون دون أن تؤثر هذه الوضعية على الاستقلال الذاتي لهذه الدويلات الأعضاء, ولا يختلف الحال إلا على مستوى عدد من ينوبها في برن العاصمة إذ يمثل نصف الكانتون نائب واحد في مجلس الدويلات, أي في الغرفة العليا من البرلمان وخلال الاستفتاءات العامة وحين تكون غالبية الكانتونات مطالبة بإقرار القضايا المطروحة للتصويت لا تحسب إلا 50% من أصوات نصف الكانتون.

تشبه الكانتونات في هيكلها السياسي إلى حد كبير الكونفدرالية, فهي تتأسس على دستور يعود في أغلب الأحوال إلى القرن التاسع عشر, ومثل المجلس الفدرالي تحتكم المجالس الكانتونية إلى مبدأ التوافق وتتشكل من خمسة إلى سبعة أعضاء.

وعلى خلاف الكونفدرالية يتم انتخاب المجلس التنفيذي في الكانتونات عن طريق الاقتراع العام وليس من خلال البرلمان, لقد كانت سويسرا جمهورية النظام ولكنها لم تكن ديمقراطية بمعناها المعروف, ففي كل مقاطعة كانت تنتخب أقلية من السكان الذكور البالغين الذين ينتمون عادة للأسر العريقة مجلساً صغيراً يتألف من أربعة وعشرين إلى أربعة وستين عضواً, ولكن المجلس الصغير كان يعين مجلساً خاصاً أصغر منه وعمدته وهو أكبر موظفي المقاطعة, ولم يكن هناك فصل للسلطات فالمجلس الصغير هو أيضاً المحكمة العليا, وهذا يعني ما يعنيه إن السير في طريق الوصول إلى الديمقراطية قد تتعثر كثيراً لكن السير ووجود إرادة الوصول إلى التنفيذ الفعلي للديمقراطية الحقيقية لا بد وأن تتحقق كما هو الآن في ديمقراطية الكانتونات السويسرية في الوقت الحاضر.

لقد كانت المقاطعات السويسرية شديدة الحرص على استقلالها الذاتي, كل منها تعتبر نفسها دولة مستقلة ذات سيادة لها الحرية في خوض الحرب أو إبرام الصلح أو الدخول في أحلاف أجنبية, ومثال ذلك أن المقاطعات الكاثوليكية ارتبطت بفرنسا طوال حكم لويس الخامس عشر,

ورغبة في التخفيف من الصراع بين المقاطعات كانت كل منها ترسل مندوبين عنها إلى مجلس سويسري ينعقد في زيورخ ولكن هذا المجلس الاتحادي كانت سلطاته محدودة جداً فهو لا يستطيع فرض قراراته على أي مقاطعة ترفضها, ويجب أن توافق جميع المقاطعات على هذه القرارات لكي تكون قانونية, ورغم العوائق الطبيعية والحواجز التشريعية فقد زال رق الأرض في بضع مناطق على الحدود الألمانية أو النمساوية, فملك الفلاحون كلهم تقريباً الأرض التي يزرعونها فازدهرت أحوالهم, وقد اضطر كثير من السويسريين إلى الجمع بين الزراعة والصناعة لطول الشتاء وصعوبة النقل, وكانت مالية سويسرا حتى في ذلك الحين مثار حسد أوربا, هذا والتجار السويسريون نشيطين في كل بلد, فقد أثّرتْ كانتون /بازل/ من الاتجار مع فرنسا وألمانيا, وكانتون /زيورخ/ من الاتجار مع ألمانيا والنمسا, ونافست كانتونات /بازل/ و/جنيف/ و/لوزان/ أمستردام ولاهاي مراكز للنشر, كما أمدّت السياحة الاقتصاد الاتحادي بدعمٍ متزايد بعد أن أشاد /هاللير/ و/روسو/ بجمال البحيرات السويسرية وجبال الألب المهيبة, هذا كله بما يتشابه إن جازت المقارنة من جولات تقوم بها وفود كانتونات الجزيرة أو كوباني أو عفرين إلى تركيا وجنوب كردستان أو غيرها من البلدان كأولى خطوات عملها تسير في هذا المضمار من الاستقلالية الادارية والذاتية للوصول إلى الديمقراطية المجتمعية والرفاه والازدهار الاقتصادي في الكانتونات المعلنة في المناطق الكردية في روج آفا.

التجربة السويسرية في الديمقراطية لم تعد كما كانت في بداياتها حين كان يسودها الطابع التجريبي فقد بلغت الآن درجة عالية من النضج والثراء والاستقرار التي يمكن الاستفادة منها في تطبيق الادارة الذاتية الديمقراطية في كانتونات الجزيرة وكوباني وعفرين, لقد حدد الدستور الجديد للدولة الاتحادية صلاحيات السلطات الاتحادية في الإشراف في السياسة الخارجية وأمور الدفاع والجيش كما حددت الحريات الفردية وصلاحيات حكومات الكانتونات, تلك القوانين والأصول الديمقراطية التي يمكن الاستناد عليها في المراحل القادمة في كيفية رسم مستقبل الدولة السورية وتنظيم العلاقة فيما بين الكانتونات والمركز من خلال وضع الدستور القادم, ولا يجب النظر إلى هذه المسألة من زاوية الانتقاص أو العجز في إيجاد الحلول لمشاكل مجتمعنا, فالتجربة السويسرية هي تجربة جديرة بالاهتمام على اعتبار أنها تجربة ناضجة أثبت التاريخ قوتها وسلامتها ونجاعة أغلب الحلول التي تقدمها للمشكلات القديمة المستعصية أو لتلك الجديدة الطالعة من خضم الحراك الاجتماعي والتغيير الطبيعي المستمر, وقد استفادت واقتبست شعوب عديدة من التجربة السويسرية, وآخرها بلجيكا التي أوفدت سنة 1988 م وفداً كبيراً من البرلمانيين ورجال الدولة إلى سويسرا ليدرس عن قرب هذه التجربة الفريدة والخصبة ويأخذ منها ما يفيد المجتمع البلجيكي الذي يعاني هو الآخر من صراع بين المكونين المجتمعين له أي قوميتي الفلامون والفالون, هذه التجربة التي تم الإعلان عنها مؤخراً في ثلاث كانتونات في المناطق الكردية, الجزيرة وكوباني وعفرين كأنموذج عن التجربة السويسرية والتي قد تصبح في المرحلة القادمة تجربة خصبة وغنية يمكن الاستفادة منها والاعتماد عليها لتكون المنطلق في إغناء هذه التجربة في المناطق والمحافظات السورية الأخرى إضافة إلى أن تكون هي المرتكز ليس فقط في سوريا لوحدها بل وفي الدول المجاورة أيضاً.

إن تجربة نظام الكانتونات تنطوي على الكثير من الخبرة الثمينة في حل ومعالجة التنوع الطائفي الديني نظراً لما ذاقه السويسريون من مرارة الحرب الأهلية بين سنتي 1841 و 1848 م فالمجتمع السويسري وفق إحصائيات الثمانينات من القرن الماضي يتألف من أغلبية كاثوليكية تصل إلى 47% وأقلية بروتستانتية تصل إلى 44% وما تبقى هم من أديان ومذاهب أخرى, وقد وجد دستور 1848 م حلاً لهذه الحرب تتضمن المضامين الديمقراطية التقدمية والذي استوعب وفهم واضعوه جميع دروس وعبر الحرب الأهلية والتي تحكم عملية الاختلاف والتنوع الطائفي والتي

يمكن الاستفادة منها والبناء عليها في واقع المجتمع السوري المتعدد الطوائف والأعراق, تلك المبادئ التي يمكن الإشارة إلى البعض منها:

1- حرية الأفراد والجماعات في اعتناق المذهب الديني الذي يختارونه.

2- التسامح الديني والمساواة الواقعية بين الأفراد والجماعات.

3 – منع الترويج لمذهب طائفي ضد مذهب آخر أو للغة ما ضد لغة أخرى وتحريم الترويج للكراهية وازدراء المذاهب والأديان الأخرى وأصحابها.

4 – الأخذ بمبدأ التصنيف الوطني وليس الطائفي أو العنصري للأفراد في هيئات الدولة والسلطات الثلاث.

5 – ليس من المستساغ أن يعلن أي كانتون عن هويته الطائفية أو اللغوية فيقول كانتون كاثوليكي أو بروتستانتي, ألماني أو فرنسي أو إيطالي. (كردي أو عربي أو سني أو علوي, في الواقع السوري)

للكانتونات السويسرية حق صياغة دستور وسن قوانين داخلية, في كل ما يتعلق بهيكلية الكانتون ومستقبلها في الاتحاد الفدرالي, وتخضع السلطة القضائية إلى صلاحياتها أيضاً, وسبق أن كانت أغلب الكانتونات السويسرية تابعة إلى الفدرالية القديمة وظلت حدودها الجغرافية ثابتة منذ قرون, وآخر تغيير طرأ على الحدود سنة 1979 م عندما ظهر إلى الوجود كانتون/الجورا/ نتيجة انفصال ثلاث مقاطعات سبق أن كانت تابعة لكانتون /برن/ وفي أحدث تغيير أيضاً تم ترحيل منطقة /لوفانتال/ من كانتون /برن/ إلى كانتون /ريف بازل/ وهذا الكانتون الذي تبلغ مساحته /37/ كم مربع هو الكانتون الأصغر من حيث المساحة, مقابل كانتون /الغريسون/ أوسع كانتون في سويسرا بمساحة قدرها /7105/ كم مربع, ومن حيث عدد السكان تحتل كانتون /زيورخ/ المرتبة الأولى حوالي /1,3/ مليون نسمة سنة 2005 م مقابل كانتون /أبنزل الداخلية/ أقلها عدداً للسكان بحوالي /15,171/ نسمة سنة 2004 م, وذكر هذه الأرقام والمساحات للكانتونات تأكيدٌ بأن الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية هي مرتبطة بإرادة العيش المشترك وليس بعدد معين من السكان أو بمساحة معينة من الأرض, إن النظام الاتحادي السويسري قائم على الأساس الديمقراطي الشفاف, وهذا الأساس هو الذي وفر القاعدة الاجتماعية والحضارية لاندماج مجتمعي عميق وسليم بين سكان الدول الاتحادية في الاتحاد السويسري ووفر في المقابل حصانة مهمة للخصوصيات القومية واللغوية لجميع المكونات السكانية, كما هي الحال في المجتمع السوري والذي يمكن البناء عليها, حيث لكل مجموعة أن تعتز بأصلها ولغتها وثقافتها, ولكن ليس على حساب الولاء والانتماء للاتحاد, ففي جميع المدن السويسرية يعيش السكان من مختلف الأصول واللغات والطوائف سوية ويعملون سوية دون أية حساسيات ذات منشأ قومي أو عنصري أو طائفي, وتلك هي الطريقة المثلى لتطبيق الديمقراطية المرتبطة بإرادة العيش المشترك والمنحلة عن تلك القوالب المحددة بقوانين بعيدة عن إرادة اختيار طريقة البقاء ضمن أطر معينة عرقية أو طائفية أو مذهبية أو جغرافية.

يوجد في سويسرا هذه الدولة الاتحادية من النظم التعليمية المختلفة بتعداد الكانتونات المشكلة لها, وبرغم الجهود التي تبذل من أجل التقريب بين هذه النظم فإن كل كانتون يحتفظ بحق اختيار النظام الذي يرتضيه, وما قطاع التعليم إلّا مثالاً من بين أمثلة أخرى تدل على النطاق الواسع من الاستقلالية الذي تتمتع به الكانتونات والمجموعات المحلية في هذا البلد, التباين نفسه نجده أيضاً على مستوى المؤسسات السياسية إذ تختلف دلالة الكلمات من منطقة إلى أخرى, فالمجلس المحلي في كانتون /نوشاتيل/ يشير إلى الجهاز التنفيذي, وفي كانتون /فو/ يشير إلى الجهاز التشريعي.

يستند النظام الفدرالي إلى مرتكز أساسي تحتفظ بمقتضاه الكانتونات والمجموعات المحلية بأوسع ما يمكن من الصلاحيات, ولا تفوض إلى السلطات الفدرالية إلا ما يتجاوز قدراتها وإمكاناتها.

النظام الفدرالي كمبدأ أساسي للتنظيم السياسي منصوص عليه في الدستور السويسري, فقد ورد في المادة /3/ منه الكانتونات تمارس سيادتها ما لم تخرج عن الحدود التي وضعها الدستور, وتتمتع بكل الصلاحيات التي لم يفوضها الدستور للحكومة الفدرالية, الاتحاد السويسري القائم على أساس الاتحاد الطوعي بين مجموعة من الكانتونات المستقلة والتي تتمتع بحق الانفصال والخروج من الاتحاد متى صوتت الأغلبية السكانية لصالح ذلك, والأكثر من ذلك حق الانفصال مضمون حتى للكومونات "المشاعات" الصغيرة, وقد حدث ذلك فعلاً حين انفصلت سنة 1978 م عدة كومونات من كانتون /بيرن/ العاصمة السياسية للاتحاد وأسست كانتوناً جديداً هو كانتون /جورا/ بعد أن وافقت الأغلبية السكانية على الانفصال خلال استفتاء أجري بتاريخ 23 حزيران عام 1974 م .

والكومون هو الوحدة السياسية الأصغر وقد يبلغ عدد سكانها أكثر من /250/ ألف نسمة كما هي الحال في كومون /زيورخ/ وقد يتدنى إلى اثنين وعشرين شخصاً فقط كما هي الحال في كومون /غومان لوجو/.

سويسرا دولة كونفدرالية يحكمها دستور أقر سنة 1974 م ويعتمد على مبادئ الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة ضمن إطار فدرالي حيث يعهد سلطات كبيرة لتكون تحت سيطرة الوحدات الفرعية لنظام الحكم, وعلى هذا الأساس تم تقسيم سويسرا إلى /26/ و تتوزع على /20/ كانتوناً و /6/ أنصاف كانتونات وهذه الكانتونات بدورها تنقسم إلى مجالس بلدية يبلغ عددها /3000/ تقريباً.

المؤسسات السياسية في نظام الكانتونات:

الجمعية الاتحادية أو السلطة التشريعية:

ويمثلها البرلمان ويطلق عليه الجمعية الفدرالية:

تعتبر الجمعية الفدرالية بموجب الدستور أعلى سلطة في البلاد دون الإخلال بحقوق الشعب والمقاطعات, ولها اختصاصات من أبرزها:

1- انتخاب أعضاء المجلس الاتحادي ورئيسه ونائبه.

2- عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وإقرار المعاهدات التي تعقدها المقاطعات فيما بينها.

3- اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية وحفظ استقلالها وحيادها.

4- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي وضمان تطبيق دساتير المقاطعات وحماية اراضيها.

5- وضع الميزانية العامة للدولة وإقرارها.

6- الاشراف العام للجهازين القضائي والاداري للدولة.

7- انتخاب أعضاء المحكمة الاتحادية.

8- تعيين قائد للجيش.

هذا والجمعية الفدرالية مكون من مجلسين:

1- المجلس الوطني:

ويتكون من مئتي عضو ينتخبون لمدة أربع سنوات وفق نظام يراعي عدد سكان كل ولاية على أن لا يقل عدد ممثلي الولاية عن عضو واحد, والمجلس الوطني هو المجلس المنتخب مباشرة من قبل الشعب وعلى قاعدة نائب واحد على الأقل لكل مجموعة من الناخبين مما يعني أن عدد النواب يتناسب طردياً مع عدد الناخبين, ويشترط لعضوية المجلس الوطني أن يكون المرشح سويسري الجنسية, ومتمتعاً بالحقوق السياسية وبالغاً من العمر إحدى وعشرين سنة, وللمجلس الوطني دورة عادية واحدة في السنة, وفي كل دورة عادية من دوراته ينتحب رئيساً ونائباً للرئيس من قبل أعضاء هذا المجلس, على أن لا يعاد انتخاب أي منهما لدورتين متتاليتين.

2 – مجلس الولايات:

أما المجلس الثاني فهو مجلس دويلات أو ولايات الاتحاد ويتم تشكيله على أساس المساواة في تمثيل المقاطعات, ويتكون من /46/ عضواً لفترات حسب تشريعات كل ولاية وفيه يتمثل كل كانتون صغيراً أو كبيراً بنائبين اثنين, ونائب واحد عن كل نصف كانتون يجري انتخابهم بموجب القوانين الخاصة بكل مقاطعة, ولمجلس المقاطعات دورة عادية واحدة كل سنة, وينتخب في كل دورة عادية رئيساً ونائباً للرئيس كما هو الحال بالنسبة للمجلس الوطني, على أن لا تنحصر رئاسة المجلس ونائبه بيد نواب نفس المقاطعة في دورتين متتاليتين, على أن يجتمع المجلس الوطني ومجلس المقاطعات في جلسات دورية بموجب المادة /151/ الفقرة الأولى وجلسات استثنائية بموجب الفقرة الثانية من نفس المادة وذلك لعدة أغراض من أهمها:

1- إجراء الانتخابات.

2- إصدار العفو.

3- اتخاذ القرار بشأن تنازع الاختصاص بين السلطات الاتحادية العليا.

4- في المناسبات الخاصة وكذلك الاستماع إلى بيانات المجلس الاتحادي.

المجلس الاتحادي أو السلطة التنفيذية:

في الدستور السويسري تقرر أن تناط السلطة التنفيذية بحكومة مؤلفة من سبعة أعضاء ينتخبهم البرلمان (الجمعية الاتحادية) في اجتماع مشترك لأعضاء مجلسيها من بين أعضائه لمدة أربع سنوات يدعى كل منهم مستشار الدولة ومقرها في مدينة /بيرن/ العاصمة الاتحادية وتسمى هذه الحكومة المجلس الفدرالي على أن لا يتمثل أي حزبٍ في هذا المجلس بأكثر من عضوٍ واحد وتضم سبع مديريات وهي لا تسمى وزارات وهي على التوالي الخارجية , والداخلية, والدفاع , والعدل والشرطة, والمالية, والاقتصاد العام, والنقل والطاقة, ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الاتحادي وعضوية الجمعية الاتحادية ومهمة هذا المجلس هو تنفيذ القوانين وإعداد مشاريع قوانين جديدة وإدارة الشؤون الخارجية والمصادقة على تحركات الجيش.

يقوم البرلمان بانتخاب رئيس للمجلس الفدرالي ونائب له من بين أعضاء المجلس ولمدة سنة واحدة وهو منصب فخري لا يحمل لصاحبه إلا مهمة رئاسة الجلسات, أما الأعضاء السبعة فيقومون على رأس عملهم كوزراء وفضلاً عن ذلك فإن للمجلس الاتحادي اختصاصات عديدة من أبرزها:

1- حق اقتراح القوانين.

2- إصدار التشريعات.

3- تنفيذ القوانين والقرارات التي تصدرها الجمعية الاتحادية.

4- حماية الأمن الخارجي للدولة الاتحادية.

5- حفظ الأمن الداخلي للدولة الاتحادية.

6- تطبيق الدستور الاتحادي ودساتير المقاطعات.

7- إعداد الميزانية العامة للاتحاد.

8- إدارة الشؤون الخارجية.

السلطة القضائية:

تعتبر المحكمة الفدرالية في لوزان المحكمة العليا في سويسرا وهي تتكون من ستة وعشرين قاضياً وتسعة مساعدين تعينهم الجمعية الفدرالية في اجتماع مشترك لأعضاء مجلسيها لمدة ست سنوات, وتكون هذه المدة قابلة للتجديد دون انقطاع, ولا تتدخل هذه المحكمة في تفسير الأمور المتعلقة بتفسير القانون الفدرالي لأنها من اختصاص المحاكم المحلية في الولايات. ويستطيع كل مواطن الترشيح لعضوية هذه المحكمة بشرط أن لا يكون المرشح عضواً في الجمعية الاتحادية أو المجلس الاتحادي, وللمحكمة الاتحادية ثلاثة أقسام يختص كل منها في النظر بنوع معين من القضايا .

اختصاص القسم الأول النظر في القضايا التي تحدث بين الحكومة الاتحادية والمقاطعات والقضايا التي تحدث فيما بين المقاطعات.

ويختص القسم الثاني بالنظر في القضايا الخاصة بالقانونين المدني والتجاري .

أما القسم الثالث فيختص بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق, وإلى جانب هذه الاختصاصات الثلاثة هناك المحكمة الإدارية التي تنظر في الاتهامات الموجهة ضد الموظفين العموميين, إلى جانب اعتبار المحكمة الاتحادية المرجع الأخير في تفسير القوانين لكنها لا تعتبر كذلك في تفسير الدستور على اعتبارها من اختصاص الجمعية الاتحادية.

الحكومات المحلية:

للكانتونات التصرف في كامل السلطات باستثناء ما يدخل ضمن صلاحيات الحكومة الفدرالية, كإعلان الحرب والسلام وعقد المعاهدات الدولية والتحالفات في ما يخص القوات المسلحة وتنظيم التجارة والمواصلات والتعليم العالي والعمالة.

للكانتونات الحق في تغيير أي مادة دستورية في دستور الاتحاد وذلك من خلال إجراء استفتاء نالت الموافقة نتيجة عريضة تحمل تواقيع مئة ألف ناخب, وفي ذات الوقت يحق لأي كانتون إجراء استفتاء لتغيير مادة قانونية نتيجة تقديم عريضة تحمل تواقيع خمسين ألف ناخب.

وتعتبر الحكومات المحلية محور النظام السياسي السويسري الذي يعتمد الحكم الذاتي كأساس لتشكيله, وهذا الشكل يختلف من ولاية إلى أخرى لكن معظمها يشترك في تكونه من مجلس تشريعي منتخب ومجلس تنفيذي.

وهناك ولايات صغيرة تعتمد شكلاً حكومياً يعرف بـ/مجتمع القرية/ حيث يتم البت في الأمور بطريقة بسيطة عبر جمعية عامة لكل الناخبين.

تتكون كل ولاية من عدد من المجالس البلدية وهذه المجالس منتخبة وتمارس سلطات واسعة مثل:

منح الجنسية, تحصيل الضرائب, صيانة الطرق والجسور والمنشآت العامة, توفير الماء والكهرباء, إدارة المدارس الابتدائية والثانوية, توفير الخدمات العامة.....الخ

وفي الختام ما يمكن ملاحظته هو أن النظام السويسري القائم على النظام المجلسي, لا تتوفر فيه جميع خصائص هذا النظام, ذلك أنه لا يجوز للبرلمان أو الجمعية الاتحادية أن تعزل أعضاء المجلس الاتحادي قبل انتهاء مدتهم أي قبل مرور اربع سنوات كما أن الواقع العملي أثبت أن المجلس يتمتع بقدر كبير من الاستقرار مما يؤدي ذلك إلى إكساب أعضائه وزناً سياسياً مهماً حيث أن عضوية المجلس تكون لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية الأمر الذي كان من شأنه أن احتفظ عدد كبير من أعضائه لفترات تجاوزت العشرين عاماً مما أضفى على هذا المجلس ثباتاً واستقراراً في كينونته العضوية على وضع راح يؤكد لنفوذ واقعي كبير لهذا المجلس حتى في مواجهة البرلمان.

والواقع أن نظام الحكم في سويسرا إن بدا فيه بعض مظاهر النظام المجلسي إلا أنه يتميز بطابع خاص يختلف عن بقية أنظمة الحكم , بل أن بعض الفقهاء اعتبروه نظاماً يحقق للمجلس الاتحادي التنفيذي سلطة دكتاتورية على الهيئة النيابية التشريعية الاتحادية, ولكن في المقابل فإنه مهما قيل عن هذا النظام فإن معظم الباحثين وأساتذة القانون الدستوري والنظم السياسية يؤكدون على نجاح هذا النظام في سويسرا ويرجعون سبب نجاحه إلى طبيعة السويسريين المعتدلة وإلى عدم وجود صراعات حادة بين الأحزاب السياسية التي تتقاسم مقاعد البرلمان إضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى التي لا يتسع المجال هنا في بحثها كاملةً.

المرأة في السياسة والديمقراطية

تشكي تاف

ئەوانامەی کتێب

ان تحرر المرأة وتقدمها واحترام مكانتها ودورها في المجتمع وحفظ كرامتها الانسانية ليس فقط ذات محتوى قيمي ديمقراطي حضاري وانما ايضا قضية وطنية تحررية تنموية، فالازدهار والتحرر الوطني والتقدم الاجتماعي يرتبط جذريا بالموقف من المرأة في جميع مناحي الحياة، في الفكر والسياسة والاقتصاد والقوانين والتقاليد والقيم، وان تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان على اسس سليمة سيكون له التأثير المباشر على وضع المرأة باعتبارها المستفيدة الاولى من اشاعة الديمقراطية وترسيخها في مختلف المجالات ان كان على صعيد الاسرة والمجتمع او العمل ولا نبالغ حين نقول بان تاريخ البشرية هو تاريخ النضال من اجل الديمقراطية وكانت الديمقراطية في جميع العصور هدفا وشعارا مرفوعا للأغلبية الفقيرة من طغيان الاقليات الحاكمة فهل وجدت المرأة نفسها ضمن هذه الديمقراطية وهل مارست حقها الديمقراطي وماذا اعطت الديمقراطية للمرأة ؟

لم تعد الديمقراطية ترفا ثقافيا او موضوعا يهم المثقفين والمثقفات فقط بل هي ضرورة حيوية تهم مختلف افراد المجتمع لعلاقتها الوثيقة بتقدم المجتمعات منذ الثورة البرجوازية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهناك خلاف حول مفاهيم الديمقراطية والمدارس المختلفة في تعريفها كالمدرسة الليبرالية والمدرسة الماركسية ثم التطور الذي حدث داخل كل مدرسة فليبرالية القرن الثامن عشر ليست هي ليبرالية القرن العشرين والشئ نفسه ينطبق على المدرسة الماركسية وهناك خلاف حول التعبير المؤسسي والاشكال التنظمية للديمقراطية فاذا اخذنا موضوع التمثيل النيابي والذي يؤخذ عادة كإحدى مسلمات النظام الديمقراطي نجد انه يثير جدلا واسعا في الفقه القانوني والفكر السياسي، فجان جاك روسو على سبيل المثال يعتبر ذلك تشويها للديمقراطية ويؤدي الى اقصاء الشعب عن ادارة اموره وانه ينقل السيادة من الشعب الى البرلمان والجدل نفسه يدور حول تعدد الاحزاب ابتداء من القول بان الديمقراطية هي حكومة تعدد الاحزاب، الى اولئك الذين يرفضون عقد صلة بين الديمقراطية وبين تشكل تعدد الاحزاب ويتصورون انه يمكن ضمان الحريات الديمقراطية في اطار الحزب او التنظيم السياسي الواحد وبالذات في ظروف بلدان العالم الثالث وهناك خلاف حول السياق الاجتماعي اللازم او الضروري للنظام الديمقراطي باعتبار ان الديمقراطية ليست مجرد شكل او اطار للتنظيم السياسي ولكن استمرارها وازدهارها يرتبطان بوجود بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية ملائمة وهناك رأي يربط بين ديمقراطية النظام السياسي وديمقراطية التنظيمات الاجتماعية الاخرى بمعنى ان ازدهار ديمقراطية الاولى مرتبط بوجود ممارسات ديمقراطية على مستوى المؤسسات الاسرية والدينية والنقابية والمهنية والتعليمية فالإنسان الذي لم يتعود ان يمارس قواعد السلوك الديمقراطي في الاسرة او النقابة كيف يتوقع منه ان يكون مواطنا مشاركا؟ وفي اطار المدرسة الليبرالية ظهرت افكار تربط بين استقرار النظام الديمقراطي ووجود طبقة وسطى عريضة او انتشار التعليم او غياب تناقضات اجتماعية واقتصادية حادة وفي المدرسة الاشتراكية فان نقطة الانطلاق هي ان الديمقراطية السياسية لا تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية وان لا حرية لجائع او محتاج وان حق التصويت لا ينفصل عن لقمة العيش ان الطرح الاشتراكي لقضية الديمقراطية يرى انها ليست قضية قانونية او سياسية بقدر ما هي مسالة وضعية الانسان الاجتماعية والاقتصادية وان الشكل القانوني والسياسي وثيق الصلة بمجمل الاوضاع الاقتصادية والقوى المتحكمة في مصادر الثروة ومن ثم فان قضية الديمقراطية ينبغي ان تدرس في سياقها التاريخي والاجتماعي ومن مبادئ الديمقراطية –الحرية والمساواة والمشاركة –لأنها تمثل ابعاد المثل الاعلى للديمقراطية والاعتداء على أي من هذه الابعاد يمثل اعتداء وابتعاد بالقدر نفسه من هذا المثل الاعلى فالحرية ليست حقا قانونيا وحسب ممارستها تتطلب قدرة اجتماعية واقتصادية وتعليمية لا يمكن لمن لا يمتلكها ان يمارسها بشكل منتظم ومستمر حتى ولو امتلك الحق القانوني في ذلك فلا حرية بدون حد ادنى من المساواة السياسية والعدل الاجتماعي ولا مساواة حقيقية دون مشاركة او حرية ولا مشاركة بالطبع في غياب

الحرية وفي العالم الثالث فان الديمقراطية لا يمكن ان تسير الا بجناحيها الجناح السياسي والجناح الاقتصادي وان الديمقراطية كالطائر لا يمكن ان يطير بجناح واحد فالديمقراطية تعني ايضا وفي الوقت نفسه ضرورة اعادة توزيع الدخل القومي توزيعا عادلا لأنه في مجتمع لا تتكافأ فيه الفرص تصبح الديمقراطية والعمليات الانتخابية بيعا وشراء وتجارة النفوس وكل المشاهد التي نألفها بكل اسف ولا يكفي ان يصدر دستور ديمقراطي بل يجب ان يرى الناس تربية ديمقراطية وان يتعودوا ممارسة الديمقراطية وان تصبح الديمقراطية قيمة مستقرة في اعماقهم يقيسون بها من ضمن ما يقيسون كل ما يعرض عليهم او يطرح لأخذ رأيهم ان الديمقراطية حرية ومسؤولية معا والديمقراطية يجب ان لا تفهم على انها مجرد حق في النقد فهذا اسهل جوانب الديمقراطية التي نطمح اليها وهي ديمقراطية المشاركة في صنع القرار سواء نجح او اخفق ومن هنا يتم التدريب الحقيقي على الحكم ومن هنا يشترك الشعب بالفعل في الحكم وصعودا من هذه القاعدة الى اعلى مستويات الدولة وفي كل نواحي الانشطة والعلاقات يجب ان يكون مبدأ المشاركة هو الاساس ولكن للأسف لم يطبق وخاصة من ناحية المرأة فكانت دائما بعيدة عن حق المشاركة الفعلية رغم ادعاء الدول بالحرية والديمقراطية ووضع الاقنعة وتجاهل حق المرأة والاختباء وراء قاعدة عدم قدرتها في النضال الديمقراطي

المرأة والديمقراطية

يعود اول ارتباط بين الحرية وقضية المرأة الى ماري ولستونكرافت في كتابها الشهير حول الدفاع عن حقوق المرأة في 1792 ويظهر نفس الارتباط في اعمال جون ستيورات ميل وهاريت تايلور في اعمالها حول اخضاع المرأة في 1869 حيث اوضحا التناقض بين القيم الديمقراطية الليبرالية من ناحية وقهر المرأة من ناحية اخرى .إلا ان النظرية الليبرالية تعرضت لانتقادات حادة من جانب الفكر الاشتراكي النسوي وحتي من الجانب الراديكالي فقط وعابا على التوجه الليبرالي فرديته وإغفاله لعلاقات القوى القائمة فعليا في الواقع ومخاطبته الوسطى في الاساس اما اذا عدنا الى التاريخ الانساني الشرقي القديم فيمكن تلخيص وضع المرأة في المجتمع الانساني بصورة بائسة لاستغلالها واعتبارها سلعة تباع وتشترى ووجدت لرعاية الاولاد ولإشباع رغبات الرجل ولقد ظهرت عدة مظاهر وتعريفات وتقسيمات خاصة بالديمقراطية وحمل قاموسها مصطلحات من مثل الديمقراطية النيابية والديمقراطية الليبرالية والديمقراطية المركزية (لدى الاحزاب الشيوعية) والديمقراطية الشعبية (في الصين الشعبية وفي دول اوربا الاشتراكية) وحتى حركات اسلامية اعترفت خلال العقدين الماضيين الى هذا الحد او ذاك بوجود طموحاتها في ديمقراطية اسلامية وان بعض الاحزاب الاسلامية في كثير من الدول الاسلامية صارت تدعو الى الديمقراطية ولو بشكل بسيط لحرية المرأة المسلمة بعد ان ظهرت الكثير من التجاوزات على حرياتها وحقوقها خاصة في ايران عندما منعوا عنها حتى ارتداء (بناطيل الجينز) كانت للمرأة دائما مصلحة قوية في الديمقراطية وتتطلب الديمقراطية الاستماع لمصالح المواطنين ومناقشتها وسن تشريعات بشأنها والمرأة هي نصف سكان العالم ومن ثم ينبغي سماع صوتها في العملية الديمقراطية وتحتاج الديمقراطية للمرأة كي تكون ديمقراطية حقا وتحتاج المرأة للديمقراطية اذا ارادت تغيير النظم والقوانين التي تمنعها وتمنع المجتمعات ككل من تحقيق المساواة ويمكن عن طريق التمثيل الديمقراطي تمثيل مصالح المرأة وسماع صوتها وتؤكد المادة 7 من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة واهمية تمثيلها في الحياة السياسية وعندما بدأت الحركة النسائية الدولية تكتسب زخما خلال السبعينات اعلنت الجمعية العامة في عام 1975 بوصفها السنة الدولية للمرأة ونظمت المؤتمر العالمي الاول المعني بالمرأة الذي عقد في المكسيك وفي وقت لاحق وبدعوة من المؤتمر اعلنت السنوات 1976-1985 بوصفها عقد الامم المتحدة للمرأة وتكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والاهلية للانتخاب

لجميع الهيئات التي ينتخب اعضاءها بالاقتراع العام المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتادية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية وثم تاكيد دور المرأة في العمليات الديمقراطية كذلك في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام 2011 بشان المرأة والمشاركة في الحياة السياسية والذي اكد ايضا ان المشاركة الفعالة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرارعلى جميع المستويات امر سياسي لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة والسلام والديمقراطية. ورغم هذه الانجازات المعيارية وعالمية هذه الاهداف فقد ظلت مع ذلك بعيدة المنال لعدد كبير من النساء فقد كان التقدم المحرز ابطأ مما كان ينبغي في زيادة اعداد النساء اللاتي يشغلن مناصب تمثيلية فهي لا تزال تشكل في المتوسط اقل من واحدة من كل خمسة برلمانيين كما ان تمثيلها ضعيف في هيئات صنع القرار المحلية سواء كعمدة او اعضاء في المجالس المحلية ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في المناصب المنتخبة وما زالت معظم البلدان بعيدة عن الوصول الى الكتلة الحرجة التي اقترح منهاج عمل بيجين لعام 1995 تحديدها بنسبة 30 في المائة وكثيرا ما تفتقر المؤسسات السياسية –من الاحزاب السياسية الى لجان الانتخابات – الى القدرة على كفالة التعبير عن مصالح المرأة ومعالجتها في السياسة العامة ولا يوجد اتساق لدى مؤسسات المساءلة بشان كفالة ذوي السلطة امام المرأة عن العجز عن حماية حقوق المرأة او الاستجابة لاحتياجاتها واقتصار الامر على مجالها المنزلي اكثر من عملها الخارجي 3-الديمقراطية في عصر ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من الطريف ان الشيوعيين او الماركسيين هم الذين دفعوا ثمن انحراف ثورة اكتوبر الاشتراكية وكذلك هم الذين دفعوا ثمن سقوط النظام السوفييتي والقطب الشرقي الذي انحرف قبل 75 سنة من التجربة السوفييتية على اثر السياسات التحريفية للحزب الشيوعي السوفييتي وهزيمتها أمام إنجاز المهمات الاقتصادية للثورة بعد وفاة لينين. ولذلك فإن الظل الثقيل لذلك الانهيار قد وقع مرة اخرى على كاهل الشيوعيين. ولكن الديمقراطية في عصرنا الراهن وقبل ان نتحدث عن تفاصيلها نرى من الضروري وضعها في إطارها الملموس وبذلك فإن الديمقراطية هي الإطار الاجتماعي والسياسي لحكم وسلطة رأس المال. أما بهذا الخصوص فهناك نقطة مهمة ينبغي ذكرها ألا وهي انه يجب التفريق بين الديمقراطية بوصفها الاطار السياسي والاجتماعي لسلطة رأس المال وبين الحقوق والحريات الانسانية، حيث ان هذه المسألة مهمة لتحديد الماهية الطبقية والمحتوى الطبقي للأنظمة الديمقراطية. ان الحقوق والحريات الانسانية ليس لها علاقة على الاطلاق بطبيعة الانظمة الديمقراطية في معظم بلدان العالم. ذلك ان النزعة الانسانية كالمساواة والحرية والعدالة الاجتماعية هي نزعة اصيلة متجذرة في النفس البشرية رافقت التاريخ الانساني منذ فجره ولحد هذه اللحظة. وهناك الكثير من الامثلة المهمة بهذا الخصوص فهناك في العهود الغابرة ثورة سبارتكوس (الدولة الرومانية) وثورة الزنج في جنوب العراق والتمردات الفلاحية في أوربا ضد النظام الأقطاعي والثورات المستمرة ضد أنظمة الخلافة الأموية والعباسية والعثمانية. وإن كل تلك الثورات والانتفاضات قد قام بها الانسان من اجل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية المتأصلة في النفس الاجتماعية. ولكن الديمقراطية هي مسألة اخرى مختلفة تماما عن هذه المفاهيم والافكار الانسانية الاصيلة لان الديمقراطية هي الاطار الاجتماعي والسياسي لسلطة رأس المال. وكما اشار الى ذلك منصور حكمت فان انهيار الاتحاد السوفييتي والقطب الشرقي لا تعني اطلاقا بزوغ نظام يكون فيه الانسان مرفها او متحررا. بل ان الذي حصل بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والقطب الشرقي والذي نلمس نتائجه قد زادت مأساة الانسان وزادت الكوارث والمأساة الانسانية التي لحقت بالمجتمعات وحتى المكتسبات والمنجزات التي حققتها تضحيات العمال والكادحين في مختلف مراحل نضالاتهم التاريخية فبعد ذلك الانهيار قد تم تشديد الرجعية السياسية التي تهدف في عموم مناطق العالم الى سلب تلك الحريات والحقوق.

وعلى هذا الأساس فان الديمقراطية او تشكيل الانظمة الديمقراطية بأعتبارها الإطار التاريخي والأجتماعي المناسب والضروري لحركة وتراكم رأس المال، قد ساعد في بداية تكوينها على تطور وتوسع رأس المال وكان يستحيل تحقيق ذلك من دون سيادة الطبقة البرجوازية على الصعيد الاجتماعي وهذا ما لمسناه تاريخيا في كل البلدان الرأسمالية العريقة كبلدان اوربا الغربية وأمريكا وانكلترا وكندا واستراليا. اما البعد الآخر فان الديمقراطية في بقية بلدان العالم ونقصد بذلك بلدان العالم الثالث في المناطق الخاضعة لسيطرة المراكز الأقتصادية. فان تحقيق الديمقراطية في تلك البلدان أو حتى الحديث عنها ليس سوى وهم ساذج للبرجوازية بكل فئاتها وأجنحتها الاجتماعية ذلك لأن ظروف الأستثمار الرأسمالي وآليات حركته يقوم على أساس الاستغلال الوحشي لقوة العمل الإنساني حيث أن حركة وتراكم رأس المال ومجمل العلاقات الاقتصادية في تلك البلدان خاضع كليا" لأحتياجات حركة وتراكم راس المال على الصعيد العالمي. وعلى هذا الأساس يستحيل على البرجوازية من دون السياسة الأستبدادية ومن دون قمع الحريات وسلب الحقوق ومن دون الأستعانة بالانظمة الدكتاتورية أن تحافظ على سلطتها السياسية التي تحمي وتخدم الاستثمار الاقتصادي القائم على الأستغلال الوحشي لقوة العمل. ومن هنا ينبع وهم الديمقراطية البرجوازية في البلدان الخاضعة للسيطرة الأمبريالية. ولكنه وعلى الرغم من وجود سقف معين من الحريات والحقوق في البلدان الراسمالية العريقة ينبغي أن لا ينخدع العمال والكادحين بها. لأنه يستحيل أن ينمو ويتطور الراسمال الأحتكاري من دون ذلك.

الديمقراطية والدفاع عن حقوق الطبقات المضطهدة إن ولادة وظهور الانظمة الديمقراطية تاريخيا قد رافقت عملية التحول التاريخي للمجتمع الانساني من المجتمع الاقطاعي الى المجتمع المدني. أما بهذا الخصوص فقد تحقق للإنسانية تقدما تاريخيا كبيرا تمثل بتحقيق الديمقراطية البرجوازية وسيادة علاقات الإنتاج الرأسمالي على العلاقات الأقتصادية. وهذا ما ساعد على إنقاذ المجتمع الانساني من براثن القيود الاقطاعية والمظالم التي كانت تلحق بالبشرية من جراء العصور المظلمة وسياسات الطبقة الاقطاعية. ولكن الديمقراطية في عهد سيادة النظام البرجوازي على العلاقات الاقتصادية العالمية ومع تعزيز سيطرتها الطبقية على المجتمع الإنساني فقد تغيرت هذه المفاهيم كثيرا من حيث المحتوى الطبقي والمعنى التاريخي الملموس. وبذلك ينبغي ان نميز بين الديمقراطية العمالية وديمقراطية بقية الطبقات الأجتماعية. وعلى الرغم من أن كل طبقات المجتمع قد إستفادت من التحول التاريخي للمجتمع الإنساني إلى النظام الراسمالي والتي رافقتها تحول سياسي إلى الديمقراطية البرجوازية ولكنه مع تعزيز السيطرة الطبقية للطبقة البرجوازية الصاعدة فقد تحولت الديمقراطية البرجوازية إلى اهم أداة سياسية للقمع والأستبداد الطبقي وبذلك فإن الديمقراطية قد فقدت معناه التاريخي المطابق للطبيعة البشرية. وما يهمنا من هذه المسألة فإن الديمقراطية البرجوازية قد ساعدت كثيراً الطبقة العاملة على تنظيم نفسها وتعبئة قواها الطبقية ونمو وعيها الطبقي بغية الاستعداد والتحضير لمعاركها الطبقية الهادفة إلى إلغاء نظام العمل المأجور وبناء النظام الأشتراكي على أنقاضه. وبهذا المعنى فقد أستفادت الطبقة العاملة من الديمقراطية البرجوازية. أما في المراحل التاريخية اللاحقة لهذه الحقبة من تاريخ النظام الراسمالي، وخصوصاً في مرحلة النضال ضد الامبريالية وظهور حركات التحرر الوطني في معظم بلدان العالم فقد نادت الكثير من الطبقات مثل البرجوازية الصغيرة وحتى العمال، ولا اقصد الطبقة العاملة عندما تكون مستقلة وعند وجود حزب سياسي يمثل الطبقة العاملة من الناحية الفعلية بل اقصد ان بعض الاحزاب التي ادعت الماركسية والتي تظاهرت بتمثيل الطبقة العاملة، بتبني الديمقراطية وتبني المنهج الديمقراطي في نظرتها السياسية وكانها تخدم الطبقة العاملة وبقية طبقات المجتمع الكادحة ولكنه مع إنجاز مهمات التحرر الوطني وقيام الأنظمة الوطنية فإن مجمل القوى السياسية والأجتماعية التي تبنت مثل تلك التوجهات قد تحولت إلى أنظمة أستبدادية ووحشية. وعليه

ففي المرحلة الراهنة فإن التوجه الديمقراطي بكل اشكاله لا يمكن ان يخدم مصالح العمال والكادحين بل ان المنهج الديمقراطي الوحيد الذي يدافع عن مصالح العمال والكادحين ويحقق اهدافهم الاقتصادية والاجتماعية هي الديمقراطية العمالية وانها من حيث المضمون الطبقي ومن حيث توجهاتها الفكرية والسياسية تختلف اختلافا جذريا عن الديمقراطية البرجوازية القائمة على النظام البرلماني وفصل السلطات.

الديمقراطية البرجوازية البرلمانية والديمقراطية العمالية المجالسية إن الديمقراطية في عهد النضال ضد الامبريالية، وكما أشرنا إليها فيما سبق، والتي تبنتها الكثير من الاحزاب والقوى السياسية والأجتماعية وجعلت منها منهجا سياسيا بالشكل الماركسي تحت تأثير ثورة اكتوبر العظمى وتحت تأثير المدى والعمق الإنساني للماركسية ومدى محبوبيتها إلى قلوب الجماهير . فقد شكل ذلك تناقضاً مستعصياً. ذلك لان الماركسية والديمقراطية هما شيئان مختلفان ومتناقضان لبعضهما البعض. فالماركسية هي علم لتحرير الطبقة العاملة وإنها كفكر وأيديولوجية تحمل مضمون طبقي عمالي ونقد ثوري أثبتت حتمية أنهيار مجمل النظام الراسمالي وإقامة الاشتراكية على انقاضه. بينما الديمقراطية هي اطار سياسي واجتماعي يجسد سلطة رأس المال. فاذا كانت الديمقراطية قد حققت في بداية ولادتها انجازا كبيرا للبشرية تمثل بالقضاء على النظام الاقطاعي وخلقها لسقف معين من الحريات والحقوق في البلدان الرأسمالية العريقة فهذا لا يعني ان الديمقراطية تدافع عن مصالح العمال والكادحين والشرائح والطبقات المظلومة في النظام الرأسمالي.

ان الديمقراطية هي طريقة للسلطة السياسية والليبرالية السياسية هي أيديولوجية ذلك النظام وتنادي بسقف معين من الحريات والحقوق إلى الحد الذي لا تتعارض مع المصالح العمومية للطبقة الرأسمالية وعلى هذا الاساس يمكننا الاستنتاج بان وجود بعض الحريات والحقوق في النظام البرجوازي ليس له علاقة بطريقة الحكم بل تتعلق بتوازن القوى الطبقية داخل المجتمع. وعلى هذا الاساس فإن الديمقراطية البرجوازية تعتمد على النظام البرلماني التي يجسد الإرادة الفردية وذلك لعلاقتها بالملكية الخاصة الرأسمالية وبموجب ذلك فيتم اختيار مجموعة من الاشخاص من قبل الرأسماليين وأحزابهم البرجوازية بمعزل عن الإرادة الجماهيرية ويتم انتخابهم وفق التصويت الجماهيري ليقوموا بتشكيل البرلمان البرجوازي الذي يعتبر مصدراً للسلطة التشريعية والقانونية ومن ثم يقومون بتكليف شخص موالي للأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة البرجوازية لتكون مصدرا للسلطة التنفيذية وكذلك تشكيل السلطة القضائية بنفس الاسلوب لتكون بمثابة السلطة القضائية.

ولهذا نرى أن النظام السياسي البرجوازي قائم على فصل السلطات وهذا ما يسهل سيطرتهم الطبقية على المجتمع. أما الديمقراطية العمالية فأنها تختلف من حيث المضمون والمحتوى الطبقيتين اختلافا كليا عن الديمقراطية البرجوازية. الديمقراطية العمالية المجالسية هي الوحيدة التي تدافع عن المصالح العمومية للطبقة العاملة. من الممكن تطبيق هذه الديمقراطية في كل مكان اذا توفرت لها الامكانية الموضوعية ولكن الديمقراطية العمالية تختلف عن الديمقراطية البرجوازية لانها قائمة على تحقيق إرادة الجماهير العمالية والغالبية العظمى من السكان ولذلك فإن اسلوب واليات ممارستها تختلف عن تلك الديمقراطية البرجوازية. حيث أن النواب العمال في المجالس العمالية يتم اختيارهم من قبل العمال أنفسهم ويتم انتخاب النواب على شكل هرم للسلطة تشكل الجماهير العمالية قاعدتها الأجتماعية وأعلى قمة في الهرم يسمى المجلس الأعلى. وتتركز كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد ذلك المجلس. وأهم خاصية لهرم السلطة في كل مؤسساتها وهيئاتها هو إمكانية عزلهم من قبل الفئات الجماهير الذين قاموا بانتخابهم كما وأن

امتيازاتهم في أية هيئة كانت وفي أي موقع كان من هرم السلطة لا تختلف عن امتيازات أي عامل في المصنع أو المزارع أو القطاع الخدمي. وبذلك فإن الديمقراطية العمالية وعلى عكس الديمقراطية البرجوازية تقوم على اساس جمع السلطات

هل المشاركة السياسية للمرأة تحقق الديمقراطية أم الديمقراطية تحقق المشاركة السياسية للمرأة؟ تهميش دور المرأة اجتماعيا و سياسياً في المجتمع منذ بدأ التأريخ البشري و حتى يومنا الحاضر، و حصر حركتها تحت ظل الرجل كتابع له في كل المجالات الاجتماعية، و حرمانها من كسب القوت و إبقاءها تابعاً للرجل اقتصاديا، و تجاهل دورها التربوي وإثبات دورها الحقيقي في تنشئة الأجيال ووضعها في الهامش دائماً إزاء المهام التي تتطلب منها مشاركة فعالة، وحبسها في بوتقة الرجل، و بالتالي حرمانها من ممارسة مهامها الوطنية والسياسية ومشاركتها في السلطة بحجج واهية، كل هذه الأمور مجتمعة وغيرها من الأذى النفسي و الأخلاقي الملحق بها على طول التأريخ، و بمختلف السبل هي من القضايا التي لا زالت تعاني منها المرأة والمجتمع على حد سواء، و الأمر الذي ترتبت عليه نظرة إجتماعية متخلفة لمكانة المرأة وأفرزت واقعاً متخلفاً ضحيته الأولى والأخيرة هي المرأة، والذي خلف ذلك الإرث الإجتماعي والأخلاقي الذي هو وليد العادات الإجتماعية والدينية المتحجرة المتخلفة الذي يتوارثة الأجيال عقداً بعد عقد، وبالرغم من أن هذا الموضوع يأخذ نصيباً لا بأس به من الكتابة والتحليل والدراسة، إلا أن النتائج المرجوة على خلفية تلك التحاليل والدراسات لا تزال دون المستوى المطمح إليه. لا داعي للخوض في السرد التأريخي لنضال المرأة وكفاحها من أجل نيل حقوقها، غير أن من المهم الإشارة إلا أن التحصيل الدراسي العالي على وجه الخصوص والإستقلال الإقتصادي والمشاركة في صنع القرار السياسي هي من أهم الحقوق التي تحقق للمرأة المكانة التي تطمح إليها في المجتمع، و التي توفر الأرضية الملائمة لولادة طموحات تليق بالأجواء الديمقراطية لأي مجتمع كان، فتلك الحقوق هي تحصيل حاصل لتحول المجتمع إلى الديمقراطية بطريقة طبيعية وليس بطريقة مصطنعة، على طريقة النظم الدكتاتورية التي تنادي بشعارات في السماء لا تنزل إلى أرض الواقع خوفاً من آثار ونتائج بروز الوعي النسوي ونهوضهن بمستواهن الذي سيرافقه نهضة إجتماعية حضارية فكرية تغير الواقع الإجتماعي من الجذور وتفرز ثورات فكرية سياسية علمية، تنير العقول و ترفض النظام الدكتاتوري والواقع المرير المترتب عليه، إذ ليس هناك مجتمع يرفض فيه الرجال فقط الواقع المرير الذي يصنعه الحكام المستبدين، فليست هناك ثورة بالمعنى الحقيقي للكلمة تنجح مالم تشارك فيه المرأة، وحتى الإنجازات التي حققتها المرأة في أي مجال كان طوال التأريخ كان نصيبها التهميش والإهمال وعدم الإعتراف، مما ترك آثارها السلبية على عقلية المرأة نفسها ونظرتها السلبية للحياة والمستق.

يقال أن السياسة فن الممكنات، وبما أن الديمقراطية فن من الفنون السياسية و عملية من العمليات التي تتحقق مع أو إثر التغييرات السياسية، والتحولات التي تمر بها المجتمعات من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، وبناء مؤسسات ديمقراطية سليمة، فإن السياسة وكونها فن الممكنات تتيح الأرضية المناسبة لإعادة التوازن للميزان الإجتماعي المختل من خلال تهيئة الظروف المناسبة لدخول المرأة فعلياً إلى معترك السياسة بإعتبارها الجزء الفعال في المجتمع و طاقة إنتاجية غير مستفاد منها، و تخطي العقبات بإتجاه تفعيل قدراتها ديمقراطياً و الإستفادة من إمكاناتها السياسية، من أجل تحقيق المشاركة السياسية لها وعلى مستوى السلطة تحديداً . فلولا مشاركة المرأة في دفع دفة الحكم جنباً إلى جنب مع الرجل، لن تكتمل المعادلة السياسية و الإجتماعية في المجتمع، ولن يتوازن المجتمع سياسياً في عملية التحول الديمقراطي، فمن غير الممكن تحول العالم الذكوري ديمقراطياً وتطبيق مباديء الديمقراطية فقط من قبل الذكور، وأن يكون دور المرأة مقتصراً على الإستظلال بظل الرجل تحت شجرة الديمقراطية، أي أن تنال نصيبها من الديمقراطية

وهي جالسة في ظل رجل، وإختفى الرجل غابت شمس الديمقراطية من حياتها، وإنما عليها أن تنتقل بمكانتها إلى جانب الرجل و أن تنتزع حقوقها وواجباتها السياسية والإجتماعية في ظل الديمقراطية بيدها.. فلو أخذنا بالمقولة التي مفادها أن مستوى رقي المجتمعات تقاس بدرجة رقي المرأة في ذلك المجتمع، فمن البديهي أن نضيف أن من أهم العوامل التي يجب أن تقاس بها درجة رقي ووعي المجتمعات هو قيام المرأة بمهامها السياسية ووظيفتها الوطنية بشكل فعال و مشاركتها في صنع القرار السياسي، لذا يمكن القول أن أية حكومة في الدنيا لن تنجح في إقرار و تثبيت مباديء الديمقراطية، في ظل تهميش دور المرأة، وإذا لن تفسح المجال أما الكادر النسوي لأن تقتحم الميدان السياسي والمشاركة الفعالة في صنع القرار السياسي من مستويات عليا في المجتمع و السلطة و الحكم. فلو أخذنا الأسرة مثالاً مصغراً لمفهوم السلطة وممارسة السياسة، ولو مسحنا مفهوم المجتمع الأبوي والذكوري من القواميس الفكرية المتخلفة، وأخذنا في نظر الإعتبار أن الأسرة هي حكومة مصغرة، فإذا إنعدم فيه دور الأم أو المرأة في إدارتها، على إعتبارها الجزء المهم إلى جانب الرجل (ولا أقول بعد الرجل)، ستكون للأسف أسرة غير صحية وبالمفهوم التقليدي أسرة قائمة على مبدأ السلطة الأبوية والحكم الذكوري، بالتالي سيتحول شكل الحكم فيها شيئاً فشيئاً نحو نوع من الدكتاتورية الأبوية، التي تمارس سلطتها من داخل أسرة صغيرة، وتُنشيء جيلاً إنغرست فيهم صورة الأسرة التي تنعدم فيها سلطة الأم ولا تؤمن بقدرات المرأة التي من المفترض أنها نصف المجتمع، وينشأ جيل لا يفهم معنى أن تكون المرأة نصف المجتمع، إذ يقتصر دور المرأة أمام عينيه و في وجود رجل مستبد إلى مخلوق مهمته في الحياة إنجاب الأطفال والسهر على راحة الرجل و أطفالها، و هكذا تأتي الأجيال اللاحقة التي تأخذ الحكمة من الجيل الذي قبله.. وعليه فإن بناء السلطة في أجواء ديمقراطية مئة بالمئة تتيح للمرأة المشاركة الفعلية في صنع القرار السياسي، هو الذي يهيئ الأجواء المناسبة لولادة مجتمع قائم على العدالة وإحترام حقوق الإنسان.

من هنا يجدر بنا أن نسأل هل يجب أن تشارك المرأة في صنع القرار السياسي لكي تتحول الدولة ومعها المجتمع إلى دولة ومجتمع قائمين على أساس نظام ديمقراطي؟ أم يجب أن تتحول الدولة أولا سياسياً إلى نظام ديمقراطي ومن ثم تهيء هي الطريق السهل لولوج المرأة في عالم السياسة والمشاركة في صنع القرار السياسي، أي أن تناول الدولة لقمة المشاركة السياسية للمرأة، بمعنى آخر أن تنتظر المرأة قرار الرجل لكي تشارك في صنع القرار السياسي، تلك الخطوة التي لا تأتي أبداً من جانب الرجل مالم تتحرك المرأة بنفسها. الأمران لازمان وملزمان لبعضهما، لكن لو أن المرأة أجهدت نفسها وإقتحمت الميدان السياسي بنفسها، وفرضت وجودها، من ثم تخلق هي لنفسها الأرضية المناسبة التي تمارس عليها واجباتها السياسية التي تؤمن بها، وتعمل على إكتساب ثقة المجتمع بها على أنها نصف و نصف مهم من جسد المجتمع، والتي تهيئها لمرحلة صنع القرار السياسي، لكان الأجدر والأنفع. مع أن أي مشاركة سياسية فعلية للمرأة في صنع القرار السياسي هو تفعيل حقيقي لمباديء الديمقراطية، وبالتالي التفعيل الحقيقي للديمقراطية لن يكتمل مالم تشارك المرأة سياسياً في صنع القرار السياسي في بلدها. وانهاء ظاهرة عدم تمكن المرأة من تفعيل دورها السياسي فهي سياسية ماهرة من خلال بناء اسرتها فمن يستطيع ادارة اسرة فهي بالتأكيد ستدير وطن بكامله لان الاسرة هي اصغر خلية واهم خلية في بناء مجتمع ديمقراطي إنَّ تقييمَ القضايا التي تَحياها المرأة أولاً في المجتمعِ ضمن أبعادِها التاريخيةِ – الاجتماعيةِ يتحلى بالأهمية.

جمعية (خويبون)

هەواڵنامەی کتێب

دلاور زنكي

بعد انهيار ثورة الشيخ سعيد بيران عام /1925/ شرعت الحكومة التركية بممارسة سياسة الضغط والإكراه (التتريك)، وبدأ منجل حقدها يحصد الأخضر واليابس بلا تمييز، ثم بدأ عنفها الدموي يطال قتل الصغير قبل الكبير، وهمجيتها تدمر القرى والمدن الكردية بكل قسوة ووحشية، وتهافتت مذعورة على تجريد العشائر الكردية من كل أنواع الأسلحة، وتعتقل أفراد كل أسرة تجد في دارها قطعة سلاح، لترعب كل ساكن ومتحرك على مناطق كوردستان. لتشلّ كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومارست سياسة التهجير القسري ضد الكرد، فأبعدت مئات الآلاف من الكرد عن ديارهم ومناطقهم، وحولوا كُردستان إلى جحيم. وابتكرت أسلوب تسليح الموالين لها في القرى الموالية، واتخذت كافة إجراءاتها الأمنية لفرض السيطرة على المناطق الكردية، عبر نقل الموظفين المحليين وتعيين البديل الموالي، وفرضت زيادة على نسبة الضرائب. ونتيجة لتلك الممارسات فرط شمل الأعضاء في الجمعيات السياسية والوطنية، والتجئوا إلى سوريا والعراق وأوروبا، ورغم تمادي الحكومة التركية في أساليبها القمعية، إلا أنها لم تستطع النيل من صمود وعنفوان الكرد، أو إضعاف إرادتهم القومية، أو ردع مظاهر طموحاتهم وأمانيهم المتعلقة بمستقبل كردستان. فكانت تصلهم (وهم في ديار الغربة) أخبار الثورة التي كانت نيرانها تتقد في جبال جابكجور وفارقين وساسون وآكري.

وأمام استمرار همجية الحكومة التركية دون توقف. تداعى الساسة والمثقفون وزعماء العشائر والشخصيات الاجتماعية (الذين لجئوا لخارج تركيا) للالتقاء في لبنان، وعقدوا اجتماعهم الأول في بيروت. فتلاقت آراءهم على البنود التالية:

ـ ضرورة انعقاد مؤتمر عام يجمع المنظمات الكردية من أجل دمجها وتوحيدها، وتشكيل حركة كُردية واحدة، ذات برنامج ومنهاج موحد، للسير وفق سياسة منهجية منظمة ومدروسة.

ـ إحداث مركز (موقع عام) لتأييد ومناصرة ثورة جبل آكري، واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة بشأنها، ومتابعة أحوالها السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية .

ـ إنشاء جمعية سياسية تنهض بأعبائها (بكتمان شديد)، تناضل من أجل كُردستان مستقلة.

عقد المؤتمر العام يوم 1927/10/5 في بيروت (بحمدون) وفيه تأسست جمعية خويبون. ولم تكن جمعية خويبون تظهر عن أهدافها أو دستورها في وثائقها وكتاباتها أو منشوراتها. بل كانت تقدم خدماتها للأكراد بصمت، وتعمل تحت شعار: خويبون جمعية قومية كردية.

تشكلت الجمعية وقررت ما يلي:

1 ـ إلغاء جميع المنظمات الكردية الموجودة. وصياغة تنظيم كردي جديد يضم جميع الأعضاء السابقين، مع إبقاء الباب مشرعاً لاستقبال أعضاء جدد .

2 ـ إطالة فترة الحرب الثورية الموجهة ضد الحكومة التركية، والاستمرار حتى لا يبقى موقع قدم لأي جندي تركي فوق أرض كُردستان .

3 ـ يتوجب (قبل إشعال فتيل الثورة العامة والشاملة) مراعاة ما يلي:

أ ـ تبيان العشائر الكردية وتعيين قائد عام لها.

ب ـ تسليح المحاربين (الجنود والضباط) بأفضل أنواع الأسلحة.

ج ـ إنشاء معقل محصن للقيادات العليا في أحد الجبال العالية في كُردستان، وتسمية قائد عام للثورة .

4 ـ إنشاء علاقات وروابط أخوية وصلاتٍ متينة مع الدولة الإيرانية والشعب الفارسي .

5 ـ إنشاء علاقات حسنة مع الحكومة السورية والحكومة العراقية.

باشرت جمعية خويبون أعمالها القومية، فأقامت العلاقات برؤساء العشائر، والسياسيين والأسر الكردية الكبيرة، في داخل البلاد ليكون الجميع متأهبين لخوض المعركة.

وسعت خويبون رقعة أعمالها النضالية يوماً بعد يوم، وتمت الاتصالات مع الكرد المقيمين خارج البلاد. فازداد عدد أعضاءها في جميع أنحاء كُردستان، وفي أمريكا وأوروبا. كما أنشأت علاقات راسخة مع الكرد في كل أجزاء كُردستان.

دور جمعية خويبون (في المجال العسكري):

في واقع الحال لا يمكن الفصل بين منتسبي جمعية خويبون وثوار آكري (آرارات). فالجانبان عملا معاً (كلٌّ يُكمل الآخر) لهدف واحد، فتأجيج نار الثورة طوال أعوام /1927 ـ 1930/ واستمرارها كان بفضل جهود أعضاء جمعية خويبون المعنوية والمادية والسياسية.

ثورة آكري (آرارات):

عيّن الجنرال إحسان نوري باشا قائداً عاماً للثورة، وأُرسِلَت إليه الراية الكردية، وشعار جمعية خويبون، ليتخذهما رمزاً لضباطه وجنوده، على ميادين المعارك في جبال ووديان وسهول آكري، وكُلِّف إبراهيم باشا هسكي تيلي (برو هسكي) مديراً للشئون والأعمال المدنية خلال الثورة. كثف الثوار انتشارهم على رقعة واسعة خلال المعارك، فاحتلوا جبل آكري الكبير، وآكري الصغير، ثم احتلوا مناطق توروباخ، وكلهي، وتنديروك، وآلداغ، ومليج، وكيرك، وإيرهَبَش، وزيلان، وأياغا، وباركير، وديادين.

الإعداد لثورة (كُردستان الغربية) نحو الشمال (كُردستان الشمالية):

عشية يوم 1930/8/4 وبعد مداولات مستفيضة حول شأن ثورة آكري، ولتفعيل الزخم لإنجاحها بالسرعة الممكنة، اتخذ أعضاء جمعية خويبون قرارهم بفتح جبهة مساندة لها، تنطلق من كُردستان الغربية نحو الشمال لتحرر الأراضي التي أمامها حتى الالتقاء مع الثوار في أكري. وأعدت الخطة لتبدأ من جرابلس على نهر الفرات وتنتهي في عين ديوار على نهر دجلة، تنطلق معاً من /6/ محاور (جبهات) يقودها أعضاء من خويبون كالتالي:

1 ـ محور منطقة كوباني (عين العرب) بقيادة العم أوصمان صبري، وقوات المحور بإمرة الشقيقين بوزان شاهين بك، وأخيه مصطفى بك رئيسي عشائر البرازية، والمهمة توجيه الجميع إلى أورْفه ومرعش، بإشراف العم أوصمان صبري للوصول إلى أراضي عشائر المرديسان .

2 ـ محور منطقة سري كانيه (رأس العين) بقيادة محمد بك بن ابراهيم باشا المِلّي، والمهمة توجهه إلى ويران شهر .

3 ـ محور منطقة دربيسيه بقيادة الشقيقين أكرم بك جميل باشا وأخيه قدري، والمهمة توجهه إلى ناحية ماردين .

4 ـ محور تربه سبيه بقيادة حاجو آغا رئيس عشيرة هفيركا، والمهمة توجهه إلى أراضي منطقة هفيركان .

5 ـ محور ديركي بقيادة جلادت بدرخان، بمساعدة كل من محمد بك بن جميل باشا، رسول آغا رئيس عشيرة زيلان، وعدد من زعماء مناطق بوتان .

6 ـ محور تل شعير بقيادة جميل سيدا، بمساعدة صلاح الدين وأخيه "أبناء عم الشيخ سعيد بيران"، وينطلق التحرك من منطقة نصيبين.

وللتنويه: لم ينفذ أعضاء خويبون خطة الثورة هذه.

جمعية خويبون (نشاطاتها السياسية والاجتماعية والثقافية):

إضافة لدعم ثورة آكري عسكرياً ولوجستياً، كانت غاية خويبون إثارة انتباه الرأي العام العالمي، وجذب الأنظار إلى وضع الكرد في كُردستان، إضافة لتلك الخدمات الكبيرة التي حمل أعباءها أعضاء جمعية خويبون، وتطبيقاً للفقرة /17/ من دستور الجمعية. فقد أوصت خويبون الكتاب والشعراء والمطربين والمنشدين القيام بأداء دورهم الإعلامي، بتوعية أبناء الشعب الكردي، وتنويرهم عبر إثارة مشاعرهم وعواطفهم تجاه الجرائم التي ارتكبها ويرتكبها الأعداء بحق الكرد، وبث روح الحمية في نفوسهم. وعن ذلك يقول الكاتب روهات آلاكون: {هي المرة الأولى التي تعتمد مؤسسة كُردية على الفولكلور والنشاط الأدبي في نضالها القومي}. إضافة لتلك النشاطات فقد أصدرت خويبون مجموعة كتب بلغات كُردية وعربية وتركية وفرنسية وانكليزية، وأثناء ثورة آكري أصدرت صحيفة كُردية باسم آكري. ونشرت أحدى أعدادها نشيد الثورة العسكري، المؤلف من /9/ مقاطع، وكانت الصحيفة توزع في داخل البلاد وخارجها، وكلمات النشيد:

آكري قد كنت ناراً.

كنت دوماً شامخ الهامة.

كنت مشعلاً فوق كُردستان .

اتقد يا آكري .. اتقد يا آكري.

كانت الجمعية خلال الثورة تنشط بإصدار المنشورات والبيانات، لتأجيج الشعور القومي عند الكرد. وقد كلفت الشيخ عبد الرحيم كارسي بالتوجه إلى ميادين الثورة (في الشمال)، واستشهد خلال تأدية واجبه القومي . وبسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة لكرد الجزيرة، عقدت خويبون بتاريخ 1932/9/24 اجتماعاً خاصَّاً لدراسة الحالة، لمؤازرة الفقراء والمساكين لأكراد الجزيرة. كما أقامت علاقات مميزة مع حزب هيوا (كرد العراق). وقررت تأسيس نادي (جوان كُرد) في مدينة عامودا صيف عام /1935/. ولدعم القضية الكردية افتتحت إذاعة كُردية في بيروت يوم 1941/3/5 بإدارة الدكتور كاميران بدرخان الذي كان يشارك في بث القسم الكردي من إذاعة الشرق الأوسط في بيروت، وكان البرنامج يذاع في الأسبوع مرتين /يومي الأربعاء والجمعة/. ومن جهة أخرى فالجمعية جددت ورسخت علاقاتها مع الملا مصطفى البارزاني، وأثناء حركته الثورية خلال الفترة بين أعوام /1943 ـ 1945/ أرسلت الجمعية العلم الكردي إليه ليرفرف على ذرى جبال كردستان. وفي عام /1945/ توجهت جمعية خويبون وبمشاركة حزب هيوا، بتقرير إلى مؤتمر سان فرانسيسكو يطلبون فيه مناصرة أعضاء المؤتمر ودعمهم للحقوق الكوردية. وأرسلت الجمعية ممثلها قدري جميل باشا في عام /1946/ إلى مهاباد للمباركة لتقديم التهاني بقيام جمهورية كردستان.

الأعضاء المؤسسون لجمعية خويبون:

جلادت بدرخان ـ علي رضا (نجل الشيخ سعيد بيران) ـ الدكتور شكري محمد سكفان ـ حاجو آغا ـ بوزان شاهين بك (رئيس عشيرة برازان) ـ مصطفى شاهين بك ـ امين أحمد (رئيس عشيرة رِمّا) ـ المفكر ممدوح سليم ـ بدرالدين آغا حبسبني ـ توفيق جميل ـ فهمي لجي (كاتب الشيخ

سعيد) ـ ملا أحمد شوزي ـ فَقَهْ عبد الإله الجزيري ـ كامل أفندي ـ كريم أفندي. هؤلاء كانوا أعضاء اللجنة المركزية، باستثناء فقه عبد الإله الجزيري وملا أحمد شوزي. أما الأعضاء الذين ساهموا في تأسيس وترسيخ دعائم جمعية خويبون، في غربي كُردستان (كردستان سوريا)، أي المناطق المسماة تحت الخط الحديدي (Binxet) وهم: جلادت بدرخان ـ كاميران بدرخان ـ خليل بك بدرخان ـ ثريا بدرخان ـ الشيخ عبد الرحمن كارسي ـ الدكتور أحمد نافذ ـ نورالدين ظاظا ـ حاجو آغا ـ قدري جميل ـ أكرم جميل باشا ـ حمزة بك مكسي ـ الدكتور نوري درسيمي ـ شوكت زلفي بك ـ أمين بروسكى ـ الشيخ عبد الرحمن ـ محمد مهدي ـ طاهر (شقيق الشيخ سعيد) ـ عبد الرحمن علي يونس ـ عارف عباس ـ ممدوح سليم ـ توفيق جميل ـ أوصمان صبري ـ جميل سيدا ـ قدري جان ـ رشيد كُرد ـ حسن هشيار ـ جكرخوين ـ أحمد نامي ...الخ. ومن غرب كوردستان: محمد علي شيخموس (شويش) ـ سعيد آغا ـ عبدي تيلو ـ حاجي عبد الكريم ـ ملا صادق ـ ملا علي (توبز) ـ الدكتور خالد قوطرش ـ أوسي حرسان ـ ابراهيم قجو ـ سيدايي تيريز ـ أوصمان آلوسي ـ علي عمر ...الخ.

كان للبدرخانيين دوراً هاماً في مسيرة جمعية خويبون، فبقيادتهم كانت تتحرك، فقد كان جلادت بدرخان وهو أحد أبرز المؤسسين الأوائل للجمعية، قد أدار شئونها بحكمة وروية بالغة في ظروف تأسيسها الصعبة، حين كان رئيساً للجمعية خلال الأعوام /1927–1932/، ويؤكد عدد من الباحثين أمثال باسيل نيكيتين، وأ. ك الفانيستون، وأرهارت فرانز، ونظمي سفكن، الذين ذكروا دوره الايجابي في أبحاثهم وكتبهم بصفته رئيساً لجمعية خويبون . فلقد كان جلادت بدرخان يقوم بدور المشرف والمعد لطباعة ونشر منشورات جمعية خويبون. وخليل بك بدرخان إلى جانب عضويته في جمعية خويبون في بيروت، كان يقوم بتأدية كافة الأعمال التي توكل إليه لصالح الجمعية. بينما كان الدكتور كاميران بدرخان موجهاً للأعمال في جمعية خويبون، إلى جانب كونه المسئول عن الأمور المالية، وإضافة لتلك المهام كان قد افتتح محطة إذاعية في بيروت وعمل فيها معداً ومذيعاً للبرامج التي كانت تبث اللغة الكردية. أما ثريا بدرخان فكانت سفيرة الجمعية والمكلفة من قبل الجمعية بالسفر إلى دول أوروبا وأمريكا، لتأسيس فروع للجمعية فيها لجمع شمل الكورد، وجمع التبرعات من المغتربين لتفعيل نشاطات الجمعية وفروعها في الداخل والخارج. فقد زارت إيطاليا ومكثت فيها /15/ يوماً التقت خلالها بموسوليني، ثم غادرتها إلى اليونان، ومنها إلى أمريكا.

بعد انهيار ثورة آكري وإخفاق أعمالها المسلحة، لجأ جلادت بدرخان وبعض رفاقه إلى العمل الثقافي وخدمة اللغة الكردية، فأصدر مع شقيقه الدكتور كاميران بعض الصحف والمجلات في سوريا وبيروت، مثل: هاوار، وروناهي، وروزا نو، وستير، وألفا ونشرا كتبا تعنى باللغة الكردية والثقافة الكردية والأدب الشعبي (الفولكلور) والتاريخ.

ظهرت خلافات وخصومات كثيرة بين الأعضاء المؤسسين لجمعية خويبون، فعندما تقرر مهاجمة الدولة التركية من غربي كُردستان نكث الكثيرون من رؤساء عشائر الكرد وزعماءهم بوعودهم، وكان ذاك التراجع عن العهد سبباً لفقدان ثقة أعضاء الجمعية، بالأطراف التي تعهدت في تنفيذ خطة الثورة من كُردستان سوريا ثم خالفت العهد. فبعد إخفاق الثورة وانهيار الحركة التحررية، اشتدت الخلافات لتتحول إلى نزاعات بين الأعضاء، وقد سارع بعضهم إلى اعتزال العمل في الجمعية وعن أداء التزاماته القومية .

كانت الحكومة التركية تسعى بكل جهدها وقوتها للإطاحة بجمعية خويبون وإزالتها، واستخدمت في سبيل هذا السعي أساليب الإغراء، فأصدرت العفو العام عن المشاركين في ثورة آكري. مستهدفة من وراء قانون العفو، تمزيق وحدة صف أعضاء جمعية خويبون، وقد حدث بعد صدور

العفو أن تخلى بعض الأعضاء عن عضويتهم في الجمعية، مثل علي رضا، وأمين بريخاني في عام /1928/، بينما اعتزل عن الجمعية شكري سكبان فيما بعد. ومما لا شك فيه أن هذه القطيعة التي مارسها الأعضاء أثرت على الروح المعنوية لأعضاء خويبون. فبدأ الإحباط يتسلل داخل نفسية الأعضاء يوماً بعد يوم، ولا سيما بعد استغناء الجمعية عن خدمات الدكتور كاميران بدرخان، فاضطر جلادت بدرخان (شقيق الدكتور كاميران) أن يترك العمل مع الجمعية، لتصل جمعية خويبون إلى حالة من اليأس والقنوط والضعف. إضافة لذلك تفاقم الخلاف بين الأعضاء حول اعتراض بعض الأعضاء على وجود ممثل حزب الطاشناق ألأرمني كعضو في اللجنة المركزية للجمعية، حسب البند /8/ من المعاهدة المؤلفة من /19/ والمبرمة بين الكرد والأرمن، وأسباب الاعتراض هو التخوف من تدخل الطاشناق في العمل الداخلي للشأن الكردي، ومن الأعضاء المعترضين: ممدوح سليم، والشيخ عبد الرحمن كارسي وأوصمان صبري، وأيدهم أبناء جميل باشا. إلى جانب ذلك كانت النزاعات الشخصية مستمرة حول زعامة الجمعية بين العائلتين، البدرخانية وأبناء جميل باشا. فلقد أتت على أعضاء جمعية خويبون أيام وسنوات مليئة بنكث العهود، وغدر الأصدقاء، ومكائد الأعداء. وإلى سلسلة من عمليات السلب والنهب والبطش والدماء والقتل والخراب والدمار، والإبادة الجماعية، والنفي ألقسري في أجواء مجتمعات كُردية يخيم عليها الجهل كل ذلك من جهة. ومن جهة أخرى مرَّوا بمراحل مشرفة، مفعمة بالبطولة، والانتفاضة، والصدق الكفاح، والإخلاص والوفاء لوطنهم كردستان.

والمؤسف أن الكرد (أنفسهم) كانوا سبب هزائمهم المنكرة مراراً وتكراراً، ولم يأخذوا من الماضي العبر والدروس، ولم يتعلموا من الأحداث المؤلمة التي ألمّت بالكرد وكردستان، فلا زالوا سائرين لا يبالون بأخطائهم، ولا يفكرون في تصحيحها. فمن الأخطاء الفادحة مع بداية انتفاضة (ثورة آكري) أن الكرد ارتبطوا بأنظمة تقاسمت أجزاء كُردستان واعتمدوا على دعمها لهم وخاصة إيران. فلولا العلاقة التآمرية الخفية بين الدول المتقاسمة لكردستان وتجاورها، لما استطاع الترك زعزعة نشاط وعمل جمعية خويبون الكردية السياسية. وعليه فكان من الضروري وقبل إشعال فتيل الثورة، التأهب والاستعداد التام واختيار الزمان المناسب، وتعبئة الجماهير وإشراكهم بالثورة، وإيجاد مصادر إمداد دائمة لإنجاح الانتفاضة .

ولعلَّ جُلُّ الذين ساهموا في تأسيس جمعية خويبون، من رؤساء العشائر، والبكوات، والمشايخ ورجال الدين (الملالي)، والبرجوازيين الصغار، ممن كانوا يأملون عبر الجمعية أن ينالوا مآربهم، فلم تتحقق آمالهم عبرها، ولم تعد الثورة مصدر للمنافع لهم، لذلك أداروا لها ظهورهم. وهكذا فإن القيادات الدينية والبرجوازية والعشائرية لم تستطيع إحراز أية مكاسب قومية للكرد. وما يزال الواقع الكردي (حتى يومنا هذا) مرآة لتلك الأيام الماضية .

المراجع:

ـ (آلاكوم)، روهات ـ خويبون وثورة آكري ـ ترجمة ونشر: رابطة كاوا للثقافة الكردية، بيروت ـ ط1 عام 2001.
-مذكرات احسان نوري باشا.ترجمة: صلاح برواري. دمشق.
-مذكرات ملا احمد شوزي ـمخطوطة- باللغة الكردية. من ارشيف سعيد شوزي.
-مذكرات حسن هشيار-مخطوطة- باللغة الكردية. من ارشيف حسن هشيار.
-مجلة هاوار (1-57). جلادت بدرخان. دمشق. 1932-1943م.
-مجلة آكاهي، حسن هشيار. (1-19)، قامشلي. من ارشيف حسن هشيار.

دراسة عن نينوى ولاية الموصل تاريخياً وسياسياً

اعداد : بسام خلو

منال حج علي

هەوالنامەی کتێب

اسم المدينة نينوى:

يذكر المؤرخون بأنه نينوى كانت موجودة في عصور ما قبل التاريخ، وقد أصبحت مدينة مهمة لوجود معابد قديمة جداً فيها، تعود إلى فترة سبقت كونها عاصمة الآشوريين، وهذه المعابد عائدة إلى ننهورساغ (ninhursag) إلهة النظام الجبلي في الشرق والشمال ويستدل عليها بالنجمة التي تعني ستيرك باللغة الكردية (star ستار)، و بالعربية عشتار، وقد كتب في نص للملك شلمنصرالأول على مخاريط طينية عثر عليها في نينوى، بأن هذا الملك رمم بعض أجنحة معبد ستار التي أصابها التصدع على إثر هزة أرضية تعرضت لها، وتقرأ العلامة المسمارية التي كتب اسم المدينة هنا بصيغة (اورو) تأتي بالعربي معناه (اليوم)، وهناك ثلاث صيغ لاسم المدينة (أورو) بالطريقة المقطعية الصوتية في هذا العصر وهذه الصيغ هي (ني- نو- نيو) بمعنى الجديد.

وسميت نينوى باسم (نيوأردشير) (erdÊsÊra Ênû) وتدعى بالعربية أراضي الأسود الجديدة نسبة إلى الملك أردشير الأول، وقد لاقت اهتماما كبيراً من قبله وكانت فترة حكمه أواخر القرن الثاني في المرزبان وحكم مدينة اصطخر وسيطر على كثير من بلاد فارس والمدن المجاورة ل (كرمان وأصفهان ونينوى)، وسميت باسم مسبيلا حسب الرحالة اليوناني زينفون في رحلته عام (401 قبل الميلاد) وسميت باسم الحصن العبوري أي الحصن الغربي وقت الآراميين وسميت باسم الموصل.

هناك من يقول بأن الاسم (الموصل) جاء نسبة إلى كلمة مسبيلا، والبعض الآخر يقول جاءت التسمية لأنها تصل بين نهري دجلة والفرات، وأيضا لأنها كانت تصل بين بلاد الشام وخرسان ولهذا سميت بالموصل.

أما التسميات التي وردت بعد الفتح الإسلامي عام (17 للهجرة) باسم أم الربيعيين لأنها منطقة معتدلة دافئة (الربيع – الصيف).

وسميت باسم الحدباء نسبة إلى قلعة الحدباء أو إلى احدداب في نهرها واعوجاج في جريانها.

وسميت باسم الخضراء لأنه يتوسط مدينة الموصل نهر دجلة وفيها الغابات الخضراء المكتظة بأشجار الصنوبر والبلوط وغيرها وفي فصل الربيع تكسو سهولها وهضابها لوحة خضراء.

وسميت في القرن الماضي باسم أم الرماح لأنها بسبب الحروب كانت تدافع ضد الغازيين وهذه تسمية عربية.

قبل أن نوضح ونتعمق حول مدينة نينوى في أثناء التاريخ القديم قبل الميلاد بظهور الحضارة الجديدة وهي حضارة آشور، اللذين ينحدرون من العرق السامي، وتأسست هذه الامبراطورية حول أربع مدائن ترويها مياه نهر دجلة وروافده، وهي آشور و محلها الأن قلعة شرقاط،وأربيلا وهي أربيل الحالية (هولير)، والكلخ وهي الآن نمرود ونينوى.

كشفت بعثة أثرية حديثة في (تبي جورا) بالقرب من موقع نينوى عن بلدة يرد كاشفوها الفخورون تاريخها إلى عام (3700 قبل الميلاد)، رغم ما فيها من هياكل وقبور كثيرة وأختام إسطوانية متقنة النقش وأمشاط وحلي، ورغم ما عثروا عليه فيها من نرد هو أقدم نرد عرف في التاريخ (حسب المؤرخين)، وسمى الإله آشور احدى مدنها باسمه، وقام بعد ذلك على كامل ذلك البلد. وفي هذه المدينة كان يسكن أقدم ملوك هذه الأمة، وقد بقوا فيها حتى تعرضت هذه المدينة لحر الصحراء هذا من جهة، ومن جهة أخرى هاجمهم جيرانهم البابليين، ولذا اختاروا مكانا جديدا للاستقرار أكثر أمنا وأقل حرارةً وتصحراً بسبب قوة مياه نهر دجلة وهذه المدينة هي نينوى.

ومن جهة أخرى أمنوا حدود الحماية الطبيعية بسبب نهر دجلة، والمساعدة في الاعمار والتوسع والزراعة والصناعة، يعني موقع جيوستراتيجي (موقع في غاية الأهمية).

ولم تكن مدينة نينوى إلا العاصمة الثانية للإمبراطورية الآشورية، وإن اسمها كما توضح مأخوذ من آلهة الامهات نينا إشتار (ستار) من كلمة ستيرك لأن الآشوريين أخذو علمهم ودينهم بالأغلب من السومريين، وأكد الباحثون أن السومريين ليسوا من العرق السامي، وهذه حقيقة مؤكدة و كان عدد سكان نينوى ثلاثمائة ألف نسمةفي أيام مجدها في عهد آشور بانيبال، وإن السكان وخاصة الأقدمين قبل قدوم الآشوريين كانوا من الميتانيين– الحيثيين... ويقول (وول ديورانت) ومن الكرد سكان الجبال، وقسم آخر من الساميين اللذين وفدواإليها من بلاد الجنوب (من أمثال بابل وآكاد)، ولهذا بعد احتلال الآشوريين لهذه المدينة أصبحت خليطا من الكرد الميتانيين ومن الساميين وأخذوا جميع الصلاحيات بأيديهم أي الآشوريين. كانت اللغة والفنون آتية من سومر سابقا لكن صاغوها فيما بعد صياغة جديدة جعلتها لا تكاد تفرق في شيء عن لغة أرض بابل وفنونها.

وبذل الآشوريين في اصلاح الأرض البور من القوة والنشاط، وأصبحت لديها فائض من غلاتها الزراعية.

الفنون والأدب :

شجع الآشوريين على الفن المعماري والنحت في مدينة نينوى ويتضح ذلك في بناء الهياكل والقصور وتزيينها، وأمروا عددا كبيرا من الكتبة بأن يجمعوا وينسخوا كل ما خلفه السومريين والبابليين من آداب، ووضع ما نسخوه وما جمعوه في مدينة نينوى وضمن مكتبتها العظيمة.

وهناك وجدها علماء هذه الأيام سليمة بعد أن مرت عليها أكثر من خمساً وعشرون قرناً من الزمان حيث كانت هناك ألواح أدبية.

وأكثرية النقوش في نينوى هي نقوش الحيوانات، ولم ينجح أي فن قديم وحديث كالفن الآشوري في نحت مناظر الحرب والصيد من الأسود – خيلاً – معزاً – كلاباً ودببة وطيور.

واللبؤة الجريحة التي عثر عليها في قصر سنحاريب بنينوى، وقصر سنحاريب في نينوى قصر ملكي سماه (المنقطع النظير) يفوق ضخامة كل القصور القديمة.

وكان من عادة الغزاة الآشوريين، نقل أهل البلاد المفتوحة إلى بلاد أخرى بعيدة، من أجل مزجهم فيها مع سكانها الأصليين لكي يفقدوا وحدتهم وكيانهم، ويقلل الفرص السانحة لهم من أجل العصيان والهدف منها منع الثورات ومع ذلك لم تنجح.

وواصل (عسر هدن) توسيع نينوى وإعادة ما تهدم من عمائرها،فقد كانت اثنتا عشر ولاية تقدم إليه حاجته من المواد والرجال، ونقل إلى بلاده آراء جديدة عن العمران والنقوش، ولما أتم بناء قصوره وهياكله ملأها بالتحف التي غنمها من جميع بلاد الشرق الأدنى وبما رأى فيها من روائع الفن.

خاتمة الإمبراطورية الآشورية وتأثيرها على نينوى :

إن الملك (العظيم) الملك القادر، ملك العالم، ملك آشور أخذ في آخر أيامه يندب في سوء حظه، ومهما تكن ميتته فقد كانت نذيرا بما سيؤول إليه أمر بلاده ورمزاً لآخرتها لقد كانت هي الأخرى مقبلة على الفناء لأسباب بعضها من صنع يده.

ذلك أن حياة آشور الاقتصادية كان جل اعتمادها على ما يصل إليها من خارجها، أسرف ملوكها في الجري على هذه السياسة، فكان مصدر حياة البلاد هو الفتوح الخارجية التي تأتيها بالمال الوفير من الغنائم والمتاجر، وتلك سياسة تعرضها للخراب في أية لحظة اذا ما هزمت جيوشها في واقعة حاسمة، وكان في كل واقعة تنتصر فيها آشور كان يهلك فيها أقوى جنودها وأبسلهم، وكان اتساع فتوحها سببا آخر من أسباب ضعفها، ولم يكن افقار الحقول من زراعتها لإطعام إله الحرب النهم هو السبب الوحيد في هذا الضعف، بل كان له سبب آخر وهو ان فتوحها جاءت إليها بالأسرى وبالملايين من الأجانب المملقين، اللذين تناسلوا كما يتناسل المعدمون البائسون، فلم يبقى شيء على شيء من الوحدة القومية في الجسم والخلق، وأخذ هؤلاء الرجال القادمون من البلاد الأجنبية يزداد عددهم في الجيش نفسه، بينما كان الغزاة أنصاف الهمج يهاجمون البلاد من جميع أطرافها ويستنفذونها من موارد في سلسلة لا آخر لها من الحروب للدفاع عن تخومها غير الطبيعية.

ومات آشور بانيبال في العام (626 ق. م)، حيث أصبحت الإمبراطورية الآشورية المستبدة التي طالما كانت تحكم وتستعبد شعوباً أخرى مثل (البابليين والميديين والعيلاميين والأسكيتيين) عرضة للخطر، وسرعان ما انتفض الميديين بقيادة "كي آخسار" إلى جانب البابليين بقيادة "نبوخذ نصر" والاسكيتيين بعد أربعة عشر عاماً من موت بانيبال، واستطاعوا الإطاحة بالإمبراطورية الآشورية وتحرير مدينة نينوى وإشعال النيران على أسوارها والتلال المحيطة بها معلنين بذلك بداية فجر جديد، ذلك اليوم من العام 612 ق.م يعتبر عند الكرد أحفاد الميديين كما عند غيرهم من الأقوام التي احتفلت بالخلاص من ظلم الإمبراطورية الآشورية، بمثابة عيد قومي ويوم الخلاص، ويحتفلون في هذا اليوم الذي اسموه "نوروز" أي اليوم الجديد أو فجر يوم جديد، ولا ننسى بأن ثقافة المقاومة والإرادة الحرة التي طالما قاومت الطغيان والاستبداد الآشوري كانت مستمدة من الفلسفة الزرادشتية، والتي كان لها الأثر الكبير في تسليح الميديين والبرسيين والأسكيتيين بثقافة الحرية والمقاومة.

وبعد مئتي عام من الاستيلاء على نينوى، وطئت جيوش اكسنوفون التي تبلغ عددها عشرة آلاف مقاتل الأكوام التي كانت قبل نينوى، ولم يدر جنودها قط أن هذه الأكوام بعينها هي موقع الحضارة القديمة التي كانت تحكم نصف العالم.

ولم تقع أعين هذه الجيوش على حجر واحد من حجارة الهياكل التي حاول جنود آشور الأتقياء أن يجملوا بها أعظم عواصمهم. وحتى آشور نفسه إلهاً خالداً أمسى في عداد الموتى.

نينوى وقت الامبراطورية الميدية :

لقد خرجت نينوى من مركز النهب والسلب والطغيان قبل الميديين وقت الآشوريين حيث كانت منصهرة بالثقافة الاستعمارية، وكان لها آلهة الحرب والقتل، وحيث كانت كل تلك المدة التي حكمتها الدولة الآشورية متغيرة المعالم، وكانت لها هياكل ورسومات أعطتها شكلا منصهرا عن حالتها السابقة التي كانت تمجد آلهة الأمهات (star) التي كان فيها معبد الإلهة، ولكن كما قلنا بعد سقوط الإمبراطورية الآشورية أصبحت تتجه نحو المعالم الميدية التي تمجد الديانة الزرادشتية التي لا تفرق بين السكان الموجودين في كونفدراليتها.

ولأن الأكثرية بسبب الاحتلال هاجروا من نينوى إلى خارج نطاق السيطرة الآشورية والتي كان فيها تأثير القبائل الميدية. وبعد المرحلة الميدية تم غزوها من قبل الأخمينون، اللذين حكموها سنة (550-331 ق.م) وقاموا بتوطين الفرس فيها.

ولم تسلم موصل من الحروب التي دارت بين الشرق والغرب والتي أضاعتها بين رحى الحروب، وسبب لها النكبات لعدة مرات ومنها الحروب التي دارت بين الساسانيين والرومان سنة (241 وسنة 579 ق.م)، وفي سنة (627) ق.م انتصر الروم على الفرس بعد معركة حاسمة وقوية فأصبحت الموصل تحت حكم الروم.

الموصل بعد الميلاد و السيطرة العربية:

لقد تم في العهد الإسلامي هجمات الجيوش الإسلامية، وتحت راية الاسلام آتية بمرحلة جديدة من القتل والتدمير والتخريب والصهر والإذابة لأهل المنطقة الأصليين، حيث كانوا يعتنقون الديانة الزردشتية من السكان الكرد والقسم الآخر من الأرمن والسريان والكلدان والآشوريين كانوا يعتنقون المسيحية.

في سنة (637 م) دخل العرب المسلمون الموصل بقيادة ربيعي بن الأفكل العنزي، الذي دبر خطة للسيطرة على الموصل بمساندة قبائلها العربية التي كانت في قتال ضد الروم في تكريت، فقامت هذه القبائل بالانسحاب إلى الموصل مظهرين انهزام المسلمين في معركة تكريت حتى اذا دخلوا المدينة سيطروا على أبوابها لتدخل وراءهم جيوش المسلمين.

بعد أربع سنوات من هذه الواقعة، قام سكان الموصل ضد العرب اللذين غزوها باسم الفتح الإسلامي، مما أدى إلى معارك أخرى نجحت في إعادة سيطرتهم على الموصل.

الموصل في عهد الخلفاء الراشديين :

أصبح عتبة بن فرقد السلمي والياً على الموصل بعد السيطرة عليها، وعمل على توطين سكان العرب المسلمين من قبائل النمر وتغلب وإياد فبنى دار الإمارة والمسجد الجامع وهو أول جامع بناه المسلمون في الموصل والذي بقي حتى سنة (543 هجرية).

في عهد الخليفة عثمان بن عفان:

كثرت الهجرات من قبل القبائل العربية إليها بعد أن استقرت السيطرة الإسلامية فيها، ومنها قبائل طي- كندة – وعبد قيس، وفي حكم عرفجة بن هرثمة البارقي تم توسيعها وتغميدها حسب التقاليد والأصول الاسلامية،وتوسيع الجامع كما توسعت الهجرة العربية إليها في خلافة علي بن أبي طالب، وكل هذا أدى إلى جعل مدينة الموصل مدينة كبيرة ذات سكان كثر.

الموصل في العهد الأموي :

ازداد توسع الموصل في عهد سعيد بن عبد الملك بن مروان حيث قام بتعميرها وتحصينها وأحاطها بسور ورصف طرقها بالحجارة.

كما نصب لها مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين جسرا وبنى قلعتها، وشق الحر يوسف الأموي نهرا عرف نهر الحريين محاذيا للتلال المطلة على حاوي (و مجرى دجلة الحالي)، حيث كان سابقا يمر قرب سور نينوى وتقع عليه بوابة المسقى. واستمرت هجرة القبائل العربية في هذه الفترة وهي قبائل تغلب وربيعة وعنزة وشيبان والخزرج.

الموصل في العهد العباسي :

حكم العباسيون الموصل سنة (132-751 للهجرة)، وبعد فترة ثار أهل الموصل على الوالي العباسي محمد بن صول الفارسي، ففتك بأهلها وخرب بيتها، ولما وصل الأمر إلى الخليفة السفاح ولى عليها اسماعيل بن علي بن العباس وبقيت تحت حاكميتهم في خلافة المهدي.

الموصل في العهد الحمداني :

أصبحت الموصل تحت نفوذ الحمدانيين في أواخر القرن الثالث للهجرة بعد دخولهم في طاعة العباسيين، توسعت المدينة وأصبحت مركزاً تجارياً مهماً، وصارت تصدر إلى بغداد الدقيق والسكر والعسل والسمن والجبن والشحوم والسماق والقير والحديد كما وتوسعت حولها القرى والبساتين والمزارع.

الموصل في العهد العقيلي :

انتقلت الموصل إلى حكم العقيلين سنة (367-489 للهجرة)، وبسبب منازعة الأمراء فيما بينهم على الحكم والسلطة وأساليب المؤامرات والفتن، أدى إلى تأخر الموصل وبنى لها شرف الدولة سورا جديدا.

الموصل في العهد السلجوقي :

أصبحت الموصل تحت نفوذ الترك السلجوقيين فحكموها 32 عاماً، لاقت خلالها الويلات والمصائب والخراب، وهجر كثير من أهلها ديارهم ومساكنهم لكثرة الإضرابات والفتن بين أمرائهم.

الموصل في العهد الأتابكي :

حكم الأتابكيون الموصل وقت استلام عماد الدين زنكي سنة (521 للهجرة)، فخصت المدينة في زمنه وزمن من بعده بالاهتمام وتوسع كبير، وتقدمت في صناعتها وزراعتها وعمرانها، وأمتاز حكمهم بالعدل والمساواة. وآلت في عهد بدر الدين لؤلؤ إلى أجمل صورها.

الموصل وقت الغزوات الأتية من المغول والتتار :

ارتبط تاريخ الموصل في تلك الفترة بشخص بدر الدين لؤلؤ حيث ولي عليها في محرم (631 للهجرة) (1233ميلادي)، وحافظ على ولائه الظاهري للخلافة إلا أن ضغط الأحداث أجبرته على موالاة المغول، ثم تحولت الموالاة إلى الطاعة وتحالف، فقد أمدهم بما يحتاجونه من ميرة وآلات أثناء حصار أربيل، كما ساعدهم في حصار بغداد. توفي بدر الدين لؤلؤ في شعبان (656 للهجرة /اغسطس 1258م)، وخلفه ابنه الملك الصالح اسماعيل الذي هادن المغول أول الأمر، ثم انقلب عليهم وطردهم من الموصل، وأرسل أخاه إلى مصر لطلب المساعدة من بيبرس، ثم ذهب بنفسه ونسق معه لتنظيم المقاومة ضد المغول، فأرسل هولاكو إليه جيشا تعداده حوالي عشرة آلاف مقاتل، بقيادة ضدغون فحاصره فيها ونصب عليها خمسا وعشرين منجنيقا وراح يضرب المدينة.

فقلت الأقوات واشتد الغلاء، وما أن علم بيبرس بذلك حتى أرسل إليه نجدة تعدادها سبعمائة فارس، وأمر بخروج العساكر من دمشق وحلب، فخرج صاحب حلب وهو شمس الدين البرلي بسبعمائة فارس وأربعمائة من التركمان ومئة من العرب.

إلا أن ضدغون المغولي قد علم بخروج تلك القوة فكمن لها عند سنجار، وانقض عليها وقتل معظم أفرادها، ثم عاد مشددا الحصار على الموصل، ونصب عليها ثلاثين منجنيقا، فضاقت الأحوال بشدة على المدينة وفي سنة (796 هجري) استولى تيمورلنك عليها وأكمل تدميرها إلى أن ظهر الشاه اسماعيل الصفوي وسيطرة الصفويين على العراق.

ولاية الموصل في العهد العثماني :

إن تكرار هجمات الصفويين على العراق، غيَرت من الاستراتيجية العثمانية من التوسع نحو الغرب الاوربي إلى التوسع نحو الشرق الأدنى، وذلك في عهد السلطان سليم الأول والتي قادت إلى معركة جالديران 1514، حيث انتصر فيها العثمانيون ومهدت لدخولهم الموصل في عام 1515 وبقائهم فيها الى العام 1918بعد الحرب العالمية الأولى وسقوطها تحت الانتداب البريطاني.

وبسقوط الموصل بيد العثمانيين أصبحت التجارة الفارسية تحت رحمة العثمانيين وخصوصا تجارة الحرير، فقد كانت الامبراطورية الفارسية تصدر هذه البضاعة إلى الغرب مقابل الحديد والنحاس لصنع العتاد الحربي. وبسيطرة العثمانيون على هذا الطريق التجاري الهام المار من الموصل وضع حد لأطماع الفرس التوسعية،وأحكمت قبضتها على جميع الطرق التجارية الاستراتيجية (فقد استولى العثمانيون على طريق ديار بكر – الموصل وعلى خط تبريز- أرضروم- حلب).

إن ما تتميز به مدينة موصل من موقع استراتيجي هام حولها من مدينة صغيرة إلى مركز ولاية قائمة بذاتها، وذلك في منتصف القرن السابع عشر، وبلغت مساحتها 91 ألف كيلو متر مربع، تحدها من الشمال ولايتي وان وديار بكر ومن الشرق الإمبراطورية الفارسية ومن الغرب دير الزور ومن الجنوب ولاية بغداد.

وتميزت بحفاظها على التنوع الإثني المميز لها، فقد عاش فيه الكرد والعرب وطوائف مسيحية بحالة من الانسجام، ولكن هذا الموقع الاستراتيجي والتنوع الاثني لم يحمي موصل من الاضطرابات وعدم الاستقرار، سواء من الناحية الإدارية أو المعيشية. فمن الناحية المعيشية نتيجة حلول الأوبئة عليها والمجاعات وأبرزها المجاعة التي حصلت في عام 1878 والتي دعيت بسنة غلاء الليرة، والمجاعة التي حصلت في أعقاب الحرب العالمية الأولى عام 1917 والتي دعيت بسنة الغلاء، ومن جهة كانت جبهة الالتقاء بين الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية وأرضا للصراع القائم بين هاتين القوتين.

ومن الناحية الإدارية ارتبط عدم الاستقرار فيها بالتمردات ضد السلطة العثمانية، ففي بداية سقوطها في يد العثمانيين أصبحت سنجقا تابعا لديار بكر، وفي عهد السلطان سليمان القانوني أصبحت ولاية قائمة بذاتها وذلك في العام 1534 تضم كل من اسكي موصل وتكريت وزاخو وعانة وكشاق، لتصبح في سنة 1850 سنجقا تابعا لولاية بغداد بطلب من والي بغداد رشيد باشا للقضاء على الامارة البابانية في السليمانية، لتصبح من جديد ولاية عام 1879 وضم إليها كل من كركوك والسليمانية، واستمرت كولاية إلى سنة 1918. كانت السلطة العثمانية تعين الولاة التابعين لها من أبناء الولاية من تراه كفؤا ويحقق مصالحها، إلا أنه في الموصل في البداية ولي عليها ولاة

عثمانيين مثل محمد باشا بكلربكي ومن بعده حديد سليمان المحمدي وعدة ولاة آخرين إلى أن تولاها حسين بن اسماعيل باشا الجليلي وهو من أبناء الموصل وذلك عام (1730)، وفي ولايته تعرضت موصل إلى حصار شديد من قبل نادر شاه الصفوي الذي فشل في دخول الموصل، كما ولى عائلة بابان على السليمانية.

بالرغم من الأهمية الاستراتيجية للموصل لم يولها العثمانيون الاهتمام اللازم والكافي،حتى النصف الثاني من قرن التاسع عشر حيث اتبعت سياسة جديدة لوقف تمردات الكردية والعربية المستمرة، وذلك في زمن ولاية مدحت باشا، فعملت على توطين الكرد والعرب الرحل ومنح ملكيات كبيرة لرؤساء عشائر العرب والكرد على حساب أفراد القبيلة مغيَرة بذلك طبيعة العلاقات القائمة بين أفراد القبيلة، لتصبح كل المقدرات بيد فئة قليلة بعد أن كانت ملكا لأفراد القبيلة ككل، فأصبح همَ رئيس العشيرة زيادة ممتلكاته، أما بقية الأفراد أصبحوا تحت أعباء ديون لا يمكنهم فكاكها، لتبدأ الروابط العشائرية بالانحلال، وتعلل دورين وارنر سكوت الحكومة العثمانية عن تسجيل الأراضي والقرى الكردية بصورة خاصة بأسماءالآغوات والمختارين خلافا لما نص عليه قانون الأراضي من عدم تسجيل القرى باسم شخص واحد إلى رغبة الحكومة في الابقاء على استتباب الأمن في تلك المنطقة.

تنقسم العشائر الكردية في الموصل إلى عشائر رحل وعشائر شبه مستقرة. سكنت العشائر المستقرة في هولير والسليمانية، في حين استقرت العشائر الرحل في الجبال. ومن العشائر التي قطنت الموصل، عشائر هورمان وبلباس وبايلان وسنجابي وهركي، وعشائر الجاف في السليمانية، وعشائر الكلي والسندي والسليفاني في زاخو، وعشائر المزوري والدوسكي والشرفان في دهوك، والسورجية في عقرة، وريكان ونيروه وبرواريوبالا في العمادية، والزيبار ودزي الراحلة بين هولير والموصل. وكانت هذه العشائر تتكون من طبقتين طبقة شيوخ العشيرة وأبنائهم وطبقة الكوران (الكادحين) وكان يقع على عاتق هذه الطبقة الأخيرة كافة الأعباء من الأعمال الزراعية والرعوية، في حين تأخذ الطبقة الأولى طبقة الشيوخ نتاج هذه الطبقة دون بذل أي جهد، ولكن لم تكن توجد أي اختلاف في الحياة المعيشية بين الطبقتين. أما بالنسبة إلى المدن فقد انقسم إلى ثلاث طبقات وهي طبقة الوالي المعين من قبل السلطان العثماني وجهازه الإداري وطبقة التجار ومالكي الأراضي وطبقة عامة الشعب.

إن التدهور السياسي والاجتماعي الذي انتشر في الموصل في العهد العثماني، أدى إلى ظهور بعض الطرق الصوفية فيها، والتي أثرت بشكل واضح على الناحية الاجتماعية للولاية، ومن هذه الطرق الطريقة المولوية والطريقة النقشبندية والقادرية وانتشرت لها تكايا في أرجاء الولاية.

لم يكن عدد سكان الموصل ثابتا خلال الحكم العثماني، نتيجة الأوبئة والمجاعات التي تعرضت لها من جهة، ومن جهة أخرى كونها ممر لصراعات الامبراطورية العثمانية، وكانت مركزا لتزويد قواته العسكرية بالمواد اللوجستية. ورغم ذلك لوحظ هناك زيادة كبيرة طرأت على عدد السكان في فترات الأمن والاستقرار، ففي المصادر الرسمية العثمانية قدرت عدد سكان موصل في عام 1907 ب 51200 نسمة، مع أن هذا العدد لا يشمل الاناث أما بالنسبة إلى تقارير القناصل البريطانيين لسنوات 1867-1919 فهي كالتالي:

السنة 1867 عدد السكان 265 ألف نسمة وفي عام 1890 اصبح 401 ألف نسمة وفي عام 1905 اصبح 540 ألف نسمة وف عام 1919 اصبح 703 ألف نسمة.

حسب المصادر العثمانية الرسمية اعتبر الموصل وما جاورها منطقة كردية، بدليل إنهم تركوا أمر تقسيمها من الناحية الادارية للملا ادريس البدليسي (المتوفي 1520 م) الكردي الذي تعاون

معهم لقاء احتفاظ الكرد بنوع من الاستقلال الذاتي، وليس أدل على هذا إلا ما ورد في مصدرين عثمانيين كلاسيكيين، الأول هو كتاب (سياحتنامة) للرحالة التركي الشهير (ابن بطوطة الأتراك) أوليا جلبي الذي زار المنطقة بنفسه ودرسها عن كثب في القرن السابع عشر أي بعد مرور قرن على دخولها في حوزة العثمانيين وفق ما ورد في الصفحة (74-75من كتاب سياحتنامة). إن تسع ولايات في عهده كانت تؤلف كردستان وهي (ولاية أرضروم، ولاية وان، ولاية هكاري، ولاية ديار بكر، جزيرة بوطان، العمادية، الموصل، شهرزور،أردلان).

أما المصدر الثاني فهو كتاب حاجي خليفة المشهور بكتاب جلبي فيه الذي ألفه في القرن السابع عشر في اسطنبول سنة (1732 م)، إن كردستان تبدأ من هرمز ملاطية ومرعش وشمال ولاية وان، ومن الجنوب إلى الموصل والعراق الغربي.

وهذا يثبت تاريخياً حقيقة واضحة لا غموض عليها، وهي أن الكرد ومن أقدم العصور وعبر المراحل التاريخية المختلفة كانوا يشكلون نسبة عالية من سكان مدينة الموصل حتى فترة متأخرة من العهد العثماني (1516-1918) م.

وبصدد تعرب الكرد وبتأثير من الإسلام وثقافته، يشير المؤرخ والجغرافي ياقوت الحموي (1179-1229م) حول التعريب الذي لحق بالأكراد وطبق عليهم.

كما لاحظ مراقب روسي زار المنطقة نفسها في مطلع القرن العشرين، فكتب يقول أن العرب فيها كما يبدو من شكلهم هم أقرب للكرد ممن تبنوا لغة العرب وثقافتهم، استمر تحول الكرد وببطء في الموصل عن قوميتهم حتى في العهد العثماني (1516-1918م).

كتب الرحالة البريطاني جاكسون الذي زار مدينة الموصل في عام (1797 م)، إن مدينة الموصل مكتظة بالسكان وتضم أصناف من مختلف الأديان ولكن معظم السكان من الكرد واللغة الكردية هي اللغة السائدة في الشارع والبيت، ويقول المؤرخ والمستشرق لوسترنج في كتابه بلدان الخلافة الشرقية إن أهالي الموصل في القرن الرابع الهجري كانوا كرداً، وقال العلامة النمساوي فون هامر في كتابه تاريخ الدولة العثمانية وأكد بأن نفس أهالي الموصل كرد يتكلمون الكردية، وعلاوة على ذلك يتكلمون العربية والتركية والفارسية وقال المؤرخ والمستشرق نورمان في كتابه تاريخ الشرق القديم : "إن منازل الشعب الكردي تمتد من الخليج الى بحر قزوين ومن ساحل البحر الأسود الى ساحل البحر الأبيض المتوسط باتجاه أضنة واسكندرون بخط مستقيم إلى الموصل ومنها مستقيم آخر إلى بدرة والزرباطية شرق بغداد".

الموصل في العهد البريطاني:

بعد انكسار العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، دخل البريطانيون الموصل بدون قتال بعد هدنة مودرس التي عقدتها مع العثمانيين عام 1918، ووفق اتفاقية سايكس بيكو كانت الموصل من نصيب فرنسا،إلا أن بريطانيا التي طمحت إلى الاستحواذ على الموصل من أجل تأمين طريق تجارتها من الهند البريطانية ضد أي خطر أو ضغط، سارعت إلى دخول الموصل بعد انسحاب الفرنسيين منها نتيجة المقاومة التي ابداها أهلها ضد الجيش الفرنسي. اعترضت فرنسا في بداية الأمر،ألا أن بريطانيا عوضتها من خلال نفط العراق وفق معاهدة سان ريمو، وبذلك أمنت بريطانيا على طريق تجارتها من الهند إلى العراق عبر الموصل إلى الاردن وفلسطين التي انتدبتهما لاحقا، لتصل إلى بحر الأبيض المتوسط والتي بنت فيها مستعمرات لها بحيث لا يعترض طريقها أي من الدول الاستعمارية، وبنفس الوقت مسيطرة على أكبر منبع للنفط في المنطقة، محققة تصريح

ونستون تشرشل: "على بريطانيا ان تكون مالكة للنفط أو على أقل تقدير مسيطرة على احتياجاتها منه".

استمرت تركيا بالمطالبة بالموصل في حين تمسك البريطانيون بموصل تابعة إلى الدولة العراقية الوليدة، لتأمين حدودها الطبيعية مع جارتها الدولة التركية، وأحيلت القضية إلى عصبة الأمم التي قررت عام 1924 تعيين لجنة من السياسيين والجغرافيين والمستشرقين العالميين منهم البلجيكي والمجري والسويسري والهولندي والتركي والعراقي، للبت في القضية وقررت هذه اللجنة عائدية الموصل إلى العراق، وتثبيت الحدود بين الدولتين وفق خط بروكسل لتنضم رسميا إلى الدولة العراقية في عام 1932. وهكذا أقفلت الصفحة على معاهدة سيفر التي نصت على إقامة كيان كردي حسب بنودها 62 و 63 و 64 فقيام كيان كردي مستقل لم يكن في مصلحة أي من الدول التي تقاسمت كردستان أو انتدبتها.

ذكر المندوب البريطاني إن تعداد ولاية الموصل كان بحدود 788 ألف مواطن، منهم 455 ألف من الكرد، و186 ألف من العرب، و66 ألف من الترك، و62 ألف من الملل المسيحية المختلفة، و19 ألف من اليهود.

الموصل في العهد الملكي الهاشمي :

انتقلت الموصل إلى عهد الحكم الأهلي سنة (1921) تحت ظل الانتداب البريطاني،وظلت الموصل ورقة رابحة بيد الانكليز للمساومة على الانتداب في المفاوضات التي جرت لتحديد خط الحدود بين العراق وتركيا، بالضغط على الحكم الملكي القائم لقبول صك الانتداب.ورفض آهالي الموصل خلال الاستفتاء الذي أجرته لجنة خاصة الانضمام إلى تركيا وأصبحت في ظل الحكم الملكي حتى قيام ثورة 14 تموز 1958 التي أطاحت بالحكم الملكي.

شهدت هذه الفترة حوادث مهمة في تاريخها منها انتفاضة الجيش في سنة 1937، بعد اغتيال الفريق بكر صدقي رئيس أركان الجيش في مطار الموصل، وأيضا أجبرت الحكومة على الاستقالة وكذلك حادثة اغتيال القنصل البريطاني في الموصل بعد قتل الملك الغازي في الموصل في حادث أدعت إنه مدبر من قبل الانكليز وشاركت الموصل في حركة رشيد الكيلاني سنة (1941م).

الموصل في العهد الجمهوري :

عانت الموصل من اضطهاد كبير من السلطة وخاصة في فترة قيادة صدام حسين وحزب البعث للعراق وضع برنامج لمحاربة الكرد، ولهذا عانى الكرد من الويلات والقتل والإبادة والتهجير والاستيلاء على ممتلكاتهم، ولقد طبقت هذه السياسة على أكثرية المناطق الكردية وعلى سبيل المثال تهجير الكرد من مدينة كركوك ومخمور ومدينة الموصل، وحتى أسسوا قوات منظمة عسكرية سميت بالجحوش لتستخدم الكرد ضد الكرد وغير ذلك من السياسات، واعتبر الكرد مواطنون من الدرجة الثانية لا يحق له حتى تملك بيته وأملاكه فسجلت أملاكهم بأسماء المواطنين العرب ولجأ أكثريةالكرد في الموصل الى البيوت المأجورة.

ولاقى الكرد في جنوب كردستان عامة وفي الموصل خاصة، عندما هاجم قوات التحالف على الدولة العراقية في بداية التسعينات، وقت ذلك حررت معظم المناطق الكردية إلا مدينتي الموصل وكركوك، حيث قام الشعب بالانتفاضات المسلحة، ولكن الغرب وخاصة امريكا وبريطانيا وبسبب

أطماعهم فتحوا المجال للدولة العراقية بإخماد تلك الانتفاضات في مدينة كركوك والموصل، فقتل العديد من أبناء الشعب الكردي (غير المعتقلين في سجون النظام البعثي) وتم كتم أصوات الشعب الكردي إلى الحرية والإبادة الجماعية التي ارتكبها النظام الفاشي العراقي في مدينة حلبجة قد أثر على الشعب الكردي عامة وجرائم الأنفال، وكل الأعمال القذرة التي قامت بها الدولة العراقية خلفت نتائج تطهير المناطق الكردية، وخاصة مدينة الموصل لأن موقعها الجغرافي والاستراتيجي مؤثر إلى درجة كبيرة وعميقة.

وقد أقام صدام حسين له قصراً كبيراً قرب حي المجموعة ونهر دجلة، وكل ذلك قوى من شوكة النظام البعثي وأخضع الكرد ومن خلال مدينة الموصل أثر على منطقة بهدينان ومنطقة صوران وعلى منطقة شنكال.

أثناء وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003:

في 20 مارس (2003م) بدأت الولايات المتحدة الامريكية حربها مع العراق بمساندة دول أخرى من أبرزها المملكة المتحدة، عانت فيها العديد من مدن العراق الدمار جراء المواجهات العنيفة بين الأطراف العديدة المتحاربة، ولاقت مدينة موصل نصيبها من ذلك، وسقطت المدينة بأيدي السيطرة الأمريكية بعد قصف عنيف في يوم 11أبريل عام (2003م)، بعد أن انسحبت قوات الفيلق الخامس للجيش العراقي، و كانت دولة العراق في أوضاع مأساوية نتيجة الحصار الذي دام عليها سنوات وهذا الحصار أثر على الشعب وعلى الجيش العراقي، وكان الجيش العراقي في أسوأ أوضاعه فقد لاذ بالفرار بعد سقوط بغداد، وكان العساكر يبيعون أسلحتهم الفردية مقابل مبلغ بسيط ومقابل لباس مدني.

وقد دخلت قوات البيشمركة الكردية مع القوات الأمريكية الموصل بعد سقوط بغداد بيومين، وحاولوا السيطرة على بعض أجزائها، وانسحبت القوات الكردية مجبرة، وكانت تدعمها الحكومة الأمريكية بأنها ستترك المدينة واستبدلت بقوات أمريكية، وفي 22 أبريل (2003) قامت قوات التحالف بقتل أبناء الرئيس العراقي (عدي - قصي) داخل مدينة الموصل، وسلم عدد من قيادات النظام أنفسهم للقوات الامريكية، ومنهم وزير الدفاع سلطان هاشم. أثناء تلك الفترة تعرض أبناء الموصل إلى أوضاع اقتصادية ومعيشية صعبة للغاية من حيث غلاء الأسعار وعدم توفر المواد والتعرض إلى حوادث اغتيال،ولم تلعب القوى السياسية الكردية الدور المنوط بها ولم تترك خيارا لأبناء الشعب الكردي سوى الهجرة إلى الخارج، وخصوصا الكرد اليزيديين والشبك وأعداد من أبناء عشائر السورجيين والهركيين والزيباريين والكوران، كما تم تهجير عدد من المسيحيين والشيعة وتوطين العرب السنة مكانهم.

ووسع تنظيم القاعدة من امتداده في الموصل وبمساندة من بعض افراد العشائر العربية السنية التي هيئت لهم الأرضية المناسبة، فزاد التنظيم من عملياته الارهابية ضد الناس العزل وبخطط مدروسة محكمة، وبمساندة من بعض الدول وعلى رأسها تركيا، وخاصة بعد أن فتحت لها قنصلية في الموصل وكان عمل تلك القنصلية هو إفراغ الموصل من الكرد، ولهذا بث روح التفرقة بين الشيعة والسنة من جهة وأيضا بين العرب والكرد وبين المسلمين والإيزيدين وبين المسلمين والمسيحيين.

فبعد كل هذه المخططات البعيدة الأمد والمدبرة والمطبقة غيرت موازيين القوى وديموغرافية المنطقة، فأصبح اللون العربي والمذهب السني خاصة هو الطاغي على مدينة الموصل في تلك الفترة.

6/11 دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى الموصل :

بسقوط نظام صدام حسين كانت ايران المستفيد الأكبر وعملت على دعم الشيعة في حكم العراق، وهذا شكل ردة فعل لدى السنة فعملت مع بقايا تنظيم البعث في المنطقة ومع القاعدة على تقوية وجودهم في الموصل وبخفاء، وبنفس الوقت ضغطت أمريكا على القوى الكردية لإخراج البيشمركة من الموصل، وبوجود الانقسام داخل الأحزاب الكردية استفادت بقايا تنظيم البعث والقاعدة من الانقسامات الموجودة والفراغ لتزيد من تكتلها وقوتها في المنطقة.

وبعد أن ظهر الرد الشعبي في داخل الدولة السورية بالمظاهرات السلمية وبسبب تدخلات الدول الخارجية وبالأخص تركيا وقطر والسعودية و بعدها الدول الاوربية ومن أجل اسقاط النظام السوري هذا من جهة ومن جهة أخرى لكي لا يستفيد الكرد من الفراغ الذي كان يحدث في سوريا. قامت تركيا بفتح حدودها للمتطرفين الاسلاميين وارسالهم باتجاه روج آفا، وبسبب هذه التدخلات الخارجية لم يبقى شيء اسمه معارضة حقيقية، وليخرج من أحشاء هذه التطورات تنظيم داعش معلنا عن خلافة اسلامية بعد دخولها الموصل بتاريخ 11/ 6 / 2014 بدون أي مقاومة من الجيش العراقي الذي لاذ بالفرار تاركا الشعب في مواجهة داعش، ونتيجة ممارسات داعش اللاإنسانية هرب معظم السكان من مدينة الموصل وخصوصا الكرد والشبك والمسيحيين والشيعة، وقام بتدمير آثارها التاريخية وارثها الحضاري الذي يعود لآلاف السنين.

دخول تنظيم داعش الارهابي إلى سنجار:

بعد دخول داعش الى الموصل استولى على أسلحة وعتاد كثير، وكذلك على البنوك وبذلك امتلك قوة عسكرية ومادية لا يستهان بها خصوصا بعد استيلائه على بعض الآبار النفطية، ليبدأ بالهجوم على منطقة زمار وسحيلا وتلعفر، واتخذ تنظيم داعش مدينة الموصل مركزا له لما للمدينة موقع استراتيجي مهم، وعن طريق الموصل هاجموا على منطقة شنكال بوحشية وقتل الكثير من سكانها الأيزيدين الابرياء ودمروا قراها ومدينتها واغتصبوا النساء وسبي الآلاف منهم مربوطين بالسلاسل وحدوث هجرة اضطرارية افرغت من جميع سكانها.

وأخيراً، لأن مدينة الموصل لها بعد وثقل استراتيجي للعديد من الاطراف وذو خصائص متنوعة متعددة الديانات والقوميات ولكن الآن وضعها ما زال ضبابية ومستقبلها غير واضح المعالم وهذا مرتبط بالوضع الكردي خاصة والعراق عامةً مع التأثير الاقليمي والعالمي.

المصادر

د.نائل حنون ، مدن قديمة ومواقع أثرية.

ول ديورانت ، قصة الحضارة ج 2.

عبدالله أوجلان ، دولة الكهنة السومريين نحو الحضارة الديمقراطية.

د.عبدالعزيز المفتي، ولاية الموصل والحقوق الكردية بعد الحرب العالمية الأولى.

ابراهيم خليل العلاف ، الحياة الاجتماعية في ولاية الموصل 1515 -1918

الكرد في سوريا من خلال وثائق عثمانية

شتيفان فينتر

ترجمة : حسان دهام ديركي

هەوالنامەی کتێب

المدخل

كانت لسورية (بلاد الشام) أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ الشعب الكردي. على الرغم من أن قبائل كردية صغيرة استقرت منذ القديم في المناطق الجبلية الساحلية واندمجوا مع سكان المنطقة، إلا إن التاريخ الحقيقي للكرد يبدء بحسب المصادر العربية منذ هجرة (ربما المتحدثين باللهجة الكرمانجية) أشباه البدو من المناطق الشرقية لجبال طوروس في العصور الوسطى.

مع صعود الاقطاع العسكري في الشرق الأوسط وإعطاء الأراضي لبعض القبائل وقادة العسكر، استقرت ومنذ القرن 11-12 قبائل كردية في مناطق فيها حصون ذو أهمية استرتيجية مثل حصن الأكراد (قلعة الأكراد فيما بعد قلعة الحصن) والقصير في أعالي أنطاكية.

أقوى قائد عسكري في هذا العصر هو صلاح الدين الأيوبي (توفي 1193) الذي وحد كامل سورية واستطاع الانتصار على الصليبيين، وهو يتمتع بأهمية تاريخية عظيمة لدى الكرد والقوميين العرب. لم يتم حتى الآن البحث بشكل واسع في تاريخ القبائل الكردية. في تقارير البلاط العثماني والرحالة أمثال شرفخان البدليسي وأوليا جلبي لدينا معلومات غزيرة عن الإمارات الكردية في القرن 16-19 الميلادي والتي كانت تتمتع بنوع من الحكم الذاتي في أيالة دياربكر والمناطق المحيطة بها. بعكس ذلك يتم الحديث عن المجتمع الكردي في شمال سورية ابتداء من القرن 19 في كتابات المستشرقين الروس وموظفي الانتداب الفرنسي في القرن 20. بإمكان المرء الحصول على الكثير من الوثائق من الأرشيف العثماني بخصوص حلب والرقة وطرابلس والتي تلقي الضوء على الهيكل الإداري والمشاكل المتعلقة بالإدارة لدى القبائل الكردية في نهاية القرن 17 و18.

بعد فشل الحملة العثمانية ضد فيينا 1683م وما تبعها من فقدان لبعض المناطق في منطقة البلقان، تركزت سياسة الباب العالي بالدرجة الأولى على الأمن الداخلي والبناء الاقتصادي في المناطق الآسيوية للامبراطورية العثمانية، وترتكز هذه السياسة بشكل أساسي في مسألة الإسكان الداخلي للقبائل الكردية والتركية والمرتزقة من الجند، ولتحقيق ذلك اتبعت وسائل العنف والترحيل، إضافة إلى إيجار الأراضي بأسعار مناسبة وحوافز أخرى تدفع المرء للأستقرار. غزارة الوثائق الكتابية في الأرشيف العثماني ليس لها مثيل، وهي تزودنا بمعلومات عن مراقبة ومعاقبة القبائل من قبل الجهاز الإداري للسلطنة العثمانية، الأمر الذي يوفر لنا فرصة فريدة لمعرفة أمور كثيرة لم نكن نعلمها عن تاريخ الشعوب والاستعمار ضمن آسيا الغربية في بواكير العصر الحديث.

توجد ثلاثة مناطق في سورية الحديثة مجاورة للحدود التركية مفصولة عن بعضها البعض، تسكنها أغلبية كردية يتحدثون بلغتهم الأم. في هضبة عفرين (كرداغ) شمال غرب حلب، ومنطقة عين العرب (نبع العرب) شمال الرقة والحزام الحدودي حول القامشلي مع امتداد جبل سنجار العراقي في شمال شرق الحسكة. يتم التعرف في الوثائق العثمانية على مجموعات بدوية كردية كثيرة كانت تتوزع على مناطق واسعة من سورية الداخلية خلال القرن 18، وكانوا يجمعون الضرائب باسم الدولة، إضافة إلى هؤلاء البدو وجد قسم من الكرد الذين استقروا حديثاً وبنوا القرى.

يهدف هذا البحث إلى سرد العلاقة بين تلك المجموعات الكردية والدولة العثمانية من الناحية التاريخية وذلك من خلال وثائق الأرشيف العثماني. في الجزء الأول من البحث تتم دراسة القبائل والإمارات الكردية التي سكنت المناطق الغربية من الساحل السوري في القرن 18 والذين اندمجوا مع مرور الوقت في المجتمع العربي أي أنهم استعربوا. في الجزء الثاني من البحث تتم دراسة هجرة قبيلة الملان والرشوان خلال القرن 18 من مناطق الأناضول إلى منطقة الجزيرة، ولو أن

الوثائق الحالية تمكننا من إلقاء نظرة تقريبية على توزع القبائل في ذلك العصر، وهي تبين لنا تداخل المجتمع الكردي والعربي خلال بواكير العصر الحديث.

1.2 حمص وحماه

تعتبر الأراضي العليا غربي مدن سورية الداخلية حمص وحماه من أقدم المناطق التي سكنها الكرد. ذكرت سابقاً بناء حصن الأكراد 1031 للأغراض العسكرية، وهو يقع في منطقة أستراتيجية هامة بين حمص وموانئ طرطوس وطرابلس الساحلية، ومع بداية العصر العثماني سكن الكرد في المناطق المحيطة بالحصن.

يرد في السجل العقاري العثماني (طابو التحرير) من القرن 16 و17 ذكر المجموعة القبلية (جماعت) التي تعرف بالكرد الحسكية (HESEKîYE) والتي شكلت مجموعة منفصلة في ناحية حصن الأكراد، وكانت تقوم بجمع الضرائب وترسلها مباشرة إلى الصندوق الخاص للدولة العثمانية، كما كان الحال بالنسبة للبدو وأشباه البدو في سورية أيضاً، وكانت هذه الضرائب تمول المنح الدينية لعائلة السلطان. وقد تم تحصيل الضرائب من 48 عائلة وهي عبارة عن غنم وجاموس. لا يظهر أسم الحسكية في أية وثيقة بعد سنة 1645-1646 (تاريخ آخر سجل عقاري لمدينة حمص).

مع بداية مشروع السلطة العثمانية لإسكان القبائل بنهاية القرن 17 تظهر عشيرة الساضلو Saçlo الكردية في مدينة حماه، التي لجأوا إليها تجنباً لدفع الضرائب للعثمانيين، وكان للساضلو علاقة قرابة مع كرد كلس. أما قبيلة قيليضلو (loçQili)- والذين سيتم ذكرهم أثناء الحديث عن حي الأكراد بحلب- فقد كان لديهم شعبة في قضاء محافظة حمص، وقد تم رفع دعوى قضائية سنة 1695 ضد أحد قادتهم المحليين بتهمة سرقة الغنم من أحد التركمان المحليين. لا توجد في الوثائق أية معلومات أخرى بخصوص منطقة حصن الأكراد.

كانت قرية وادي الحضور (udhūrḤ) في سنة 1715 مركزاً يختبئ فيه الكرد خوفاً من قطاع الطرق (الأشقياء) الأتراك من الذين كانو قد تركوا قبائلهم وتجنبوا دفع الضرائب واعتادو على العيش على النهب والسلب. أما بالنسبة للكرد فقد كانت هناك نخبة منهم أعضاء في طبقة الضباط العسكريين، وقد كانت لهم اتصالات جيدة مع قبائل الأناضول وكذلك الجيش العثماني، الأمر الذي مكنهم من التحكم باستيراد الصوف والغنم من كامل المنطقة.

كان سليمان آغا- وهو شخص أصوله غير معروفة- يجمع الضرائب لسنوات طويلة من سكان حصن الأكراد وقراهم، ومول في بعض الأحيان الأستئجار لأمراء حمادة amāda-EmireḤ في لبنان. استناداً إلى ملفات القضاء نعلم بأن البرازي كانت أهم عائلة أغوات كردية، حيث امتلكوا مساحات واسعة من الأراضي العقارية ضمن مدينة حماه في القرن 19. اندمجت هذه العشيرة مع مرور الوقت بالمحيط العربي (أي أنهم استعربوا) وقد وصل البعض منهم إلى مناصب عليا في الجمهورية السورية.

2.2 إمارة الجبل الكردية في طرابلس

استقر الكرد بشكل أساسي في سورية كما هو الحال في كردستان في المناطق الجبلية العالية، بحيث يستيطعون بدون عوائق تربية الماشية وكذلك ممارسة تقاليدهم.

تعتبر الجبال الساحلية الوعرة في لبنان -والتي يمكن للمرء أن يصل إليها بصعوبة- ذو أهمية كبيرة بالنسبة للتاريخ الكردي، حيث استقرت هناك مجموعات قومية ودينية تمتعت بحكم شبه ذاتي واستطاعت الاحتفاظ بتقاليدها بشكل أفضل. كانت عائلة جان بولات (Can polat) وعائلة معن من أهم تلك العائلات الكردية الأميرية والذين تحولوا بعد انتقالهم إلى جنوب لبنان إلى المذهب الدرزي وهيمنوا لسنوات طويلة على سياسة القبائل وتحكموا بالضرائب. كذلك عائلة شعب وهي غير معروفة كثيراً فهي تنتمي إلى الطائفة الأثنا عشرية الشيعية في جنوب لبنان. كانت هذه العائلة تتمتع بحق جباية الضرائب في منطقة جبل عامل ولكنهم لم يستطيعوا الصمود طويلاً أمام إمارة شهاب (1788-1840) القوية .يرد اسم هذه الإمارات بكثرة في الوثائق العثمانية المتعلقة بأمور التمويل، ولكن نظراً لاندماج هذه الإمارت السريع في المجتمع الأقطاعي اللبناني لا يمكننا معاملتها كجزء من التاريخ الخاص بالكرد. أما بالنسبة للعائلات الكردية في سنجق طرابلس فقد كانوا ومازالوا حتى القرن 18 محتفظين بهويتهم القومية، وأهم إماراتهم كانت الكورة في رأس نحاش وأحفادهم هم الأيوبيون الحاليون في شمال لبنان. في ملفات قضاء طرابلس من النصف الثاني للقرن 17 يتم ذكر إمارة الكورة ومجموعات كردية أخرى منهم عائلة حمادة التي كانت تحت حكم إمارة الكورة وكانت هناك علاقات زواج بين العائلتين. كانت عائلة حمادة تنتمي إلى الطائفة الأثنا عشرية ووقع على عاتقهم جباية الضرائب. عاشت إمارة الكورة مرحلة الانتعاش في منتصف القرن 18.

في سنة 1740 حصل الأمير علي ابن حسن الكردي (حفيد الأمير أحمد ابن موسى الكردي) مع شريك مسيحي على ضرائب الإيجار في عكار وعنفة. خلال العقد اللاحق هيمن فرع موسى وفرع حسن من العائلة الأميرية على الإيجار بشكل فردي أو معاً في محيط الكورة وعنفة والزاوية في جبال أعالي طرابلس.

كان على الأمراء الكرد كباقي الأمراء المحليين أن يبعثوا بأحد أعضاء العائلة كأسير إلى قلعة طرابلس إلى أن يتم استلام الضرائب. في سنة 1745 تمكن قاسم (على الأغلب ابن حسن الكردي) عن طريق الرشاوى من تجنب ذلك الاحتجاز. تمتع أخوه عمر بالحصول على الإيجارات من الكورة وعنفة حتى سنة 1764 بعد ذلك فقدت العائلة هذا الحق. لم يأخذ الإقطاع الكردي في لبنان حقه الكافي من البحث وهو أمر ينطبق على هذا البحث أيضاً نظراً لقلة الوثائق.

بالنسبة لجماعات أخرى والتي ربما أصولها كردية، مثل عائلة سيفا الأميرية من عكار، الذين حكموا كامل أيالة طرابلس اعتباراً من سنة 1579، يتم ذكرهذه العائلة في المصادر على أنهم أكراد ولكنهم كانوا من ضمن الاتحاد القبلي التركماني (ذوالقادر).

أما شعير الذين ربما هاجرو من شمال سورية، فينتمون إلى الطائفة الأثنا عشرية وكانت لهم في القرن 17 علاقات حميمة مع كرد الكورة وسيفا. تقدم لنا عائلة المرعبي حالة جديرة بالأهتمام، حيث بسطت هذه العائلة سيطرتها حتى القرن 20 على منطقة عكار في أقصى شمال لبنان. في دراسة تفصيلية عن تاريخ عكار أظهر الباحث فاروق هبلوس أن هذه العائلة كانت تجبي الضرائب للعثمانيين، وقد هاجرت من حلب إلى طرابلس سنة 1715، ويرى الباحث بأن هذه العائلة ربما كانت ذات أصول عربية. ولكن هذا التقدير عائد إلى خطأ في ترجمة وثيقة من اللغة التركية (من طرابلس)، وحسب الوثيقة فأن وزيراً عثمانياً (وليس شديد الناصر المرعبي) هو الذي بات لعدة أيام (في سنة 1714) في حصن الأكراد أثناء ذهابه من حلب إلى صيدا، في ذلك الوقت امتلك شديد وأقربائه تحصيل الضرائب من عكار وحصن وصافيتا وأسرع شديد في الانتقال إلى جانب الوزير العثماني عندما حاول الحصول على منصب الحاكم في طرابلس ووضع المنطقة لسنوات عدة في حالة من الاضطرابات.

تمتعت عائلة المرعبي بدعم السلطات: في سنة 1741 يظهر شديد وأولاده سلهب وإسماعيل ضمن قائمة من 38 ثائراً أغلبهم تركمان كانوا قد انطلقوا قبل سنة من وادي الحضور وهاجموا منطقة صافيتا وأرهبوا سكانها (هذا الأمر ربما يوضح السبب الذي تم بموجبه نقل حق تحصيل ضرائب الإيجار في هذه السنة إلى أمراء الكورة: انظر في الأعلى). الأمر غير المعروف بالنسبة لنا هو فيما إذا كانت الدولة العثمانية تعتبر المرعبي إمارة كردية كما كان الحال بالنسبة لإمارة الكورة، ولكن الأمر المؤكد هو أن وجهاء عكار مازالو يفتخرون بأصولهم الكردية وكانوا حتى الأربعينيات على الأقل يتميزون بلهجتهم الخاصة وبلباسهم الكردي.

3.2 اللاذقية وجبال العلويين

كانت كامل المنطقة الغربية من الساحل السوري في القرن 18 موطن مجموعة قبائل كردية صغيرة التي لم يعد لها اليوم تقريباً أي أثر. في هذا الفصل سيتم الحديث عن عشيرة رشوان، ويجب أن أذكر هنا بأن أجزاء من اتحاد قبيلة ليكوان (Lekwan) هاجرت من مناطق الأناضول إلى طرابلس عندما أنهوا عقود الإيجار الأقليمية سنة 1749[25]. كان اتحاد قبيلة ليكوان يسكن في أضنة وكانوا معروفين بالسرقة والنهب ومرتبطين بتحالف مع عشيرتي يني إيل وأفشار التركمانيتين وقد أجبرتهم السلطنة العثمانية على السكن في مدينة الرقة، وقد اندمج هؤلاء أيضاً كأغلب القبائل الكردية في منطقة الساحل السوري في المجتمعات المحلية. نحن نعلم الآن وبالاستناد إلى وثيقة قضائية تعود إلى سنة1761 بأنه كان لدى قبائل عربية رعاة أغنام كرد، حيث مارسوا معهم البداوة بين عكار في لبنان وصافيتا جنوب جبال العلويين.

تاريخياً كانت منطقة الجبال الساحلية الشمالية حول اللاذقية مركز استيطان كردي مهم. يوثق السجل العقاري للضرائب من القرن 16 بناء مسجد (مسجد الأكراد) في جبلة من دخل محصول خاص يعود ربما إلى طبقة من الأكراد المتحضرين والذين ربما كانوا يمتلكون أراض زراعية منذ عصر المماليك الشركس في سورية 1382-1516. كان يطلق حتى القرن 20 أسم جبل الأكراد على المناطق المرتفعة خلف جبلة واللاذقية، وما تزال المناطق المحلية تحتفظ إلى أيامنا هذه بأسمائها الكردية: دوير الأكراد، مزارة الأكراد، بيت الكردي وإلى آخره. كانت بيت ياشوث وقرى علوية أخرى تعود ملكيتها و لفترة طويلة لآغا عائلة كنج (طنج). كان حصن صهيون في سنجق جبلة حسب المصادر العثمانية – والذي كان يعود بالأصل إلى الفرسان الصليبيين- مسكوناً من قبل قبيلة ساجلو (ساضلؤ Saçlo) الكردية في القرن 18، وكانوا يدفعون الضرائب للجوامع وإلى إمارة كوربرولو (Körprülü) محمد باشا في جسر الشغور، أما القبائل الأخرى فكانت تدفع الضرائب لخزينة الدولة في حماه. في وثائق اخرى يتم اعتبار أكراد حصن صهيون جزءاً من عشائر الملية (ملان)، وقد عرف عن هؤلاء بأنهم عاشوا على جني الضرائب والنهب والهجوم على مناطق جسر الشغور.

يقع جسر الشغور على نهر العاصي وقد تمتع الجسر بأهمية استرتيجية إضافة إلى منشآت أخرى كانت لها أهمية كبرى بالنسبة للذاهبين إلى الحج وكذلك الأمر بالنسبة للتجار، لذلك كان محل طمع الحكام المحليين في المنطقة الجبلية المحيطة بها. في سنة 1698 هاجمت عشيرة الشيخان الكردية وبمساعدة ألف فارس من العلويين جابي ضرائب من اللاذقية كان يتاجر أيضاً بالتبغ، عندما كان هذا في زيارة إلى أملاكه العقارية بين مدينتي جبلة وجسر الشغور، ولكن رجاله تمكنوا من حمايته.

كان حسن آغا ابن رستم (جابي الضرائب) من أهم الأمراء العثمانيين في شمال سورية في ذلك الوقت وكان كردي الأصل، امتدت منطقة نفوذه بعض الأحيان من هضبة القصير أعالي أنطاكية وكامل منطقة جبل الأكراد إلى قلعة المرقب قرب بانياس على الساحل السوري. بنى حسن آغا مسجداً من أمواله الخاصة في جسر الشغور سنة 1721 وأشرف مع أولاده لعدة أجيال على المنح المالية الغنية لإمارة كوربرولو (Körprülü). قاد عمر وحسن سنة 1730 عشيرة موسان في ثورة قصيرة الأمد ضد العثمانيين، وذلك لأن موظفي الدولة كانوا قد اعدموا أخاهم رستم ابن حسن الكردي قبل ذلك بعدة سنوات (وذلك بسبب امتناعه عن دفع الضرائب) وأحتلوا قلعة العائلة في منطقة سلمى (ناحية بهلولية) ودمروها، لكن عائلة رستم آغا تمكنت من استعادة دورها المؤثر في المنطقة وتحكمت حتى القرن 19 بتجارة التبغ في المنطقة المحيطة بجسر الشغور وجبلة واللاذقية. تقع القرى التي كانت تخص رستم آغا في ايامنا هذه على جانبي الحدود السورية التركية في القصير، و كان سكان بعض تلك القرى مثل قرية باداما يتحدثون غالباً باللغة الكردية حتى سنة 1850.

شمال سورية وأقليم الرقة

كانت الأراضي العليا على طول الحدود الشمالية السورية التركية -والتي تشكل منطقة انتقال من الصحراء العربية إلى منطقة جبال طوروس- وما زالت حتى اليوم ذات كثافة سكانية كردية. وهناك جدل حول تاريخ الاستيطان في هذه المنطقة وهذا الأمر يعود إلى الاضطرابات والهجرات خلال الحرب العالمية الأولى. وفي مقابل ذلك تشير مشاريع التوطين العثمانية العائدة إلى القرن 18 إلى تبدل سكاني شمل الكرد والعرب والترك قبل ظهور عصر القوميات الحديثة. الأمر الجدير بالملاحظة هو عدم دراسة الوثائق الغزيرة والمتعلقة بالتجمعات الكردية حتى الآن من قبل المؤرخين. بغض النظر عن مصطلح أكراد الذي يرد في الوثائق العثمانية والذي يشك في أنه يشير إلى الكرد بالمعنى القومي وأنما يشير على الأغلب إلى القبائل البدوية (التركمانية) بالمغزى الأجتماعي فان الأمر الجدير بالملاحظة هو تقريباً عدم ذكر القبائل العثمانية الموجودة اليوم في المنطقة.

في هذا الفصل سيتم إلقاء نظرة على الوجود الكردي في ظل الإدارة العثمانية في منطقة شمال سورية، والذي يجب أن يأخذ حيزاً أكبر في المستقبل، وذلك من وجهة نظر جغرافية وتاريخية ومنهجية.

1.3 حي الأكراد في حلب

كان منطقة جبل الأكراد /كرداغ yayê kurmêncÇ (عفرين الحالية) شمال غرب حلب في الأمبراطورية العثمانية تتمتع بإدارة ذاتية كما كان الحال بالنسبة لكردستان الشرقية. و حسب الزمن والسياق الإداري يظهر بأن هذه المنطقة كانت لواءاً (سنجق) كرديا مستقلا، مركزا إداريا عشائريا أو مركزاً لجامعي ضرائب كبار. يتم ذكر الأقليم العسكري كلس في التسجيلات القديمة بخصوص التمويل وكانت كلس تخضع حسب نظام السناجق الكلاسيكي لسيادة حلب وتسمى رسمياً بأقليم الأكراد، وكانت بالنسبة للعثمانيين مصدراً لتزويدهم بالعساكر من القبائل المحلية، في حملات تجنيد تصل إلى ألف رجل.

كانت عائلة جان-بولات التي تم ذكرها سابقاً تحكم كلس لعدة أجيال قبل أن يصبح علي جانبولات حاكماً لحلب، لكنه قام في سنة 1607 بثورة ضد الدولة العثمانية انتهت بهروبه إلى لبنان احتفظ لواء (سنجق) كلس بأهميته كمصدر منتظم لتزويد الدولة بالعساكر حتى أواخر القرن 18 ، ولكن مالكيه الكرد لم يمولوا العساكر مالياً في أوقات الحرب، وأنما كانوا يرسلون مبلغا محددا إلى صندوق الدولة.

تم تمثيل أكراد كلس لدى السلطات العثمانية كما باقي الاتحادات القبلية من قبل قائد محلي. كان هذا القائد مسؤولا بشكل خاص عن الضرائب ومراقبة استيطان القبائل الكردية في المنطقة بعد انتهاء حرب سنة 1683-1699. في سنة 1739 سعى إسماعيل وهو قائد من كلس إلى الحصول على مساعدة حاكم حلب، لأن عدة عشائر من قبيلة جوم الكردية غربي عفرين كانوا قد هاجرو إلى المدينة وامتنعوا عن دفع الضرائب الملقاة على عاتقهم. سعى قائد كلس مرة اخرى الى تحصيل الديون القديمة من أعضاء من عشيرة موسى بكلي Mûsa Beglî المعروفة لأرسالها إلى حلب. في سنة 1761 حصل شيخ من عشيرة أوقجي عزالدينلو Oqcî Izzedînlo على منصب الحاكم في كلس وذلك بعد أن نصحه أحد الحكام بأن يكون مطيعاً في تحصيل الضرائب وأرسالها إلى الباب العالي.

لم تعد المنطقة تذكر كأقليم عسكري كردي في الوثائق العائدة إلى القرن 18 وإنما كمقاطعة كلس وشيخلو Şêxloê. و قد مولت ضرائب عشيرة أوقجي عزالدينلو- مثلها مثل العشائر الاخرى التي لا تحصى في المنطقة-مولت الوقف الديني لوالدة السلطان آتيك (وقف) والتي توفيت سنة 1583، وكان الوقف تحت إشراف استانبول. و لكون الأكراد المحليين عنيدين فقد أعطيت جباية ضرائب كلس- والتي كانت غالباً امتيازا مدى الحياة- لحاكم الرقة الذي لعب دور رائداً في سياسة توطين القبائل في القرن 18. بما أن المسؤولية المالية كانت تقع على عاتق حاكم الرقة فأنه كان يقوم بحملات تأديبية ضد أكراد كلس وطرد القبائل المقاومة إلى صحراء الجزيرة.

يتم ذكر قبيلة شيخلو Şêxlo الكردية في وثائق كثيرة، وكما كانت الحال بالنسبة لقبيلة جوم أيضاً، ليس واضحاً دائماً فيما إذا كان المقصود هنا اسم العشيرة أو اسم الموقع الجغرافي (موقع بالقرب من كلس) . ولا يظهر في الوثائق أية تأكيدات فيما اذا كانت عشيرة ما هي فرع من قبيلة محددة ام لا. على سبيل المثال تظهر في بعض الوثائق أميكي îkîEm الكردية بالقرب من بحيرة آموك على الحافة الغربية من كرداغ كعشيرة منفصلة وفي وثائق اخرى كمظلة لدوشيرلو وبكداشلو وأصبحت أميكي معروفة في منتصف القرن 18، وذلك نتيجة لأعمال الغزو والسلب التي كانت تمارسها على الطرق والقرى المحيطة بأنطاكية (كانت أيضاً سنجقا تابعا لحلب).

سيطرت بكداشلو بشكل خاص على المنطقة المحيطة بقره مورت وهي محطة قوافل على الطريق الشمالية من أنطاكية إلى مضيق بيلان، و في سنة 1754 تم ارسال حملة جديدة من قبل الباب العالي بقيادة حاكم كردي من أضنة (رشوان زادة سليمان) إلى قره مورت لتأديب القبائل التي تقوم بأعمال السلب في المنطقة بعد أن كان قد سبق وقام بحملة كبيرة فاشلة ضدها. كانت قبيلة سركتانلو Serektanlo كذلك الأمر ذات سمعة سيئة، حيث قامت في سنة 1743على سبيل المثال بعرقلة نقل أدوات حربية إلى بيرجيك، وفي سنة 1756 قام 200 رجل منهم بمهاجمة قافلة تجارية ونهبها أثناء سيرها من الأناضول باتجاه حلب.

الجدير بالذكر هو أن مجموعات من القبائل التي يتم ذكرها هنا ترد اسمائها في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية أيضاً. ففي سنة 1743هاجمت مجموعة كردية تجاراً فرنسيين على الطريق إلى أسكندرون وتم كذلك إزعاج التجار الفرنسيين في المدينة واستغلالهم.

كانت قبيلة قليجلو QiliÇlo تسكن في كلس حتى نهاية القرن 19 وهي قبيلة شبه بدوية ومكلفة بتحصيل الضرائب من منطقة جوم القريبة من عفرين وكان لهذه القبيلة فرع في حمص، وكلاهما كانتا تشكلان فرعاً من قبيلة قليجلوا الكبيرة المستقرة في الأناضول، وتم أرسالها خلال القرن 19 من مرعش وسيواس كاستمرار لعمليات الاستيطان في الرقة. تتم المساواة تقريباً في كل هذه الوثائق بين الأكراد السوريين وغيرهم من الأكراد مع قطاع الطرق (الأشقياء).

يجب أن يتسائل المرء فيما إذا كان هذا الموقف من الجانب العثماني يشير في حقيقة الأمر إلى موقف ثابت وعدائي اتجاه المجموعات الكردية، أو أن الأمر يشير بالأحرى إلى تقييم ذاتي جديد من قبل القبائل الريفية كمشكلة إدارية خاصة.

تميزت سياسة الاصلاح للحكومة العثمانية في القرن 18 بمراقبتها الشديدة ومطاردتها ليس للقبائل الكردية فقط وإنما لكامل القبائل التركمانية والعربية أيضاً، وكان التوطين (إلاسكان) الدائم للقبائل، وكذلك الذين خدموا سابقاً في الجيش، في المناطق القاحلة مثل حران والرقة من ضمن مخططات الاصلاح ، وكان الغرض من ذلك هو حماية العمال والفلاحين وكذلك لأهداف أقتصادية، بحيث يوسع هؤلاء من مساحة الأراضي الزراعية. سأعطي هنا آخر مثال، حيث يرد ذكر عشيرة أوقجي عزالدينلو Oqcî Izzedînlo الكردية في مصنفات الديوان في حلب وأنطاكية، ويتم وصفها بأنها من أكثر العشائر سوءاً وأنها تقوم بأعمال السلب في المنطقة. ربما كانت عزالدينلو أكبر عشائر تجمع كلس، ويرد بعض الأحيان في الوثائق بأن عزالدينلو كانوا يشكلون أساسا لتحالف قبلي ضم سركتانلو وعشائر أخرى صغيرة. يرد في الوثائق كثيراً بأن عشيرة أوقجي عزالدينلو قد عوقبت من قبل السلطات وتم ترحيلها إلى الرقة ولكنها كانت تعود وبدون تردد إلى المناطق الرعوية المحيطة بحلب. في سنة 1735 حاول البعض منهم الهرب وذلك عندما تم نقلهم من قبل حاكم حلب، وفي سنة 1756 أمتدت حملات نهب عشيرة عزالدينلو من سهول عميق Amīq بالقرب من حلب حتى إلى الأقاليم المجاورة لأضنة ومرعش. لم تستطع السلطات العثمانية أساساً أن تقوم بمطاردة أوقجي عزالدينلو بشكل دائم، وفي آذار 1757 (بداية حساب السنة الجديدة) تم استدعاء قادة عشيرة أوقجي عزالدينلو وعشائر أخرى في جبال كلس ليمثلوا أمام الباب العالي وطلب منهم جمع ضرائب أربع سنوات سابقة وأن لا يسجلوا أعضاء العشيرة الذين ارتكبوا جرائم السرقة. بعد ذلك بعدة سنوات كما ذكرنا سابقاً كان أحد قادة أوقجي عزالدينلو وزعيم كامل تجمع كلس يلعب دور الوسيط بين الدولة وأهم المجموعات الريفية الهامشية.

2.3 قبيلة الملي/ملان

توجد فقط مجموعات قبلية قليلة تظهر ارتباطاً وثيقاً مع التاريخ السوري كما هي الحال بالنسبة لقبيلة الملان. تكونت هذه القبيلة أساساً من عشائر كردية وعربية من منطقة ويران شهر، وهيمنت ابتداء من القرن 18 على شمال سورية بالكامل. عين الباب العالي بعض الأحيان قائدهم تيمور مللي حاكماً على مدينة الرقة ولكنهم لم يتمكنوا من ايقاف حملاته الدائمة على أورفا وقرى المنطقة. عندما احتل والي مصر ابراهيم باشا سورية وقفت قبيلة الملان إلى جانب المصريين (1832 معركة قرب حمص). وفي النصف الثاني من القرن 19 استطاع الملان ثانية تحت قيادة إبراهيم باشا حفيد تيمور-الذي عهد إليه السلطان أمر قيادة فوج من الفرسان الحميدية- استطاع فرض سيطرته على كامل العشائر في المنطقة ومن بينهم عشيرة شمر العربية. بعد الحرب العالمية الأولى وقفت قبيلة الملان إلى جانب قوات الانتداب الفرنسي ضد الكماليين ولكنهم ضربوا من قبل هؤلاء، ومع مرور الوقت وبعد رسم الحدود بين سورية وتركية (1921) استقر القسم الأكبر من

الملان على الجانب السوري من الحدود وبشكل خاص حوالي رأس العين وفي الحسكة وأجزاء اخرى من الجزيرة.

أما بالنسبة لمدينة مدينة الرقة فمازال بعض وجهائها يدعون بأنهم من أصول ملية ولو أنهم حالياً من وجهاء قبائل عربية. في بحث ألفه عبد الحميد الحمد حول المجموعات السكانية المحلية، يؤكد الباحث الأصول القومية المتناقضة (ألف ملة) لقبيلة الملان، والتي تم تكوين اتحادها القبلي بداية في عام 1790 من قبل تيمور بك، لكن المؤلف تجاهل ذكر قبائل الملان قبل ذلك التاريخ بكثير، وذلك في المصادر العثمانية التي اعتبرتهم قبيلة كردية خالصة.

كانت عشائر الملان في القرن 16 ممثلين للسلطنة العثمانية في ماردين ويحتكرون ربح الضرائب، مع أن هذه المنطقة لم تكن على الاطلاق من ميراث القبائل الكردية في كردستان. ولم تكن عشائر الملان بمنأى عن مخطط الاسكان الذي اعتمدته السلطنة العثمانية، ففي سنة 1701 بدات محاولة اسكانهم في مناطقهم الأصلية حول دياربكر/آمد ومن ثم بدأت واعتباراً من 1711 بترحيلهم إلى أقليم الرقة، ولكن الملان وكما هو الحال بالنسبة لجميع البدو لم يبقوا هناك لفترة طويلة وعادو إلى حياة السلب، وكان يتم أرسالهم في السنوات التي تلت ذلك إلى مناطق الصحراء.

يجب أن لا يطمس خطاب الكتبة العثمانيين ضد الكرد الذين يمارسون أعمال السلب (أشقياء) حقيقة أن الملان كانوا واحدة من أبرز التجمعات السياسية في شرق الأمبراطورية العثمانية في القرن 18. كان الباب العالي يكلف عادة زعيم ملان الكبير/ (milanê mezin (Millî-i Kebir باسكان القبائل الملية. وبذلك تحمل زعيمهم كامل المسؤولية بالنسبة لعشائر قبيلة الملان في إطار مشروع استيطان الرقة، ولكن هذه الوساطة كانت مشوشة: على سبيل المثال يرد شكوى في أحد الفرمانات إلى حاكم ديار بكر والرقة في صيف 1750 من نقص الضرائب التي كان قد تم فرضها قبل سنة على الملان والمتحالفين معم من التركمان، وذلك عندما رفضت مجموعة من هؤلاء إطاعة أوامر المسؤول عن الاستيطان وانتقلوا إلى مناطق مختلفة من الأقاليم المجاورة. وفي نفس الفرمان يظهر بشكل واضح بأن قائد الملان بنفسه (وهو المسؤول عن الاسكان) قد انتقل برفقة 1000 خيمة إلى سيويرك Siverek في أقليم ديار بكر وحاصر هناك ولعدة أشهر السكان المحليين ومارس عليهم الظلم، ولم يكن باستطاعة حاكم دياربكر مواجهة الملان لهذا تمت محاكمته من قبل الباب العالي. وفي السنة التي تلت ذلك كلف الباب العالي والي ماردين والموصل وبغداد بوضع حد لتصرفات الملان، وذلك عندما قام هؤلاء وبمساعدة قبيلة قيس العربية بارهاب سكان مناطق أورفا وبهسني Behisni. الأمر الجدير بالأهتمام هو أن الباب العالي أرسل كتاباً إلى رئيس الملان، بشير ابن كلش عبدي وأخيه محمود جد تيمور مللي الذي سبق ذكره، وهددهم مباشرة بأقصى العقوبات، في حال لم يتبعوا إرادة السلطان ولم يتراجعوا عن أعمالهم السيئة ويعودوا بعوائلهم إلى مناطق الاستيطان. كانت العشائر الملية بالكامل بما فيها فرع كلش عبدي، تدين في الماضي بالديانة الإيزدية. يتم ذكر الإيزيديين واتباع الطوائف الدينية الأخرى من الكرد (على سبيل المثال العلويين) في الوثائق الإدارية بشكل متقطع، وعلى عكس ما يتم ادعاءه في الدراسات الحديثة فأن السلطات العثمانية لم تتبع سياسة مباشرة ضد أعضاء الأقليات الدينية في ذلك الوقت*، ولكن يرد دائماً ذكر عصابات من قطاع الطرق في مرتفعات شمال العراق الذين تمت محاربتهم بشدة من قبل الإيزديين (احتلال ودمار برج تل اعفر في سنة 1740). ويرد في أماكن اخرى بأن الإيزديين استطاعوا التمتع بحماية السلطات العثمانية، على سبيل المثال كلف حاكم حلب في سنة 1724 قاضي كلس بحماية جماعة بدوية إيزيدية (Konar-Göçer) من مطالب نقدية مفرطة من قبل مالك عديم الرحمة.

في مرسوم من سنة 1756 وجه اللوم بشكل صريح إلى ملان كبير بسبب اتهامهم بالادلاء باعترافات كاذبة، ولكن في واقع الحال هو أن قيام الملان ومن جديد بخلق الاضطرابات وجلب الويلات في مناطق سويرك كان وراء توبيخ الباب العالي لهم ولكن الأمر المدهش هو دحض تلك الاتهامات من قبل حاكم الرقة، حيث قام بإخبار الباب العالي بوجود خلافات سابقة بين حاكم سيورك ومحمود باشا زعيم الملان. بينما قضى الملان شتاءهم سلمياً، ذهب حاكم سيورك إلى استانبول ليفتري عليهم وخوفاً من عقاب السلطات انسحبت عشائر الملان إلى عمق الصحراء السورية ليسلموا من المضايقات.

دامت لعبة القط والفأر بين الملان والأعداء المحليين وبينهم وبين السلطات العثمانية وسلطات الأقاليم لسنوات عدة. كمثال أخير يوضح لنا الوضع السياسي لاتحاد عشائر الملان في شمال سورية في ذلك الوقت نورد انه في شهر شباط من سنة 1758 أنذر الباب العالي كلاً من حاكمي مدينتي الرقة وبغداد بوبال فضيع لو لم ينسحب محمود والملان سريعاً من منطقة وادي الخابور قائلا انه يجب طردهم وابعادهم إلى الرقة. ويعود السبب وراء هذا الطلب حسب السلطنة هو تجرؤ محمود وذهابه بدون ابداء احترام إلى منطقة الخابور وقيامه بحجز مخزون الحبوب في قرية مجدل، ومن ثم بنائه لحصن في خربة (arbaḤ) وكذلك مباشرته العمل على بناء القرى الصغيرة والمزارع في المناطق المجاورة، ومخططه لحجز مياه الخابور ومن ثم حفر مجرى نهر جديد ليستملك كامل المنطقة لقبيلته. وقد استطاع رجال قبيلته نزع السلاح من أحد عشائر طي العربية واستولوا على ماشية قبيلة كيكان الكردية. لقد جاء في الامر انه يجب على الملان أن يعودوا إلى مناطق سكناهم، ويجب تدمير حصنهم في منطقة الخابور. من الواضح ان تصرف محمود بشكل مستقل هو الذي أثار حفيظة الدولة وليست مشاريعه. بعد أربعة أشهر من ذلك التاريخ وحصول حوادث جديدة تم جرد محمود من منصبه كمسؤول الاستيطان Iskan-Başi"" وتمت محاربته في قرشداغ Karaca Dağ حيث اضطر للهروب إلى دياربكر ومن هناك قاد لعدة سنوات الثورات ضد الباب العالي وهو أمر كلفه رأسه.

3.3 قبائل رشوان

في الختام سأعطي لمحة عن عشيرة رشوان الكردية والتي استقرت في كامل مناطق السلطنة العثمانية: ليس بإمكاننا واستناداً إلى الملفات الإدارية العائدة إلى القرن 18 تحديد أصولهم وترتيبهم الإداري، ولم تجر حتى الآن أية دراسة عنهم. يرى نجدت ساكوغلو Necdet Sakaoğlu بأن الرشوان لم يكن تجمعا سكانيا وإنما عبارة عن مصطلح يطلق على أعداد كبيرة من العشائر البدوية، والتي كانت تنتقل سنوياً بين شمال سورية والأناضول، أما السلطات العثمانية فقد تعاملت معهم كمجموعة مستقلة وفرقوا بشكل واضح بين البدو (erçög) والمستقرين (Yarlü) منهم، وتبدو الصورة واضحة إذا أجرينا مقارنة مع قبيلة بوز أولوس (Boz Ulus) التركمانية، حيث تعاملت السلطات مع هذه القبيلة كوحدة إدارية وضريبية. وجد شبيه لوضع هذه القبيلة حتى بداية القرن 16 في اتحاد قبلي كردي يسمى قرة اولوس ((Kara Ulus ("الاتحاد الأسود") في جنوب شرق الأناضول، ولكن اسم هذه القبيلة لا يظهر في الوثائق المتأخرة. من المفيد ذكر أن رشوان- والذي يعني باللغة الكردية أسود- كانوا يشكلون في مناطق محلية متنوعة في القرن 18 بقايا اتحاد قبلي كردي، ويرد ذكرهم بشكل خاص في مناطق سيواس ومرعش وأضنة، وكان يحكم مرعش وأضنة وال من عشيرة رشوان زاده.

يبدو أن مركز قبيلة رشوان الرئيسي كان في حصن المنصور (آدي يآمان) في منطقة مرعش، ولو أنهم توزعوا في مناطق الأناضول المختلفة. هنا كان يوجد على الأقل جزء من مقاطعة تابعة لقبيلة رشوان، وقد خصصت إيرادها لجامع والدة السلطان في استانبول. وكان يمثل كل عشيرة أمام السلطنة العثمانية شخص ذو مكانة بارزة.

تخبرنا الوثائق العثمانية المتعلقة بالشكاوى المالية (شيكايت دفترلري)- والتي تعتبر من المصادر الغنية لدراسة التاريخ الاجتماعي والإداري للسلطنة العثمانية – كيف وجب على سبيل المثال في سنة 1690 على فرهاد أوغلي يوسف وهو من بدو الرشوان تحصيل الضرائب المتأخرة، والتي حاولت الحكومة المركزية تحصيلها بشروط أكثر عدلاً.

وقد شغلت المسائل الإدارية موظفي الدولة في أقاليم شمال سورية أيضاً، والتي قضى فيها الكثير من أشباه البدو من الرشوان فترة فصل الشتاء. تسببت على سبيل المثال مجموعة من الرشوان في سنة 1712 بخسائر كبيرة في منطقة حارم غرب حلب، حيث لم يتوقفوا عند المراعي الشتوية التي كانت مخصصة لمواشيهم وإنما تركوا أغنامهم تدخل بساتين أحدى القرى. وفي أحدى المرات كان على حاكم حلب جمع الضرائب المتأخرة منهم، أو، بناء على رغبة الرشوان، ترحيل الأعضاء المتمردين إلى قبرص.

استقرت بعض المجموعات من الرشوان لفترات طويلة في سورية، ويرد في الملفات القضائية من طرابلس بأن ثلاثة من قادتهم طلبوا في سنة 1712 الموافقة من السلطات باستيطان 600 عائلة منهم في منطقة عكار، وقد تم لهم ذلك بموجب شروط فرضت عليهم السكن في منطقة محددة وان يتقيدوا برعي مواشيهم في منطقة مخصصة لهم. إضافة إلى ذلك توجب عليهم دفع قليل من الفائدة للسلطات والمحافظة على الأمن والسلام في المنطقة. ولكن بعد ذلك بعدة سنوات الغيت الاتفاقية من قبل السلطات العثمانية، ويعود ذلك إلى شكوى من قبل محصل الضرائب الذي ادعى بأن هناك نقصا في المبلغ الذي توجب على الرشوان ارساله إلى طرابلس.

كانت أيالة الرقة أهم منطقة لهجرة الرشوان في القرن 18، حيث وجب عليهم كما كان الحال بالنسبة لقبائل الملان وقلجلو Qilçlo وعشائر كردية اخرى كثيرة وكذلك عشائر تركمانية، الخضوع للسياسة الحكومية بخصوص الاستيطان التي بدأت منذ العام1691، ولتحقيق ذلك قدمت الحكومة لهم التسهيلات المناسبة بخصوص الضرائب، وكانت تتم في بعض الأحيان معاقبة القبائل بإرسالها إلى الرقة.

لا نملك معلومات وافية بالنسبة لمدى تطبيق تلك السياسة ونتائجها، وهو أمر يحتاج إلى بحث مستفيض. الكثير من الرشوان وغيرهم من القبائل تركوا وبسرعة المنطقة المخصصة لسكناهم ليعودوا إلى الشمال. وقد كان لحاكم الرقة (مقره الوظيفي في أورفا) إلى حدما ما سلطات واسعة على القبائل خارج حدود أقليمه وكان يطلب منه مطاردة القبائل في المناطق الاخرى ومعاقبتها وإرجاعها إلى مناطقها المحددة. توجب عليه في سنة 1751 مهاجمة جماعة من قطاع الطرق من الرشوان في حصن المنصور، وكان سكان عنتاب وحصن قد اشتكوا قبل ذلك بعدة سنوات من معاون حاكم الرقة لدى الباب العالي بتهمة ابتزاز الأموال وسرقة الأغنام. كانت عشيرة عمرانلو (Omranlo) الكردية وهي فرع صغير من قبيلة جيهان بكلو Cihanbeglo ضمن مخطط الاسكان، حيث عهد بمسألة انتقالهم من ملاطية إلى حاكم الرقة، بعد أن كان هؤلاء قد عبروا نهر الفرات في صيف وخريف 1764 ونهبوا القرى في منطقة سيفرة-أرغاني Sivre-Ergani. من غير الواضح هنا أيضاً الفترة التي قضتها القبيلة في الرقة، ولو أن الكثير من الكرد في مناطق

الأناضول والذين ينتمون إلى عشائر كانت جزءا من الاتحاد القبلي لقبيلة رشوان و جيهانبكلو- يدعون بأن أصولهم سورية وهذا الامر ربما يعود إلى حقبة الاسكان في القرن 18.

تعتبر الوثائق التي تزودنا بمعلومات عن علاقات الرشوان مع الجهات المحلية الفاعلة في شمال سورية أمرا في غاية الأهمية بالنسبة لغايات البحث.

كما كان الحال بالنسبة للكرد، تمت قيادة القبائل البدوية العربية من قبل أمير صحراوي (öl BeğiÇ) معترف به رسمياً كان يتوجب على الحكومة دائماً حماية العشائر الصغيرة منه. اشتكى الرشوان في سنة 1694 من الأمير الصحراوي السابق حسين حمد العباس الذي هاجم مع المئات من أعضاء عشيرتي موالي وقيس وعرب آخرين قبيلة الرشوان في مقرهم الشتوي في السلمية وسرقو 200 ألف رأس من الماشية. حصل موظفوا السلطنة العثمانية في كامل سورية على أوامر توجب عليهم بموجبها السعي إلى أرجاع المواشي إلى الكرد.

كان الرشوان يتوقفون عادةً خلال ترحالهم في مناطق غير مأهولة بالسكان، ولكن في سنة 1736 وعندما كانت عشائر الرشوان تجوب المنطقة بين سلمية وكوك سو (Gök Su) في الشمال تسببت بأضرار بالغة بمحاصيل قرى شرق حلب وكان عليهم دفع تعويض لتلك القرى. بعد ذلك بسنتين هاجم الباب العالي ثانية أخو حمد العباس وذلك نصرة لقبيلة الرشوان التي تعرضت مناطقهم للاضطرابات وتم ابتزازهم مالياً بنتيجة صراع داخلي ضمن إمارة الصحراء. حصلت قبيلة رشوان على مرافقة عسكرية وصلت إلى الفرات واستطاعت من جديد الاتفاق مع جول بكي حول دفع الضرائب السنوية، وتعهد حكام حلب والرقة من جهتهم بمراقبة حمد العباس مراقبة شديدة.

كانت حماية قبيلة رشوان الكردية من الأهداف الأساسية لأمير الصحراء وتم رفع واجب دفع الضرائب عن الرشوان من قبل الباب العالي وذلك في سنة 1750 بعد أن عجزوا عن الدفع في السنة التي سبقتها.

الأسس التاريخية والأبعاد القانونية للقضية الكردية في سوريا

شهناز شيخة

هەوالنامەی کتێب

إن بحث القضية الكردية ببعدها الإنساني قبل كل شيء ثم بأبعادها الوطنية والقومية والدولية ينبغي أن ينطلق من مبدأ أساسي هو اعتبارها جزء من القضية العامة في سوريا وأن حلها يأتي في إطار حل مجمل قضايا البلاد وفي إطار نظام ديمقراطي ... يقول جاد كريم الجباعي: للأسف ذهب الكثير من المثقفين العرب في سورية إلى عدم وجود قضية كردية في سوريا بل وعدم الاعتراف بوجود قومية لها لغتها وثقافتها وتاريخها وتنتمي للأرض التي تقيم فوقها وبالتالي عدم الاعتراف بواقع التنوع والاختلاف في إطار الوحدة الوطنية فما بالك بنظام بنى عروشه على الاستبداد والقمع ". ورغم كل ذلك فقد بقي الشعور القومي الكردي يقظاً و تحول إلى ظاهرة سياسية عبرت عنها الحركة السياسية والثقافية الكردية وحيث أن القضية الكردية بمفهومها العام بوصفها قضية أمة داخل عدة دول قضية بالغة التعقيد لذلك فإن حلها يعتمد على حل المسألة الوطنية والأخذ بمفهوم الشعب بوصفه ظاهرة سياسية مرتبطة بكيان سياسي هو" الدولة " أي مفهوم الشعب الكردي في سوريا فبعد كل هذه الدماء حين يقف المثقف العربي مرة أخرى وبعد كل هذه الدماء متنكرا لحقوق الكردي ستكون عندها الجريمة الأخلاقية المعرفية والسياسية التي ستجر النزاعات الأهلية .

لقد كان الكرد من اعرق الشعوب التي سكنت المنطقة في الجزء الغربي من آسيا . ويعدّ هذا الشعب نتاج تاريخي لمجموعة من القبائل تعود إلى ما قبل اختراع الكتابة أي قبل الميلاد ب3500 عام بأقل تقدير وهم الهوريون الذين يعدون اللبنة الأولى في التكوين الاثنوغرافي للكرد وامتدت مناطق سكناهم من زاغروس شرقا وحتى البحر المتوسط غربا ومن بحيرة وان ومنابع دجلة والفرات شمالا حتى اواسط بلاد ما بين النهرين وديالى جنوباً ومن ثم الميتانيون ثم ظهور الميدين كامبراطورية عظمى للكرد عام 612 ق.م

دلت التنقيبات الأثرية في منطقة الجزيرة على ذلك التاريخ كما كشف الباحث لوسيو ميلانو النقاب عن حقائق تاريخ المنطقة من خلال حفريات تل موزان كما و تعود اللغة الكردية في جذورها التاريخية إلى اللغة الميتانية واللغة الميديّة حيث ظهرت تسمية الكرد في العصر الاكادي ومن خلال الكتابات المسمارية وهو ما اكده الباحثون الذين تناولوا المنطقة الجغرافية للكرد ومنهم ميتورسكي وباسيل نيكتين . وليس خافيا ما تعرضت له كردستان من تقسيم بعد معركة جالديران بموجب معاهدة قصر شيرين ثم اتفاقية سايكس بيكو بين دول مارست بعدها أبشع أنواع القمع والدمج القسري للشعب الكردي حيث الحقت اجزاء من كردستان بالكيان السوري الجديد والجدير بالذكر ان التاريخ لم يشهد وجود دولة اسمها سوريا الا في اواخر العهد العثماني وبداية التدخل الفرنسي وقد مارست الحكومات المستبدة ابشع انواع التمييز ضد الكرد وقامت باتباع سياسات شوفينية منذ بداية الخمسينات وحتى الان ومن تلك المشاريع العنصرية الحزام العربي 1974 الذي قضى بانتزاع الأراضي الزراعية من مالكيها الكرد وتوزيعها على المستوطنين العرب الذين جيئت بهم من حلب والرقة بغية إنشاء الحزام بطول 175 كم وعرض يتراوح ما بين 15 – 20 كم وإقامة 41 مستوطنة على طول الخط الحدودي السوري التركي وتسمية الحزام بمزارع الدولة بغية التغيير الديموغرافي للمنطقة وتعريبها وهو ما تنافى مع ابسط قواعد القانون الدولي وخلافا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان " لا يجوز تجريد احد من ملكه تعسفا " كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية م 25"يحظر تفسير أي حكم من احكام هذا العهد بما يؤدي إلى الإخلال بحق الشعوب الأصيلة في التمتع بثرواتها ومواردها الطبيعية وفي الاستخدام التام والحر لها كذلك العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – كذلك إعلان الأمم المتحدة حديثا بشأن حقوق الشعوب الأصيلة م1 التي نصت على منع أي عمل يهدف الى انتزاع ملكية أراضيها أو أقاليمها أو مواردها -

وأردفت ذلك المشروع العنصري بالمرسوم 49 لعام 2008 الذي شل حركة العقارات في المنطقة والذي تم ألغاها لاحقاً في محاولة للتغرير بالكرد وإبعادهم عن ثورتهم السورية

مشروع الإحصاء المرسوم 93 لعام 1962وجرد بموجبه 150 الف كردي من الجنسية وهو أمر منافي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان م15ف1 لكل فرد حق التمتع بجنسية "

ف2 "لا يحق حرمان شخص من جنسيته تعسفاً او انكار حقه في تغييرها " – كذلك يتناقض مع بنود الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 2106 لعام 1965 الدورة العشرون – كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية م 54 – كذلك اتفاقية حقوق الطفل

وترتب على ذلك امور خطيرة منها حرمان هؤلاء الكرد من حق التعليم والعمل والتوظيف والتنقل والتملك ومن تثبيت زواجهم في المحاكم الشرعية وكل ذلك يتناقض مع مبادئ القانون الدولي المتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات الجمعية العمومية ورغم محاولة حاول إغراء الكرد بإعادة الجنسية للبعض إلا إن الكثير منهم مازال مقيدا في بند المكتومين –

بالإضافة للقرارات القاضية بمنع التكلم باللغة الكردية وتعريب أسماء المدن والقرى ومحاصرة أسماء المولودين حديثا بحجة التأكد من صحة نسب المولود لأبويه للضغط امنيا والتحكم بتعريب اسم المولود الكردي منذ ولادته

وكذلك الاعتقالات التي عانى منها الكثير من الكرد وفصل الطلبة والموظفين بحجة خطر على امن الدولة ثم إلزامهم بخدمة العلم والإعدامات والاغتيالات والتعذيب الوحشي رغم سلمية الحركة السياسية الكردية في سوريا بمختلف أطيافها ومراحلها والاتهامات الباطلة الهادفة لتشويه تلك الحركة حيث جاء في اتهامات النيابة العامة لمحكمة امن الدولة العليا لمجموعة من الشباب الكرد بجناية الانتساب لحزب سري ومحظور ومعادي يهدف إلى تغيير كيان الدولة بالعنف والقوة العسكرية وهي الجناية المنصوص عنها والمعاقب عليها بأحكام المادة 306 عقوبات عام ويرمي إلى القيام بأعمال إرهابية من شأنها بث الذعر في المجتمع" في حين ان الحركة الكردية في سوريا كانت دائما وكما ذكرنا تنتهج الخط السلمي ومخاطبة العقل والضمير في نضالها ودفاعها عن وجودها وبقائها

. فعند البحث في أصل الكرد في سوريا فان الكتابات والأبحاث التاريخية تؤكد إنهم شعب أصيل في المنطقة وإنهم سكنوا منذ آلاف السنين في هذه الأرض ، وان المناطق التي يسكنها الكرد في سوريا هي امتداد طبيعي لمناطق كردستان الأخرى،

في ضوء هذا السرد نجد أن من الضرورة والإنصاف ووفقاً للقوانين الدولية المستندة للتاريخ والجغرافيا والديموغرافيا اعتبار الشعب الكردي شعباً اصيلا في المنطقة فله إذن أن يمارس حقّه في تقرير مصيره .. هذا الحق الذي تكفله جميع المواثيق الدولية ووفق القرارات العامة للامم المتحدة

حيث ورد في إعلان الامم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الاصيلة :

إن الجمعية العمومية اذ تؤكد مساواة الشعوب الاصيلة مع باقي الشعوب الاخرى

واذ يساورها القلق لما عانته الشعوب الاصيلة من اشكال ظلم تاريخية نجمت عن امور عدة منها استعمارها وسلب حيازتها لاراضيها واقاليمها ومواردها ...

..

واذ تدرك الحاجة الملحة الى احترام وتعزيز الحقوق الطبيعية للشعوب الاصيلة ..

واذ ترحب بتنظيم الشعوب الاصيلة انفسها من اجل تحسين اوضاعها ..

. واذ تؤكد ان جميع المذاهب والممارسات والسياسات التي تدعو الى تفوق شعوب او افراد على اساس الاصل القومي او الاختلاف العنصري او الديني او العرقي او الثقافي سياسات عنصرية مدانة اخلاقيا

واذ تعترف بان ميثاق الامم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تؤكد الاهمية الاساسية لحق جميع الشعوب في تقرير المصير الذي بمقتضاه تقرر الشعوب بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعلن رسميا اعلان الامم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الاصيلة

حيث ورد في

م 3 : للشعوب الاصيلة الحق في تقرير المصير ، الحق في الاستقلال الذاتي او الحكم الذاتي في المسائل المتصلة بشؤونها الداخلية والمحلية ...

م8 1-للشعوب الاصيلة الحق في عدم الدمج القسري الرامي الى تدمير ثقافتها

على الدول ان تضع اليات فعّالة لمنع ما يلي والانتصاف منه

أ – أي عمل يهدف الى حرمان الشعوب الاصيلة من سلامتها بوصفها شعوب متميزة ..

ب – أي عمل يهدف الى نزع ملكية اراضيها او اقاليمها او مواردها

ج _ أي شكل من اشكال نقل السكان القسري ..

على الدولة المسيطرة على شعوب وتجد نفسها في الاحوال سالفة الذكر واجب اقرار هذا الحق وتنفيذه وعليها بوجه خاص الامتناع عن استخدام القوة لحرمان شعوبها من حق تقرير مصيرها

وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية في مادته الاولى يؤكدا على :

الجزء الأول

المادة 1

لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهى بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

2. لجميع الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة.

3. على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسئولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وهو ما يؤكّد عليه أيضاً العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مادته الاولى ايضاً

وهكذا نجد :

إن حقّ تقرير المصير وفق القانون الدولي يعرّف بأنه حق الاستقلال وليس وجوب الاستقلال.

وبناء على ما سبق فللشعب الكردي في سوريا الحق في تقرير المصير الداخلي والخارجي فحتى لو لم يتعرض للتمييز فله حق تقرير المصير الداخلي أي الاستقلال الذاتي اما اذا تعرض للتمييز فله حق تقرير المصير الخارجي ووفقا للقوانين الدولية فالدول الموقعة على تلك المواثيق ملزمة بتأييد ذلك الحق ماديا ومعنويا.

وقد أكّد الشعب الكردي حرصه على وحدة التراب السوري وهنا نجد أن وعي الضرورة يستوجب حل القضية الكردية حلاً عادلاً منطلقاً من رؤية لا تخل بالبنية الوطنية في سوريا .... وفي سوريا الغد سوريا الديمقراطية من حق الشعب الكردي تقرير مصيره الداخلي والذي تكون الفيدرالية الشكل المناسب لترجمة ذلك الحق في ظل وطن يتمتع فيها الانسان السوري بكامل حقوق المواطنة دون تمييز بين عرق او مذهب او طائفة ليعمل الجميع من اجل سوريا من اجل حضارة الانسان من اجل عالم خالي من الظلم و الدماء .

ده‌وانێ کتێب

المراجع :

الثقافة الكردية مشكلات ومعضلات _ جلال زنكابادي _

تاريخ كردستان _ جكر خوين

تاريخ اللغة الكردية _ زبير بلال

القانون الدولي العام

المواثيق الدولية لحقوق الانسان